

جامعة الجزائر
كلية العلوم الإسلامية
قسم العقائد والأديان

النقد الحديثي وبعض مشكلاته في هذا العصر

مذكرة لنيل شهادة الماجستير
تخصص الكتاب والسنة

إعداد الطالب :

محمد محجوبي

٢٠٠٩-٢٠١٠

جامعة الجزائر
كلية العلوم الإسلامية
قسم العقائد و الأديان

النقد الحديثي وبعض مشكلاته في هذا العصر

مذكرة لنيل شهادة الماجستير

تخصص الكتاب و السنة

إعداد الطالب :

محمد محجوبي

لجنة المناقشة :

الأستاذ الدكتور : محمد عبد النبي..... رئيساً

الدكتور : محمود المغراوي مقررًا

الدكتور : عبد المجيد بيرم عضواً

الدكتور : رضا بوشامة عضواً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الأهـل

إلى والديّ الكريمين .

إلى أختيّ هولاء ، وعبد الجبار . إلى سقيّاتي العزيزات .

إلى زوجتي الوفية . إلى إبني عبد الله ناصر الدين .

إلى الإخوة الفضلاء : عبد القادر ، أحمد ، حسين و جيلالي .

إلى كل مخلص في نصرته هذا الدين . إلى كل من أهدى حاله هذه الأمة الجريئة .

إلى طلبة الحديث خصوصاً ، و طلبة العلم عموماً .

أهدي باكورة عملي في البحث العلمي .

كلمة شكر .

بادئ ذي بدء أحمد الله (عز وجل) الذي وفقني لطلب هذا العلم الشريف ، و هياً لي أسبابه ، و الذي

أدعوه أن يزيدني من فضله ، إنه كريم منان ﴿رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ طه: ١١٤

و أداءً لواجب الشكر المأمور به في قول النبي ﷺ : " لا يشكر الله من لا يشكر الناس . " (أحمد : ٧٩٣٩)

أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي المشرف على هذه الرسالة . الدكتور : محمود المغراوي (حفظه الله) الذي تشرفت بإشرافه على هذه العمل المتواضع ، فلقد كان سبباً قويا في تمام هذا البحث على هذا الوجه ، حيث لم يخل (جزاه الله خيراً) بنصحه و تحفيزه لي أن أتم هذا البحث بعد أن كدتُ أن أتخاذل عنه ، فجزاه الله عني خير الجزاء .

و الشكر موصول أيضاً لأساتذتي المناقشين :

الدكتور : محمد عبد رب النبي ، و الدكتور : عبد المجيد بيرم ، و الدكتور : رضا بوشامة . الذين تعنوا في قراءة هذا البحث لسد ما به من خلل ، و إن كنت أوقن أن مثل عملي هذا لا يرق إلى أن يأخذ من وقتهم الثمين ولو لحظات . (فجزاهم الله عني خير الجزاء .)

هذا دون أن أنسى شيعي و أستاذي الشيخ الدكتور : يوسف بن محمد الدخيل (رحمه الله) أستاذ الحديث بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية ، الذي كان أكبر عون لي في إتمام هذا العمل المتواضع ، ففتح لي قلبه قبل أن يفتح لي بيته ، و أغدق علي من علمه و حلمه ما يعجز اللسان عن شكره ، ويشهد الله أنه كان الناصح الأمين ، والمرشد المعين ، والسند المتين ، فجزاه الله عني خير الجزاء ورفع درجاته في عليين إنه جواد كريم .

و ختاماً : أشكر كل من العلم علمني ، وللخير أرشدني ، و للمعالي حفّزني ، و بعيوي بصّرني ، و إلا فبابتسامة سرّني ، و إلا فشرّه جنبني (اللهم اغفر للمسلمين و المسلمات الأحياء منهم و الأموات .)

تلميذكم محمد .

مُقدِّمة .

إن الحمد لله ، نحمده ، و نستعينه و نستغفره ، و نعوذ بالله من شرور أنفسنا و من سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، و من يُضلل فلا هادي له ، و أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، و أشهد أن محمداً عبده ورسوله

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ آل عمران: ١٠٢

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا

وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ النساء: ١

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ

ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ الأحزاب: ٧٠ - ٧١

أما بعد :

فإن أصدق الحديث كتاب الله ، وخير الهدي هدي محمد ﷺ ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار .

لا خلاف بين أولي الألباب والعقول ، ولا ارتياب عند ذوي المعارف والمحصل ، أن علم الحديث والآثار من أشرف العلوم الإسلامية قدراً ، وأحسنها ذكراً ، وأكملها نفعا وأعظمها أجراً ، وأنه أحد أقطاب الإسلام التي يدور عليها ، ومعاقده التي أضيف إليها ، وأنه فرض من فروض الكفايات يجب إلتزامه ، وحق من حقوق الدين يتعين إحكامه و اعتزائه ،

ولقد مرّ على هذا العلم زمن كان محل عناية فائقة من قبل أهله ، في حفظه و فهمه ونقده وكتابته و الرحلة في طلبه ، ثم أصابه ما أصاب بقية العلوم الشرعية ، من ضعف الهمة ، وقلة المعني ، حتى وصل إلى حد الغربة التامة ، و ليست ببعيدة عنا تلك السنين التي كان الناس

لا يميزون فيها بين الصحيح و المعلوم ، و لا بين الموضوع و المقبول ، حتى هيا الله من يقرب هذا العلم للناس ، ويكشف عنه الغموض والالتباس ، فكان العلامة المعلمي والشيخ أحمد شاكر و الشيخ الألباني ... وكانت دائرة المعارف العثمانية بالهند ، صاحبة السبق و الفضل في إحياء هذا العلم ، ورائدة هذه الصحوة بما نشرته من كتب الحديث و الرجال .

و إن من فضل الله عليّ و على الناس وجود هذه الصحوة المباركة ، التي عرف فيها هذا العلم إقبالا عليه بعد إدبار ، و معرفة به بعد إنكار ، فنشأت منذ عرفت العلم ، محبا لعلم الحديث ، محبا لأهله ، متطفلا على كتبه ، متطلعا للجديد منها ، و في غضون هذا التطفل و التطلع كان يحيرني الخلاف أو الاختلاف القائم بين أهل العلم في جملة من مسائل نقد الحديث ، و اختلاف مناهجهم في ذلك، ولقد وصل هذا الخلاف إلى حد القذف والتجهيل ، و التبديع و التضليل ، فأليت على نفسي أن لا أقبل قول أحد من هؤلاء حتى أستفرغ الجهد في معرفة الحق من مضائه ، وقطف الثمر من بستانه ، ثم النظر في كلام هؤلاء و هؤلاء بعين الإنصاف ، و قبول الحق ممن جاء به ولو كان من الأجلاف، مع علمي أي مزجي البضاعة ، جاهل بالصناعة ، حالي في ذلك كحال من قال :

أسيرُ خلف ركاب النُجْبِ ذا عرج مؤملاً كشف ما لاقيت من عوج
فإن لحقْتُ بهم من بعد ما سبقوا فكم لربِّ الورى في ذاك من فرج
وإن بقيت بظهر الأرض منقطعاً فما على أعرج في ذاك من حرج

" وقد قصدت وجه الله تعالى في الذّبّ عن السنن النبوية والقواعد الدينية ، وليس يضّرني وقوف أهل المعرفة على مالي من التّقصير، ومعرفتهم أنّ باعي في هذا الميدان قصير، لاعترافي بأني لست من نقّاد هذا الشأن، و لا من فرسان هذا الميدان. لكني لم أجد من الأصحاب من تصدّى لجواب هذه الرسالة، لما يجرّ إليه ذلك من سوء القالة، فتصديت لذلك من غير إحسان ولا إعجاب ، ومن غُدم الماء تيمّم بالتراب ، عالماً بأني وإن كنت باري قوسها ونبالها ، وعنترة فوارسها ونزالها ، فلن يخلو كلامي من الخطأ عند الانتقاد ، ولا يصفو جوابي من الكدر عند النّقاد. فالكلام الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه هو: كلام الله الحكيم ، وكلام من شهد بعصمته القرآن الكريم. وكلّ كلام بعد ذلك فله خطأ وصواب ،

وقشر ولباب. ولو أنّ العلماء رضي الله عنهم تركوا الذّبّ عن الحقّ خوفاً من كلام الخلق لكانوا قد أضاعوا كثيراً، وخافوا حقيراً. وأكثر ما يخاف الخائف في ذلك أن يكلّ حسامه في معترك المناظرة وينبو، ويعثر جواده في مجال المحاجة ويكبو، فالأمر في ذلك قريب إن أخطأ فمن الذي عُصم ، وإن خُطئ فمن الذي ما وُصِم؟. والقاصد لوجه الله تعالى لا يخاف أن يُنقد عليه خلل في كلامه، ولا يهاب أن يُدل على بطلان قوله، بل يحبّ الحقّ من حيث أتاه، ويقبل الهدى ممن أهده، بل المخاشنة بالحقّ والنصيحة، أحبّ إليه من المداهنة على الأقوال القبيحة، وصديقك من صدّقك لا من صدّقك." (١)

وهذا الرسالة في الحقيقة محاولة متواضعة لعرض الأطوار التي مر بها النقد الحديثي منذ النشأة إلى يومنا هذا ، ويعالج الإشكالات التي أثّرت من قبل بعض المشتغلين بهذا العلم .
و لاختيار هذا الموضوع أسباب أذكر منها :

أ . محبتي لعلم الحديث وأهله ، أمران بعثا في نفسي الرغبة في تعلم هذا العلم والعناية به ، و الاجتهاد في فهمه ما أمكن ، و من ذا الذي يرغب عن حقه من ميراث النبي ﷺ ، فكل الناس وارث إلا من أبى .

ب . التعصب للحق، و إثارة على الخلق، دفعني للبحث عنه من أجل الأخذ به، فأنا إذ أبحث هذا الموضوع إنما لأنفع نفسي ، و أرفع عنها الجهل ، ليس إلا .
ج . تجرؤ بعض الأصاغر والأحداث على كبار العلماء وكبريات المسائل .

د . كثرة الدعاوى والتهويلات - يجمع أحدهم قولين أو ثلاث في المسألة ثم يدعي فيها الإجماع ، ويعثر الآخر على قول واحد لرجل من السلف فيقول هذا مذهب السلف ... هذا وغيره يجعل الباحث لا يطمئن حتى يلمس الحقيقة بيديه ، و يراها جليّة بعينه ، فليس من رأى كمن سمع .

يا ابنَ الكرام ألا تدنو فتبصرَ ما قد حدّثوك فما رأي كمن سمعاً

هـ . هذا المسألة رغم أهميتها وخطورتها لم تلق العناية اللائقة بها، و لم تؤلف فيها المؤلفات الخاصة، اللهم إلا ما تراه من كتبٍ تدعو إلى رأي معين ، و كتب ترد على ذلك ، فليس هو إلا التأسيس و النقض ، مما أحدث فوضى الأفكار . فدعاني ذلك إلى لَمِّ شتات هذا الموضوع و بنائه على قواعده ، لعل الحق يظهر في هذا الترتيب .

و قد واجهتني في غضون هذا البحث عقبات كثيرة آثرت ألا أذكرها كلها ، لأن هذا العلم لا يُنال براحة الجسم ، فهو مقرون بالتعب و السهر ، و الناظر في أحوال السلف ومجاهدتهم في هذا الميدان ، يستحي أن يقول أُنِي تعنيت ، فأين تعبنا من تعب هؤلاء ، لكني رغم هذا أذكر شيئاً لعل يكون في ذكره فائدة ، وقد أُرِّر في إنجاز هذا البحث تأثيراً كبيراً ، وهو عدم وفرة المراجع الكافية لمثل هذه الأبحاث ، خصوصاً الإصدارات الجديدة منها، فهذه لا تصلنا إلا بعد فترة طويلة من الزمن ، مما اضطرني إلى السفر لتحصيل هذه المراجع إلى مصر والحجاز ، ولم تدم فرحتي بها طويلاً حيث فَقَدَت معظمها في رحلة العودة (قراءة ١٠٠ مجلد) فالحمد لله على كل حال .

٩

و لقد كان اعتمادي في هذا البحث على جملة متنوعة من المصادر : فمن كتب المتقدمين كتب متون الأحاديث و الرجال و العلل و السؤالات ، ومن كتب المتأخرين كتب المصطلح و مراتب الرجال و السير ، كما أفدت من كتب المعاصرين سواءً في المصطلح عموماً أو في بعض القضايا الجزئية التي أُلُفَت فيها التأليف الخاصة ، وقد قرأت للرأي والرأي المخالف ، وحاولت أن أخلص إلى الراجح من أقوال المختلفين بعيداً عن التعصب الذميم للأشخاص ، وفق خطة جاءت كالتالي :

خطة البحث :

قسمت البحث إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول:

وضعته كالتمهيد للبحث حيث تكلمت فيه عن النقد و ما يحيط به.

وقد قسمته إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : عرفت فيه النقد ، وبينت أهميته و دوره في حفظ هذه الشريعة ، و حمايتها من الزلل و الدخل ، مبيناً حكمه في الشرع .

أما المبحث الثاني : فقد تكلمت فيه عن الأسس التي تبنى عليها العملية النقدية ، و القواعد التي ينبغي إعمالها في غضون هذه العملية سواءً كانت القواعد المتعلقة بالراوي أو بالمروي ، وذلك ليظهر للقارئ مدى تكامل هذه العملية .

المبحث الثالث : تكلمت فيه عن تاريخ النقد و تطوره ، و المراحل التي مرَّ بها ، و تاريخ تدوينه .

أما الفصل الثاني : فتكلمت فيه عن الفوارق النقدية أو العلمية بين المتقدم و المتأخر ، و أن هناك تفاوتاً في جملة من الأمور هي الأساس في صنع شخصية الناقد ، و قد خصصت لكل نقطة من نقاط التمايز مبحثاً خاصاً بها .

فالمبحث الأول : تكلمت فيه عن الحفظ و أهميته في نقد الحديث ، و أن العلم لا يحصل إلا بالحفظ ، و الفرق بين الحفظ و الكتاب أن الحافظ أشد معرفة و استحضاراً ، من صاحب الكتاب ، بل قد يكون الشيء في الكتاب و صاحبه لا يدري .

و المبحث الثاني : تكلمت عن معرفة العلل ، فهي أيضاً من النقاط الجوهرية التي انقضت بانقراض ، أهل الحفظ و الفهم و معرفة الرجال ، لأن معرفة العلل إنما مبناهـا على الحفظ و الفهم و معرفة الرجال .

و المبحث الثالث : تكلمت فيه عن معرفة الرواة و أهميتها في النقد ، و بينت أنها العمود الفقري للعملية النقدية ، و لا يعرف الصحيح من الضعيف من لا يعرف مراتب الرواة ، كما بينت أن الفرق بين المتقدم و المتأخر في هذا الباب ، أن المتقدمين أكثر دراية بتفاصيل حياة

الراوي ، أما المتأخرين فليس لديهم إلا هذه الكلمة المختصرة التي نجدها في كتب الرجال لذلك و جب علينا تقليد الأوائل .

و الفصل الثالث : ذكرت بعض الإشكالات المتعلقة بالنقد ، و اخترت منها : التي كثر حولها الجدل لأن الإحاطة بكل الإشكالات لا يتسع له مثل هذا البحث. فجاءت كالتالي:
المبحث الأول : ناقشت فيه مسألة التفريق المنهجي بين المتقدمين و المتأخرين ، فعرضت بعض الأسس التي اعتمدها أصحاب هذا المذهب ، وناقشتها في ضوء البحث العلمي .
المبحث الثاني : تكلمت فيه عن زيادة الثقة ذاكراً الخلاف فيها ، مبيناً منهج السلف في التعامل مع هذه القضية .

المبحث الثالث : حول الحسن لغيره أو التصحيح بمجموع الطرق ، و اختلاف الناس في هذه القضية ، وهل هي من منهج السلف ، و إلى أي حد يمكن تطبيقها .
الخاتمة : ذكرت فيها أهم نتائج البحث ، مع بعض التوصيات و الاقتراحات .

منهجي في الرسالة :

استخدمت في هذا البحث مناهج مختلفة دعت إليها طبيعة البحث ، فاستخدمت المنهج التاريخي في ذكر الأطوار التي مرّ بها هذا العلم ، والمنهج الاستقرائي التحليلي ، و هو المنهج الغالب على البحث، حيث تتبعت نصوص المحدثين القدامى و حاولت إسقاطها على المسائل المختلف فيها بين المعاصرين ، كما استعملت المنهج النقدي ، عند ذكر الآراء المرجوحة ، لبيان خطئها و بُعدها عن الصواب .

وقد راعيت الأمور التالية :

- عزوت الآيات القرآنية إلى سورها ، وذكرت اسم السورة ورقم الآية منها .
- حرصت على كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني .
- خرجت الأحاديث والآثار من مصادرها الأصلية .
- حرصت على جمع المعلومات من المصادر الأصلية مباشرة ، ورجعت إلى أكثر من مصدر في المسألة الواحدة ما استطعت إلى ذلك سبيلاً ، مع الاستفادة من المراجع الحديثة .

- ترجمت الأعلام الذين تدعوا الحاجة إلى معرفتهم و أغفلت من ليس كذلك .
- اكتفيت عند ذكر الإحالة بذكر اسم المرجع ، و المؤلف فقط ، و أخّرت ذكر بقية تفاصيل النشر حتى أذكرها في فهرس المراجع ، و هذا لكيلا تتضخم الهوامش.
- دعمت البحث بفهارس تقرب الوصول إلى جزئياته ، فوضعت فهرساً للأيات القرآنية وآخر للأحاديث النبوية ، ورتبتها حسب ورودها في الرسالة لقلّتها .
- ألحقت بالبحث قائمة بأسماء المصادر والمراجع مرتبة حسب حروف الهجاء ، مبينا اسم المؤلف ، والطبعة وتاريخ النشر ما أمكن .
- وضعت قائمة أخرى خاصة بالموضوعات و رتبها حسب ورودها في البحث.

و بعد فهذا جهد المقل، وسعي العاجز الذي لا يكاد يبدأ حتى يَكِلَ، وما أنا وهذا الأمر ؟ ، وأين يقع مخيطي من هذا البحر ؟ ، إن أنا إلا رجل يجمع ليكتب ، ويكتب ليتعلم . فإن وقف على كلامي ذكي لا يستقويه ، أو عالم لا يرتضيه ، فالأولى به أن يخفض لي جناح الذل من الرحمة ، و يشكر الله على ما فضله عليّ من الحكمة . و ليتذكر قوله تعالى

﴿ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنْ أَلَّهُ عَلَيْكُمْ ... ﴾ [النساء : ٩٤]

اللهم إني أعوذ بك من فتنة القول وزوره، وخطل الرأي وغروره. اللهم اغفر لي تهوري وجرائي، ولا تؤاخذني بقلة علمي و فطنتي ، وأصلح لي قولي وعملي و نيّتي.

وصلّي اللّهُم وسلّم و بارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وكتبه أفقر العباد إلى عفوره الكريم المنان:

محمد بن خليفة محبوبي

الفصل الأول

ماهية النقد الحديثي .

❖ النقد ومكاته .

❖ أسس النقد ومقاييسه .

❖ تاريخ النقد .

المبحث الأول : النقد و مكانته.

- ❖ تعريف النقد الحديثي .
- ❖ مشروعية النقد الحديثي .
- ❖ أهمية النقد الحديثي .

تعريف النقد الحديثي .

النقد لغة :

النقد في اصطلاح أهل اللغة هو: " تَمْيِيزُ الدَّارِهِم وإِخْرَاجُ الزَّيْفِ منها. " ^(١) كذا تَمْيِيزُ غَيْرِهَا ، كَالْتَنْقَادِ وَالتَّنْقُدِ ، وقد نَقَدَهَا يَنْقُدُهَا نَقْدًا ، وَانْتَقَدَهَا ، وَتَنَقَّدَهَا ، إِذَا مَيَّرَ جَيِّدَهَا مِنْ رَدِيئِهَا " و ناقد الدنانير الذي يعرف جيدها من مدخولها " ^(٢) أنشد سيبويه :

" تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيِ الدَّنَائِرِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ. " ^(٣)
" و الدرهم نقد أي وزن جيد . وناقدت فلانًا ناقشته في الأمر " ^(٤)

"وفي حديث أبي الدرداء أنه قال : "إن نقدت الناس نقدوك و إن تركتهم لم يتركوك . " ^(٥)

معنى نقدتهم عبتهم و اغتبتهم . " ^(٦) و النَّقْدُ : اخْتِلَاسُ النَّظَرِ نَحْوَ الشَّيْءِ ، وقد نَقَدَ الرَّجُلُ الشَّيْءَ بَنَظَرِهِ يَنْقُدُهُ نَقْدًا ، وَنَقَدَ إِلَيْهِ : اخْتَلَسَ النَّظَرَ نَحْوَهُ ، وما زال فلانٌ يَنْقُدُ بَصَرَهُ إِلَى الشَّيْءِ ، إِذَا لم يَزَلْ يَنْظُرُ إِلَيْهِ ، وَالْإِنْسَانُ يَنْقُدُ الشَّيْءَ بَعَيْنِهِ ، وَهُوَ مُحَالَسَةُ النَّظَرِ لئَلَّا يُفْطَنَ لَهُ ، كَأَنَّمَا شَبَّهَ بِنَظَرِ النَّاكِدِ إِلَى مَا يَنْقُدُهُ . ^(٧)

١ - العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (٢٥٥/٤) . و تهذيب اللغة للأزهري (٣٦/٩) .

٢ - جمهرة اللغة لابن دريد (٢٩٤/٢)

٣ - لسان العرب لابن منظور (٣٣٤/١٤) .

٤ - لسان العرب لابن منظور الإفريقي (٣٣٤/١٤) و الصحاح للجوهري (٥٤٤/٢) .

٥ - الموطأ للإمام مالك من رواية محمد بن الحسن (٤٨٧/٣) مع التعليق الممجد لموطأ الإمام محمد للكنوي .

- الإشراف في منازل الأشراف لابن أبي الدنيا (٢٢٠)

- مداراة الناس له أيضا (٣١)

- و كشف الخفاء و مزيل الإلباس للعجلوني (٣٢٧/٢) الحديث رقم (٢٨٥١)

٦ - تهذيب اللغة للأزهري (٣٧/٩) .

٧ - تاج العروس للزبيدي (٢٣٠/٩) .

النقد اصطلاحاً :

لم أقف في كتب اصطلاحات الفنون ككتاب التعريفات للجرجاني ، و التوقيف على مهمات التعاريف **لحمد** عبد الرؤوف المناوي وغيرهما على مصطلح النقد . و لعل مردّ ذلك إلى أن النقد ليس فناً قائماً بمفرده بل هو يختلف من فن لآخر فالنقد في اصطلاح أهل اللغة و الأدب غير النقد في اصطلاح أهل الأصول و الفقه و هو أيضاً غير النقد في اصطلاح أهل الحديث ، فهو من جنس الألفاظ المركبة التي لا يتم معناها إلا بإضافتها إلى غيرها ، الحاصل أن لفظة النقد ليس لها معنى اصطلاحى خاص بها ، بل هي في كل فن على حسبه .

الحديث لغة :

الحديث : الجديد من الأشياء و"هو نقيض القديم"^(١) "و هو كون الشيء بعد أن لم يكن، يقال حدث الأمر بعد أن لم يكن ، و الحديث من هذا ، لأنه كلام يحدث منه الشيء بعد الشيء"^(٢) و الحديث و الخبر مترادفان يأتيان على القليل و الكثير "و الجمع : أحاديث كقطيع و أقاطيع و هو شاذّ على غير قياس"^(٣) ."^(٤) و قوله عز و جل :

﴿ فَاعْلَمْ أَنَّكَ بَجِيعٍ نَفْسِكَ عَلَىٰ عَآثَرِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا ﴾ [الكهف الآية: ٦]

المقصود بالحديث القرآن الكريم .

١ - الصحاح للجوهري (٢٧٨/١)

٢ - مقاييس اللغة لابن فارس (٣٦/٢) .

٣ - لأن القياس أن تكون الأحاديث جمع أُحدوثة كما قاله الفراء وغيره ، وقيل : جمع (الحديث) أُحدِثَة ، على أَفْعَلَة ؛ ككثيبٍ وأُكثبة . [انظر تاج العروس للزبيدي (٢١١/٥)]

٤ - لسان العرب لابن منظور (٥٣/٤) .

الحديث اصطلاحاً :

"الحديث في اصطلاح جمهور المحدثين هو ما أضيف إلى النبي ﷺ قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو وصفاً حتى الحركات و السكنات في اليقظة و المنام." ^(١) فهو بهذه القيود أعم من السنة لأن الصفات الخلقية و الأفعال الجبلية ليست داخله ضمن حد السنة .
و قيل هو : " ما حُذِّث به عن النبي ﷺ بعد النبوة من قوله و فعله و إقراره . " ^(٢)
وهو أحص من الخبر لأن الخبر يشمل كلام النبي ﷺ وكلام غيره .

تعريف النقد الحديثي :

إذا كان النقد عند أهل اللغة هو تمييز الدراهم صحيحها من زائفها فإنه في اصطلاح أهل الحديث: " تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة و ذلك بجمع طرقها و النظر في اختلاف رواتها و اعتبار مكانتهم من الحفظ و منزلتهم في الإتقان و الضبط . " ^(٣)
قال ابن أبي حاتم ^(٤): " ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقله، وان يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النبوة ، ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته . " ^(٥)

١ - فتح المغيث للسخاوي (١٤/١) و مقدمة في أصول الحديث لعبد الحق الدهلوي (٣٣)

٢ - مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٧/١٨) ، نزهة النظر لابن حجر (٥٣) ، وتدريب الراوي للسيوطي (١٥) ، قواعد التحديث للقاسمي (٦٢) ، و مكانة السنة في الإسلام لمحمد أبو زهو (١٧) ، و قواعد أصول الحديث لأحمد عمر هاشم (٧) ، تيسير مصطلح الحديث لمحمود الطحان (١٣) .

٣ - مقدمة الجرح و التعديل لابن أبي حاتم (٥ - ٦) . الجامع للخطيب (٢ / ٤٥٢) . منهج النقد عند المحدثين لمصطفى الأعظمي (ص ٥) ، و معجم مصطلحات الحديث لمحمد ضياء الرحمن الأعظمي (ص ٥١٦) .

٤ - ابن أبي حاتم : الحافظ الناقد أبو محمد عبد الرحمن ابن الحافظ الكبير أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي: ولد سنة ٢٤٠ قال الخليلي: أخذ علم أبيه و أبي زرعة، وكان بحراً في العلوم ومعرفة الرجال، صنف في الفقه واختلاف الصحابة والتابعين، وكان زاهداً يعد من الأبدال. له كتاب الجرح والتعديل في الرجال، و التفسير ، وله مصنف كبير في الرد على الجهمية. توفي في محرم سنة ٣٢٧ [انظر: تذكرة الحفاظ ٣/٣٤ و سير أعلام النبلاء ١٣/٢٦٣]

٥ - مقدمة الجرح و التعديل لابن أبي حاتم (٣٥١) .

تعريف النقد الحديثي

فنقد الحديث يتم بجمع رواياته و النظر في أسانيده و أحوال رواته و مقارنة رواياتهم بروايات غيرهم من الأثبات ، فهو لا يتوقف عند مجرد النظر السطحي في ظواهر الأسانيد ، بل لابد من التأكد من خلو الحديث من الشذوذ و العلة .

و قال ابن حجر^(١) : " صحة الحديث وحسنه ليس تابعا لحال الراوي فقط، بل لأمر تنضم إلى ذلك من المتابعات والشواهد و عدم الشذوذ و النكارة " .^(٢)

لذلك فالنقد ليس مجرد نظرة سطحية عابرة في الأسانيد و المتون يحكم من خلالها الناقد على الحديث بالصحة أو الضعف بل هو جمع و ترتيب و مقارنة و تمحيص بعين الخبرة و معرفة الصناعة مع طول الممارسة يخلص بعدها الناقد إلى حكم معين على ذلك الحديث

قال البيهقي^(٣) : " معرفة صحيح الحديث من سقيمه لا يعرف بعدالة الرواة وجرحهم ، وإنما يعرف بكثرة السماع ، ومجالسة أهل العلم بالحديث ومذاكرتهم ، والنظر في كتبهم ، والوقوف على روايتهم حتى إذا شذ منها حديث عرفه . " ^(٤)

١٨

١ - ابن حجر : أحمد بن علي بن محمد ابو الفضل الكنانى العسقلانى القاهرى الشافعى ولد سنة ٧٧٣ بمصر . ارتحل إلى بلاد الشام والحجاز واليمن ومكة وغيرها... أدرك من الشيوخ جماعة كل واحد رأس في فنه : كالتنوخى والعراقى والبلقىنى وابن الملقن والمجد الفيروزابادى والعز بن جماعة وغيرهم . صنف مؤلفات كثيرة زادت على ١٠٠ تصنيف منها : فتح الباري بشرح صحيح البخاري و تقريب التهذيب و تهذيب التهذيب و لسان الميزان و الإصابة ... وغيرها توفي في ذي الحجة سنة ٨٥٢ [انظر: الضوء اللامع ٢ : ٣٦ والبدر الطالع ١ : ٨٧ والأعلام ١٧٤/١] ولتلميذه السخاوي في ترجمته كتاب: " الجواهر والدرر " و لشاكر عبد المنعم " ابن حجر ومصنفاته " .

٢ - النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١ / ٤٠٤) .

٣ - البيهقي : أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الإمام الحافظ شيخ خراسان، صاحب التصانيف: ولد في شعبان سنة ٣٨٤ ، لزم الحاكم وتخرج به وأكثر عنه جداً وهو من كبار أصحابه وعمل كتباً لم يسبق إليها كالسنن الكبرى والصغرى وشعب الإيمان والأسماء والصفات ودلائل النبوة والبعث والآداب والدعوات والمدخل والمعرفة والترغيب والترهيب والخلافيات والزهد والمعتقد وغير ذلك مما يقارب ألف جزء. توفي سنة ٤٥٨

[انظر تذكرة الحفاظ للذهبي ٣/ ٢١٩ و سير أعلام النبلاء له ١٨/ ١٦٣ و طبقات الحفاظ للسيوطي ٨٧ .]

٤ - معرفة السنن و الآثار للبيهقي (١ / ١٤٤) .

مشروعية نقد الحديث

" أجمع المسلمون على جوازه بل عُدَّ من الواجبات للحاجة إليه و ممن صرح بذلك النووي و العز بن عبد السلام"^(١)

قال النووي^(٢): " باب بيان أن الإسناد من الدين و أن الرواية لا تكون إلا من الثقات و أن جرح الرواة بما هو فيهم جائز بل واجب و أنه ليس من الغيبة المحرمة بل من الذب عن الشريعة المكرومة "^(٣).

و قال أيضا في معرض حديثه عن الغيبة الجائزة : "الرابع تحذير المسلمين من الشر وذلك من وجوه : منها جرح المجروحين من الرواة و الشهود و المصنفين و ذلك جائز بالإجماع بل واجب صوناً للشريعة . "^(٤)

و قال العز بن عبد السلام^(٥) : "القدح في الرواة واجب لما فيه من إثبات الشرع و لما على الناس في ترك ذلك من الضرر في التحريم و التحليل وغيرها من الأحكام "^(٦).
و إنما أوجبوا على أنفسهم ذلك لما علموا من ضرورة بيان الحق للناس لكي لا يغتروا

١ - الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسخاوي (ص: ٩٤) .

٢ - النووي : يحيى بن شرف بن مري ، محيي الدين أبو زكريا الحوراني الشافعي ولد سنة ٦٣١ . كان إماما بارعا حافظا متقنا شارك في علوم شتى و صنف التصانيف النافعة في الحديث والفقه كشرح مسلم والروضة وشرح المذهب والمنهاج والأذكار ورياض الصالحين والارشاد والتقريب وتهذيب الأسماء واللغات . توفي سنة ٦٧٤ هـ [انظر : طبقات الحفاظ للسيوطي ١ / ٥١٣ و تذكرة الحفاظ للذهبي ٤ / ١٧٤ و طبقات الشافعية للسبكي ٨ / ٣٩٥ و البداية و النهاية لابن كثير ١٣ / ٣٢٦] .

٣ - شرح صحيح مسلم للنووي (١ / ٧٩) .

٤ - المصدر السابق (٩ / ١٢١) .

٥ - العز بن عبد السلام : هو عبد العزيز بن عبد السلام أبي القاسم بن الحسن السلمي ، يلقب بسليمان العلماء . فقيه المجتهد . ولد بدمشق وتولى التدريس والخطابة بالجامع الأموي. انتقل إلى مصر فولي القضاء والخطابة من تصانيفه : (قواعد الأحكام في مصالح الأنام) و(الفتاوى) ، و(التفسير الكبير). توفي بمصر سنة ٦٦٠ [انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢ / ١٠٩ و طبقات الشافعية للسبكي ٥ / ٨٠ و شذرات الذهب لابن العماد ٥ / ٣٠٠]

٦ - الإعلان بالتوبيخ للسخاوي (ص ٩٥)

مشروعية نقد الحديث

بالكذب و الأباطيل ولا يتدينوا بالبدع و الأقاويل لأن الدين الذي جاء به النبي ﷺ إنما نقل إلينا عن طريق الرجال ، وما أنهم لم يكونوا على درجة واحدة من الضبط و الفهم و العدالة ، ألزمتنا ذلك أن نتحرى ما جاء عنه حقاً و صدقاً بنقل العدول الضابطين فنطيعه و نعمل به ، و ما نسب إليه كذباً و زوراً فنحذره و نجتنبه.

قال أبو نعيم الأصبهاني^(١): "فلما وجب طاعته ومتابعته ﷺ لزم كل عاقل ومخاطب الاجتهاد في التمييز بين صحيح أخباره وسقيم آثاره وأن يبذل مجهوده في معرفة ذلك واقتباس سنته وشريعته من الطريق المرضية والأئمة المهديّة وكان الوصول إلى ذلك متعذراً إلا بمعرفة الرواة والفحص عن أحوالهم وأديانهم والبحث والكشف عن صدقهم وكذبهم وإتقانهم وضبطهم وضعفهم ووهائهم وخطئهم".^(٢)

و قال ابن أبي حاتم : " فلما لم نجد سبيلاً إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله ولا من سنن رسول الله ﷺ إلا من جهة النقل والرواية وجب أن نُميّز بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والثبت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة. ولما كان الدين هو الذي جاءنا عن الله ﷻ وعن رسوله ﷺ بنقل الرواة حق علينا معرفتهم و وجب الفحص عن الناقلة والبحث عن أحوالهم ، وثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة والثبت في الرواية مما يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث وروايته.

(٣)"

و إنما يجب ذلك على طائفة من أهل العلم لا على جمهور المسلمين لأن العالم بسنة النبي ﷺ و بأحوال ناقلها إذا وقع على شيء نسب إلى النبي ﷺ وليس منه ولم يبينه للناس كان آثماً بفعله ذلك غاشاً لعوام المسلمين تاركاً لواجب النصيحة المأمور بها في قول

١ - أبو نعيم : أحمد بن عبد الله، الاصبهاني الامام الحافظ، الثقة ، ولد سنة ٣٣٦. كان في وقته مرحولاً إليه، لم يكن في أفق من الآفاق أحد أحفظ منه ولا أسند منه. صنف : حلية الأولياء ، والمستخرج على الصحيحين ، تاريخ أصبهان ، و دلائل النبوة ، و " الضعفاء " مات في محرم سنة ٤٣٠. [انظر : تذكرة الحفاظ ٣ / ١٠٩٢ ، سير أعلام النبلاء ٤٥٣/١٧ ، طبقات السبكي ٤ / ١٨ ، البداية والنهاية ١٢ / ٤٥ ، طبقات الحفاظ ٤٢٣.]

٢ - الضعفاء لأبي نعيم الأصبهاني (ص : ٤٥).

٣ - الجرح و التعديل لابن أبي حاتم (٥ / ١).

مشروعية نقد الحديث

النبي ﷺ: "الدين النصيحة..."^(١)

قال الإمام مسلم^(٢): "إذا كان الراوي ليس بمعدن للصدق و الأمانة ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه و لم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته كان آثماً بفعله غاشاً لعوام المسلمين."^(٣) و أي نصح أعظم من النصح في الدين " إن النصح في الدين أعظم من النصح في الدنيا فإذا كان رسول الله ﷺ نصح المرأة^(٤) في دنياها فالنصيحة في الدين أعظم"^(٥) و أي ذنب أعظم من السكوت على ما يهدم الدين و يطمس معالمه و قد قال النبي ﷺ: "إن الناس إذا رأوا المنكر فلم ينكروه أوشك أن يعمهم الله بعقابه."^(٦)

فإذا كان إنكار ما يضر الناس في دنياهم واجباً ، فإنكار ما يضرهم في دينهم أوجب .
عن عبد الرحمن بن مهدي^(٧) قال مررت مع سفيان الثوري^(٨) برجل فقال : كذاب ، و الله لولا أنه لا يحل لي أن أسكت عنه لسكت."^(٩)

- ١ - أخرجه مسلم كتاب الإيمان / باب بيان أن الدين النصيحة (٢/ ٣٢ نووي).
- ٢ - مسلم : أبو الحسين بن الحجاج القشيري حافظ الدنيا صاحب الصحيح ولد سنة ٢٠٤ ، كان أبو زرة وأبو حاتم يقدمانه في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما. مات في رجب ٢٦١ [انظر: الجرح و التعديل: ٧٩٧/٨ . طبقات الحنابلة لأبي يعلى : ٣٣٥/١ . سير أعلام النبلاء : ٥٥٧/١٢ . تاريخ بغداد : ١٠ / ١٣]
- ٣ - مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي (١/ ١٢٣).
- ٤ - المرأة هي فاطمة بنت قيس التي استشارت النبي ﷺ لما خطبها معاوية وأبو جهم ... و الحديث عند مسلم : كتاب الطلاق / باب : المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها (رقم ٢٧٠٩)
- ٥ - الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسخاوي (ص: ١٠٠).
- ٦ - أخرجه أحمد عن أبي بكر الصديق و هو أول حديث في المسند .
- ٧ - عبد الرحمن ابن مهدي : أبو سعيد البصري ولد ١٣٥ ، كان من الحفاظ المتقنين وأهل الورع في الدين ممن حفظ وجمع وتفقه وصنف وحدث، سمع الثوري وشعبة ومالكا والدستوائي روى عنه ابن المبارك وأهل البصرة ، مات سنة ١٩٨ ، [انظر : التاريخ الكبير ٥ / ٢٥٤ ، الجرح والتعديل: ١٣٨٢/٥ ، الثقات: ٣٧٣/٨]
- ٨ - الثوري : سفيان بن سعيد بن مسروق أبو عبد الله الكوفي شيخ الاسلام، إمام الحفاظ، سيد العلماء العاملين في زمانه، ولد سنة ٩٧ ، قال ابن المبارك: ما رأيت أحدا أعلم من سفيان ، صنف كتاب الجامع ، مات ١٦١ [انظر: التاريخ الكبير: ٩٢/٤ . الجرح والتعديل: ٢٢٢/٤ . الثقات: ٤٠١/٦ . سير أعلام النبلاء: ٢٢٩/٧ .]
- ٩ - معرفة السنن و الآثار للبيهقي (٣٥/١) و المجروحين لابن حبان (٢١/١).

مشروعية نقد الحديث

و قد أمرنا الحق سبحانه بتبليغ هذا الدين و بيان هذا الحق فقال ﷺ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران الآية : ١٨٧] وقال أيضا : ﴿وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [الحج الآية : ٧٨] و قال أيضا : ﴿وَمَا كَانُ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة الآية ١٢٢]

فعلم من هذا أننا لا نكون مبينين للناس هذه الشريعة و لا شهداء عليهم و لا منذرين لهم إلا إذا بلغناها لهم كما هي صافية من شوائب الكذب و الزور خالية من رواسب الوهم والغفلة نقية من معاطب التحريف و التبديل ، وإلا فما فعلنا شيئا ، بل نكون أشبه بمن بدّل و كتم و حرّف. و إذا تقرر أن صيانة هذه الشريعة واجب على هذه الأمة فينبغي أن يُعلم أن صيانتها لا تتأتى إلا بالنظر في أحوال ناقلها و ما نقلوه .

٢٢

و بعض ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، و الوسائل لها أحكام المقاصد، ثم إننا أمرنا بالتثبت في أمور دون هذه في الأهمية و الخطورة ألا و هي أمور الدنيا فما بالك بأمر الدين ، قال تعالى : ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِمِجْهَلَةٍ فَتُصْحِرُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَدَمِينَ﴾ [الحجرات الآية : ٦]

" فكما جاز الجرح في الشهود جاز الجرح في الرواة و التثبت في أمر الدين أولى من التثبت في الحقوق و الأموال فلهذا افترضوا على أنفسهم الكلام في ذلك ."^(١)

قال العز بن عبد السلام: " الجرح في الشهود واجب عند الحكام و عند المصلحة و لحفظ الحقوق من الدماء و الأموال و الأعراض و الأنساب و سائر الحقوق أعم و أعظم ."^(٢) فالأمر أعظم من أن يظن أنه مجرد احتياط نحن في سعة في الأخذ به أو تركه ، ولا هو مجرد هوى أو انتصار للنفس و حب للظهور بل الأمر دين .

١ - مقدمة تحقيق الجرح و التعديل للمعلمي اليماني (صفحة : ب) .

٢ - الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسخاوي (ص : ١٠٠) .

مشروعية نقد الحديث

قال ابن سيرين ^(١): " إن هذا الأمر دين فانظروا عمن تأخذون دينكم ". ^(٢)
وقال ابن تيمية ^(٣): " لو أراد إنسان أن يحتج بنقل لا يعرف إسناده في جزرة بقل لم يُقبل منه ، فكيف يقبل منه في مسائل الأصول ". ^(٤)

١ - محمد ابن سيرين : الامام، شيخ الاسلام، أبو بكر الانصاري، ، مولى أنس بن مالك، كان من أروع أهل البصرة وكان فقيها حافظا متقنا يعبر الرؤيا ، رأى ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ روى عنه قتادة والناس مات في شوال سنة ١١٠ . [انظر: التاريخ الكبير ٩٠/١، الجرح والتعديل ٢٨٠/٢/٣، سير اعلام النبلاء ٦٠٦/٤، تذكرة الحفاظ ٧٣ / ١]

٢ - مقدمة صحيح مسلم (٧٠/١).

٣ - ابن تيمية : أحمد بن عبد الحلیم الحرانی أبو العباس تقى الدين، شيخ الاسلام ولد في حران ٦٦١ . برع في علوم الآثار والسنن ودرس وأفتى وفسر وصنف التصانيف البديعة وانفرد بمسائل فنيل من عرضه لأجلها، مات معتقلا في قلعة دمشق سنة ٧٢٨ ، مؤلفاته كثيرة جداً منها (الفتاوى) (منهاج السنة) و(درأ تعارض العقل و النقل).

[انظر: البداية والنهاية ١٤ / ١٣٥ ، ذيل طبقات الحنابلة ٣٣٨/١ ، الدرر الكامنة ١٤٤/١ البدر الطالع ٦٠/١]

٤ - منهاج السنة النبوية لابن تيمية (١١٠/٨).

أهمية نقد الحديث .

لا يخفى على كل من وهبه الله مُسكة من فهم شرعي ما للسنّة النبوية من مكانة في هذا الدين ، إذ هي الأصل الثاني بعد القرآن الكريم ، المبيّنة لما فيه من الآيات والذكر الحكيم ، قال تعالى : ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل الآية ٤٤] ، كما أنّها وحي من رب العالمين أوحاه إلى خاتم الأنبياء والمرسلين ، قال تعالى : ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم الآية ٣-٤] فهي المؤكدة لما جاء به القرآن الكريم ، المقيدة لما جاء فيه مطلقا ، المخصصة لما جاء فيه عاما ، المفصلة لما جاء فيه مجملا ، المؤسسة لأحكام جديدة لم يرد لها ذكر في القرآن الكريم ^(١) . و لما كانت هذه الشريعة هي آخر الشرائع و أتمها و أشملها فقد تكفل الله ﷻ بحفظها في أصليها حتى تبقى حجة على الناس ، أما القرآن الكريم فقد قيض الله له حفظه بحيث لو زيد فيه حرف واحد لأخرجه آلاف الأطفال فضلا عن القراء الكبار . ثم قيض الحق سبحانه رجالا يبحثون عن الصحيح من حديث رسول الله ﷺ و عن أهل الثقة والعدالة من النقلة حتى ميزوا الصحيح من السقيم و تعرفوا التاريخ و صحة الدعاوى في الأخذ لفلان عن فلان حتى استقر الثابت المعمول به من أحاديث رسول الله ﷺ ^(٢) و لولا ذلك لما عرف الحلال من الحرام و لاندurst معالم الإسلام ، وهدمت عرى الإيمان .

قال الإمام مسلم مبينا خطورة ذلك :

"وإنما التزموا (أي أئمة الحديث) بالكشف عن معاييب رواة الحديث وناقلي الأخبار وافتوا بذلك حين سئلوا لما فيه من عظيم الخطر، إذ الأخبار في أمر الدين، إنما تأتي بتحليل أو تحريم أو أمر أو نهي، أو ترغيب أو تهيب فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه ولم يبين ما فيه لغيره ممن يجهل معرفته، كان آثما بفعله ذلك

١ - السنة و مكانتها في التشريع الإسلامي لمصطفى السباعي (٣٤٣) .

٢ - الموافقات للشاطبي (٩١/٢ - ٩٥)

أهمية نقد الحديث

غاشا لعوام المسلمين، إذ لا يؤمن على من سمع تلك الأخبار أن يستعملها أو يستعمل بعضها ولعلها أو أكثرها أكاذيب، مع أن الأخبار الصحاح من رواية الثقات، وأهل القناعة أكثر من أن يضطر إلى نقل من ليس بثقة. ^(١) وتأمل أيها الذكي اللبيب لو أن أهل العلم تركوا الكلام في هذا الباب ، ولم يتحملوا في سبيله تلك المشاق و الصعاب ، ماذا سيحل بهذه الأمة من زيغ و ارتياب ، و شك و اضطراب ، و لقال من شاء ما شاء بغير صواب ، و حل بها ما حل بأهل الكتاب ، من تفرق وتيه و عذاب .

قال ابن حبان^(٢): " ولو لم يكن الإسناد وطلب هذه الطائفة له لظهر في هذه الأمة من تبديل الدين ما ظهر في سائر الأمم ، وذاك أنه لم يكن أمة لنبي قط حفظت عليه الدين عن التبديل ما حفظت هذه الأمة، حتى لا يتهياً أن يزداد في سنة من سنن رسول الله ﷺ ألف ولا واو، كما لا يتهياً زيادة مثله في القرآن فحفظت هذه الطائفة السنن على المسلمين، وكثرت عنايتهم بأمر الدين، ولولاهم لقال من شاء بما شاء. " ^(٣)

و قال الحاكم^(٤): " فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له وكثرة مواظبتهم على حفظه لدرس منار الإسلام ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث وقلب الأسانيد فإن الأخبار إذا تعرت عن وجود الأسانيد فيها كانت بترأ. " ^(٥)

٢٥

١ - مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي (١١٢/١)

٢ - ابن حبان : أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي. كان من أوعية العلم في الفقه ، واللغة ، والحديث، والوعظ، ومن عقلاء الرجال. " رحل إلى خراسان والشام ومصر والعراق والجزيرة. تولى قضاء سمرقند مدة ، ثم عاد إلى نيسابور، ومنها إلى بلده، توفي سنة ٣٥٤. صنف: (الانواع والتقايسم) المعروف بصحيح ابن حبان و (روضة العقلاء) و (المجروحين) و (الثقات) ...

[تذكرة الحفاظ: ٨٩/٣، سير اعلام النبلاء ٩٢/١٦، شذرات الذهب: ١٦/٣. البداية والنهاية: ٢٥٩/١١]

٣ - المجروحين لأبي حاتم ابن حبان (٣٠/١)

٤ - الحاكم : محمد بن عبد الله بن حمدويه النيسابوري، الشهير بالحاكم، ويعرف بابن البيع، أبو عبد الله ولد ٣٢١ . من أكابر حفاظ الحديث والمصنفين فيه. لحق الاسانيد العالية بخراسان والعراق وما وراء النهر، وسمع من نحو ألفي شيخ، ينقصون أو يزيدون، فإنه سمع بنيسابور وحدها من ألف نفس، وارتحل إلى العراق وهو ابن عشرين سنة ، صنف : المستدرك على الصحيحين،و الاكلیل و المدخل ، معرفة علوم الحديث. مات سنة ٤٠٥ .

[انظر: تاريخ بغداد ٥ / ٤٧٣، تذكرة الحفاظ ٣ / ١٦٢، سير اعلام النبلاء ١٦٢/١٧، البداية والنهاية ١١ / ٣٥٥]

٥ - معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري (ص ٦) .

أهمية نقد الحديث

و صدّقوا و الله ، لولا الإسناد و نقد النقاد ، هل كان يمكن للناس أن يعرفوا ما جاء عن المصطفى ﷺ حقاً فيتبعوه ؟ أو ما نهي عنه صدقاً فيجتنبوه ؟، أو تفسير معاني هذا القرآن فيفسروه ، أم أنهم ستختلط عليهم الأخبار وتختلف عليهم الآراء ، و تتجارى بهم الأهواء، قال ابن المبارك ^(١): "الإسناد عندي من الدين و لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء." ^(٢) فالنقد للحديث بمنزلة الركن للبيان لا يقوم إلا به ولا يستمر إلا بوجوده ، و بتعبير عصري هو له بمنزلة المضاد للفيروسات ^(٣) يحجبها عن الدخول إلى هذا الشيء المحمي أو يخرجها ويقضي عليها إذا دخلت ، فكذلك هذه السنة النبوية لا يمكن أن تبقى صافية عبر الأزمنة والعصور إلا ببيان صحيحها من سقيمها ، وما هو منها مما ألحق بها، وليس منها، و لا يكون ذلك إلا بدفاع المخلصين عنها و بذبّ المنافحين عنها المجاهدين لحفظها. قال المعلمي ^(٤): "و من مارس أحوال الرواية و أخبار رواة السنة علم أن عناية الأئمة بحفظها و حراستها و نفي الباطل عنها و الكشف عن دخائل الكذابين والمتهمين كانت أضعاف عناية الناس بأخبار دنياهم و مصالحها." ^(٥)

٢٦

١ - عبد الله بن المبارك : بن واضح ، التميمي، المروزي أبو عبد الرحمن. الحافظ، شيخ الإسلام، المجاهد ، صاحب التصانيف والرحلات، ولد سنة ١١٨. أفنى عمره في الأسفار، حاجاً ومجاهداً وتاجراً، وجمع الحديث والفقه والعربية وأيام الناس والشجاعة والسخاء، كان من سكان خراسان، ومات بهيث (على الفرات) منصرفاً من غزو الروم. له كتاب في (الجهاد) وهو أول من صنف فيه، مات سنة ١٨١. [انظر: التاريخ الكبير: ٢١٢/٢. الجرح والتعديل: ٨٣٨/٥. الحلية: ١٦٢/٨. تهذيب الكمال: ٧٣٠/٢. البداية والنهاية: ١٧٧/١٠. سير أعلام النبلاء: ٣٧٨/٨]

٢ - سنن الترمذي (٢١٥/٥)، و المجروحين لابن حبان (٣٠/١)

٣ - الفيروسات: كائنات دقيقة لا ترى بالمجهر العادي تنفذ من الراشحات البكتيرية وتحدث بعض الأمراض .

[المعجم الوسيط : أحمد الزيات و رفاقؤه _ مجمع اللغة العربية _ (٧٠٨/٢) .]

٤ - المعلمي : عبد الرحمن بن يحيى بن علي العتمي اليمني ولد سنة ١٣١٣، تردد إلى بلاد الحجازية (وراء تعز) وتعلم بها. وسافر إلى جيزان، وتولى رئاسة القضاة ولقب بشيخ الاسلام . ثم سافر إلى الهند وعمل في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، مصححاً كتب الحديث والتاريخ زهاء ربع قرن، وعاد إلى مكة (١٣٧١) فعين أميناً لمكتبة الحرم المكي (١٣٧٢) إلى أن مات بها سنة ١٣٨٦. صنف (طليعة التنكيل) و (التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الاباطيل)

و (الانوار الكاشفة) [انظر : الأعلام ٣ / ٣٤٢]

٥ - التنكيل للمعلمي اليماني (٤٧/١)

المبحث الثاني: أسس النقد ومقاييسه .

❖ أسس نقد الحديث

❖ مقاييس نقد الحديث

أسس نقد الحديث .

لقد اعتمد المحدثون النقاد في تقديمهم للأحاديث على خطة علمية دقيقة ، جامعة مانعة تطمئن النفس من خلالها إلى النتائج التي تسفر عنها . هذه الخطة التي أعجزت من يريد أن يضاهيها ، و أعيت من يريد أن ينتقدها ، و أظهرت فضل هذه الأمة على غيرها من الأمم ، و مدى حرص المسلمين و أمانتهم في النقل عن نبيهم ﷺ ، و غيرتهم على دينهم . ذلك بأن نَقْدَ السنة لما جمعوا هاته الأحاديث من صدور الرجال و بطون الكتب ، لم تَطِب أنفسهم أن ينقلوها إلى الناس مَشْوَبَةً بشوائب الوهم و الكذب ، حتى يغربلوا بغربال النقد و التمحيص ، و يميزوها بعين الفحص و التشخيص ، فألزموا أنفسهم بجمع طرق الأحاديث ، و النظر في اختلاف رواتها ، و ترتيبهم حسب منازلهم عند الاختلاف ، فما عرفوه أخذوه و تدينوا الله به ، و ما أنكروه ردوه و بينوا ضعفه للناس كي لا يغتروا به ، و ذلك و فق أسس منهجية دقيقة و منتظمة نذكرها :

أولا : جمع طرق الحديث .

يمثل جمع طرق الحديث مرحلة أساسية في العملية النقدية إذ لا يمكن للنقاد أن يعرف صحة الحديث من ضعفه أو شدوذه أو علته إلا بجمع طرقه و مقارنتها و النظر في اختلاف رواته ، و لقد تضافرت النصوص عن الأئمة النقاد الدالة على ضرورة العناية بهذه المرحلة و مدى أهميتها في معرفة الخطأ في الرواية .

قال أحمد بن حنبل^(١) : " الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه . " ^(٢)

١ - الإمام أحمد : بن محمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني المروزي سيد المسلمين في عصره . ولد سنة ١٦٤ . قال أبو زرعة : كان أحمد يحفظ ألف ألف حديث ، قال الشافعي : خرجت من بغداد فما خلفت بها رجلا أفضل ولا أعلم ولا أفقه من أحمد . قال ابن المديني : إن الله أيد هذا الدين بأبي بكر يوم الردة وبأحمد يوم المحنة . وسيرته قد أفردا ابن الجوزي في مجلد ، صنف المسند و الرد على الجهمية و المسائل ... توفي في يوم الجمعة ١٢ ربيع الأول سنة ٢٤١ .

[انظر : التاريخ الكبير : ٥ / ٢ . الجرح والتعديل ٦٨ / ٢ . تاريخ بغداد ٤ / ٤١٢ . سير أعلام النبلاء ١١ / ١٧٧] .

٢ - المجروحين لابن حبان (١ / ٣٣) . و الجامع لأخلاق الراوي للخطيب (٢ / ٣١٥) .

و قال يحيى ابن معين ^(١): " لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عقلناه . " ^(٢)
 و قال علي بن المديني ^(٣): " الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه . " ^(٤)
 و قال الخطيب البغدادي: " و السبيل إلى معرفة علة الحديث، أن يجمع بين طرقه ، وينظر في اختلاف رواته ، و يعتبر بمكانهم من الحفظ و منزلتهم في الإتيان و الضبط . " ^(٥)
 و الناظر في سُنَّة الأئمة النقاد في نقدهم للمرويات يجد أنهم أكثر ما يجزمون بصحة حديث ما لأن راويه قد وافق الثقات الحفاظ في روايته تلك ، و أكثر ما يحكمون بضعفه أو شذوذه أو إعلاله لأن راويه خالف الثقات فيما روه أو انفرد عنهم فيما كانوا أولى بروايته منه .
 قال ابن أبي حاتم: " و يقاس صحة الحديث بعدالة ناقله و أن يكون كلاما يصلح أن يكون من كلام النبوة و يعلم سقمه و إنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته . " ^(٦)

ثانيا: النظر في اختلاف الرواة .

٢٩

١ - يحيى بن معين: الإمام الفرد سيد الحفاظ أبو زكريا البغدادي: مولده في سنة ٢٥٨. سمع هشيمًا وابن المبارك ومعتمر بن سليمان وهذه الطبقة. وعنه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود وأبو زرعة وخلائق. قال ابن المديني: لا نعلم أحدا من لدن آدم عليه السلام كتب من الحديث ما كتب يحيى بن معين. وعن يحيى بن معين قال: كتبت بيدي ألف ألف حديث. وقال أحمد بن حنبل: يحيى بن معين أعلمنا بالرجال . صنف التاريخ . توفي بالمدينة النبوية سنة ٢٣٣.
 [انظر : التاريخ الكبير ٨ / ٣٠٧ . الجرح والتعديل: ٨٠٠ / ٩ . تاريخ بغداد ١٤ / ١٧٧ . سير أعلام النبلاء : ١١ / ٧١ .
 تذكرة الحفاظ : ١٦ / ٢]

٢ - تاريخ يحيى بن معين (٢ / ٦٥٨)، تاريخ أسماء الضعفاء لابن شاهين والجامع لأخلاق الراوي للخطيب (٢ / ٣١٦).
 ٣ - علي بن المديني: أبو الحسن بن عبد الله المديني البصري ولد سنة ١٦١. سمع أباه وحماة بن زيد وهشيمًا وابن عيينة وطبقته. وعنه الذهلي والبخاري وأبو داود والبخاري وأبو داود والبغوي وأمم. قال ابن مهدي: علي بن المديني أعلم الناس بحديث رسول الله ﷺ . وقال البخاري: ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند ابن المديني. وقال أبو داود: ابن المديني أعلم من أحمد باختلاف الحديث. مات بسامرا سنة ٢٣٤. قال النووي: لابن المديني نحو من مائتي مصنف. وصلنا منها جزء من كتاب العلل [انظر: التاريخ الكبير ٦ / ٢٨٤. الجرح والتعديل: ٦ / ١٠٦٤. تاريخ بغداد : ١١ / ٤٥٨ . الثقات: ٨ / ٤٦٩. تهذيب الكمال: ٢ / ٩٧٨. سير أعلام النبلاء: ١١ / ٤١. تذكرة الحفاظ: ٢ / ٤٢٨].

٤ - الجامع لأخلاق الراوي للخطيب (٢ / ٣١٥).

٥ - المصدر السابق (٢ / ٤٥٢).

٦ - مقدمة الجرح و التعديل لابن أبي حاتم (١ / ٣٥١) .

أسس نقد الحديث

لم يكن اهتمام المحدثين النقاد بجمع طرق الحديث للتكثير أو التباهي ، و إنما كانوا يجمعونها لينظروا في اختلاف رواتها ، ويتعرفوا من خلالها جهة الخطأ من أين ، و الراجح من روايات الثقات من المرجوح .

قال ابن المبارك : " إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض . " (١)
أي قارنه مع غيره من الروايات الأخرى من نفس مخرجه ، فيحصل لك بمقارنتها معرفة ما كان على الوجه و ما وقع فيه الوهم من راويه .
" والحفاظ عندما يحكمون بأن المخطئ في هذا الحديث هو فلان، إنما يحكمون بعد وقوفهم على الروايات المختلفة . " (٢)

ومما يجلي هذا المنهج بوضوح قصة يحيى بن معين في جمعه طرق حديث حماد بن سلمة (٣)
حيث أن يحيى بن معين جاء إلى عقّان؛ ليسمع منه كتب حماد بن سلمة.
فقال له: ما سمعتها من أحدٍ ؟

قال: نعم ، حدثني سبعة عشر نفساً عن حماد بن سلمة .

فقال: والله لا حدثتُك !

فقال: إنما هو درهم. وأنحدر إلى البصرة وأسمع من التَّبُذْكي !!

فقال: شأنك . فانحدر إلى البصرة ، وجاء إلى موسى بن إسماعيل.

فقال له موسى: لم تسمع هذه الكتب عن أحد ؟

قال: سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفساً وأنت الثامن عشر .

فقال: وماذا تصنع بهذا ؟

١ - الجامع لأخلاق الراوي للخطيب (٢ / ٤٥٢) ..

٢ - المقترَّب في بيان المضطرب لأحمد عمر بازمول (٦٢) ..

٣ - حماد بن سلمة : بن دينار البصري ، أبو سلمة مفتي البصرة، وأحد رجال الحديث، ومن النحاة. كان حافظاً ثقة مأموناً، إماماً في العربية، فقيهاً، فصيحا مفوهاً، شديداً على المبتدعة، له تأليف. إلا أنه لما كبر ساء حفظه فتركه البخاري، وأما مسلم فاجتهد وأخذ من حديثه بعض ما سمع منه قبل تغيره. مات سنة ١٦٧ .

[انظر : تهذيب التهذيب: ١١/٣ . التاريخ الكبير: ٢٢/٣ . الجرح والتعديل: ٦٢٣/٣ . الثقات: ٢١٦/٦ .]

أسس نقد الحديث

فقال: إن حماد بن سلمة كان يخطئ ؛ فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره .
فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء علمت أن الخطأ من حماد نفسه !
وإذا اجتمعوا على شيء عنه، وقال واحد منهم بخلافهم، علمت أن الخطأ منه لا من حماد.
فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه، وبين ما أخطئ عليه. ^(١)
فهذا النص يفيد ؛ بأن معرفة الراوي المخطئ تكون بعد جمع طرق الحديث ودراستها.
فهذه هي الطريقة الرئيسة لمعرفة الراوي المخطئ .

ثالثاً: معرفة الرواة .

معرفة أسمائهم وكنائهم وألقابهم وأنسابهم ومواليدهم ووفياتهم وطبقاتهم و أحوالهم ، جرحاً
وتعديلاً ، و ذلك لأن الترجيح بين الروايات المختلفة ، و معرفة صحيحها من سقيمها لا
يكون إلا بمعرفة روايتها و درجاتهم في الحفظ و الإتقان و الضبط .
قال ابن رجب الحنبلي^(٢) : " أعلم أن معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين :
أحدهما: معرفة رجالهم وثقتهم وضعفهم ومعرفة هذا هين لأن الثقات الضعفاء قد دونوا في
كثير من التصانيف وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التواليف .
والوجه الثاني : معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف إما في
الإسناد وإما في الوصل والإرسال وإما في الوقف والرفع ونحو ذلك وهذا هو الذي يحصل من
معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث . " ^(٣)

١ - المجروحين لابن حبان (٣٢/١) .

٢ - ابن رجب : أبو الفرج زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي ، ولد في بغداد سنة ٧٣٦هـ . وقدم مع والده إلى دمشق وهو صغير سنة ٧٤٤ وسمع بمكة وبمصر، وأكثر الاشتغال حتى مهر ، صنف شرح جامع الترمذي وشرح علل الترمذي وشرح قطعة من البخاري وذييل طبقات الحنابلة ولطائف المعارف و القواعد وغيرها ، مات في رجب سنة ٧٩٥ [انظر: الدرر الكامنة ٢ / ٣٢١، شذرات الذهب ٦ / ٣٣٩، البدر الطالع ١ / ٣٢٨].

٣ - شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي (٣٤٥).

أسس نقد الحديث

قال الشافعي: "ولا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه إلا في الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه."^(١)

قال ابن المبارك: "ليس جودة الحديث قرب إسناده، ولكن جودة الحديث صحة رجاله"^(٢)

و قال ابن أبي حاتم: " معرفة الصحيح من السقيم . لا يتم إلا بمعرفة أحوال الرواة، و إن معرفة الصحيح والسقيم ومعرفة أحوال الرواة إنما يتمكن منها الأئمة النقاد ."^(٣)

رابعا: إعمال العقل .

إن اهتمام المحدثين النقاد بطرق الأحاديث و معرفة مراتب الرواة لا يعني أبدا أنهم لم يعملوا العقل في نقد الحديث ، و لكن العكس هو الصحيح ، حيث أنهم لم يخطوا خطوة من خطوات النقد إلا و كان للعقل فيها مجال ، و للفهم فيها دور فعال ، و هذا الذي ميز صياغة هذا الفن عن غيرهم ، أنهم جمعوا بين الحفظ و الفهم .

قال الحاكم: "إن الصحيح لا يعرف بروايته فقط ، و إنما يعرف بالفهم و الحفظ و كثرة السماع ."^(٤) و قال أيضا : " و الحجة عندنا الحفظ و الفهم و المعرفة لا غير."^(٥)

قال المعلمي: " قد يقال أما نفي العلم والعقل عنهم _أي المحدثين_ فلا التفات إليه، ولكن هل راعوا العقل في قبول الحديث وتصحيحه ؟

أقول^(٦): نعم ، راعوا ذلك في أربعة مواطن :

— عند السماع .

— وعند التحديث .

١ - الرسالة للشافعي (٣٩٩) . و معرفة السنن و الآثار للبيهقي (٥٠/١٠).

٢ - النكت على ابن الصلاح للزركشي (٣٨٣/١).

٣ - الجرح و التعديل لابن أبي حاتم (٩/١).

٤ - معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري (ص ٥٩) .

٥ - المصدر السابق (ص ١١٣) .

٦ - القائل هو المعلمي .

أسس نقد الحديث

- وعند الحكم على الرواة .
 - وعند الحكم على الأحاديث .
- فالمثبتون إذا سمعوا خبراً تمتنع صحته أو تبعد لم يكتبوه ولم يحفظوه فإن حفظوه لم يحدثوا به فإن ظهرت مصلحة لذكره ذكره مع القدح فيه وفي الراوي الذي عليه تبعته .
- قال الشافعي^(١): "وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله أو ما يخالفه ما هو أثبت أو أكثر دلالات بالصدق منه "^(٢).
- وقال الخطيب^(٣): "باب وجوب إخراج المنكر والمستحيل من الأحاديث "^(٤).
- وفي الرواية جماعة يتسامحون عند السماع وعند التحديث، لكن الأئمة بالمرصاد للرواة، فلا تكاد تجد حديثاً بين البطلان إلا وجدت في سنده واحداً أو اثنين أو جماعة قد جرحهم الأئمة، والأئمة كثيراً ما يجرحون الراوي بخبر واحد منكر جاء به ، فضلاً عن خبرين أو أكثر."^(٥)

٣٣

-
- ١ - الإمام الشافعي: خبر الأمة محمد بن إدريس بن العباس المطلبي. نسيب النبي ﷺ وناصر سنته ولد سنة ١٥٠ حدث عن الإمام مالك وخلقه. وعنه أحمد والحميدي وأبو عبيد والبيهقي وأمم سواهم . برع في الشعر واللغة وأيام العرب ثم أقبل على الفقه والحديث ، أجاز بالفتوى وهو ابن عشرين سنة . قال ابن راهويه: قال لي أحمد بمكة: تعال حتى أريك رجلاً لم ترَ عيناك مثله فأقامني على الشافعي. صنف الرسالة والأم . توفي شعبان سنة ٢٠٤ بمصر. [انظر: التاريخ الكبير: ٤٢/١. تاريخ بغداد: ٥٦/٢. سير أعلام النبلاء ٥/١٠. تذكرة الحفاظ ١/٢٦٥].
 - ٢ - الرسالة للشافعي (ص ٣٩٩) .
 - ٣ - الخطيب : أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، أبو بكر. أحد الحفاظ المؤرخين. ولد في ٣٩٢، رحل إلى مكة وسمع بالبصرة والدينور والكوفة وغيرها، وكان فصيح اللهجة عارفاً بالادب، يقول الشعر، ولوعاً بالمطالعة والتأليف. صنف: تاريخ بغداد و الكفاية ، و الجامع لآخلاق الراوي وآداب السامع ، و تقييد العلم و الرحلة في طلب الحديث... وغيرها وليوسف العش كتاب (الخطيب البغدادي، مؤرخ بغداد ومحدثها) مات ببغداد سنة ٤٦٣ . [انظر : سير أعلام النبلاء ١٨/٢٧٠. تذكرة الحفاظ ٣/٢٢١. شذرات الذهب: ٣/٣١١. الرسالة المستطرفة: ٥٢]
 - ٤ - الكفاية للخطيب (ص ٤٢٩) .
 - ٥ - الأنوار الكاشفة للمعلمي (ص ١٤) .

مقاييس نقد الحديث .

إن جهد المحدثين النقاد و اجتهادهم لا يتوقف عند مجرد سماع الحديث من أفواه الكبار ، وتدوينه في الدفاتر و الأسفار، ثم نقله للناس من غير ما نقد أو استبصار ، كما هي عادة غيرهم من رواة الأخبار ، بل إنهم ألزموا أنفسهم البحث و التنقيب عن جديدها من مدخولها ، وفق معايير يتم من خلالها تمييز الصحيح من السقيم ، حيث أنهم اشترطوا جملة شروط ينبغي توفرها في الراوي و المروي حتى يكون الخبر مقبولاً معمولاً به .

مقاييس نقد الراوي :

٣٤

لقد اهتم الأئمة النقاد ببيان أصناف المجروحين الذين لا تقبل روايتهم ، كما لم يغفلوا ذكر الأمور التي إذا وجدت في الراوي كان أهلاً أن يُتحمل عنه . و هذه بعض الإضاءات انتخبناها من كلام الأئمة النقاد مما ظهر لي أنه يشكل قواعد اعتمدها في نقدهم للرواة ، و ما تركته أكثر إثارة للاختصار و اكتفاء بهؤلاء الكبار . قال شعبة^(١) : " يترك حديث الرجل : إذا حدث عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون . وإذا أكثر الغلط . وإذا اتهم بالكذب . وإذا روى حديثاً غلطاً مجتمعاً عليه فلم يتهم نفسه فيتركه ، طرح حديثه . وما كان غير ذلك فارووا عنه." ^(٢)

١ - شعبة بن الحجاج : ابن الورد أبو بسطام الواسطي ولد سنة ٨٢ . رأى أنس بن مالك وعمرو بن سلمة وسمع من أربع مائة من التابعين . وحدث عنه من التابعين سعد بن إبراهيم ومنصور بن المعتمر والأعمش وأيوب وداود بن أبي هند وغيرهم . قال الثوري : شعبة أمير المؤمنين في الحديث . وقال الشافعي : لولا شعبة لما عرف الحديث بالعراق . و قال أحمد : كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن ، يعني في الرجال وبصره بالحديث . مات سنة ١٦٠ .

[انظر : التاريخ الكبير : ٢٤٤/٤ . الجرح والتعديل : ١٢٦/١ ، سير أعلام النبلاء : ٢٠٢/٧ . تذكرة الحفاظ ١/١٤٤] .

٢ - الجرح و التعديل لابن أبي حاتم (٢ / ٣٢) .

و قال مالك^(١) : لا يؤخذ العلم من أربعة : رجل أعلن بالسفه وإن كان أروى الناس . ورجل يكذب في أحاديث الناس إذا حدث بذلك وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول الله ﷺ . وصاحب هوى يدعو الناس إلى هواه . وشيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث به . " (٢)

وقال ابن المبارك : يكتب الحديث إلا عن أربعة : غلاط لا يرجع . وكذاب . و صاحب هوى يدعو الناس إلى بدعته . و رجل لا يحفظ فيحدث من حفظه . " (٣)

و قال الشافعي : " لا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورا منها أن يكون من حدث به ثقة في دينه معروفاً بالصدق في حديثه . " (٤)

و قال ابن مهدي : " ثلاثة لا يؤخذ عنهم : المتهم بالكذب . و صاحب بدعة يدعو الناس إلى بدعته . و الرجل الغالب عليه الوهم و الغلط . " (٥)

قال ابن معين : " آلة الحديث : الصدق ، و الشهرة بطلبه ، وترك البدع ، واجتناب الكبائر . " (٦)

و قال أحمد : " يكتب عن الناس كلهم إلا عن ثلاثة : صاحب هوى يدعو الناس إليه . أو كذاب . أو رجل يغلط في الحديث فيرد عليه فلا يقبل . " (٧)

١ - الإمام مالك : بن أنس بن مالك الاصبحي الحميري ، إمام دار الهجرة ، ولد سنة ٩٣ بالمدينة . حدث عن نافع والمقبري والزهري وخلق . حدث عنه أمم لا يكادون يحصون منهم ابن المبارك والقطان وابن مهدي وابن القاسم والقعني ... قال أحمد : مالك أثبت في كل شيء . وقال عبد الرزاق في حديث " يوشك الناس أن يضربوا أكباد الإبل فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة " فكنا نرى أنه مالك . صنف " الموطأ " . مات بالمدينة سنة ١٧٩

[انظر: التاريخ الكبير: ٣١٠/٧ . الجرح والتعديل: ١١/١ ، سير أعلام النبلاء : ٤٨/٨ وتذكرة الحفاظ ١/١٥٤]

٢ - الجرح و التعديل لابن أبي حاتم (٢ / ٣٢) ..

٣ - شرح علل الترمذي لابن رجب (٥١٧) .

٤ - المصدر السابق (٢ / ٢٩) .

٥ - شرح علل الترمذي لابن رجب (٥١٧) .

٦ - الكفاية للخطيب البغدادي (١٠١) .

٧ - الجرح و التعديل لابن أبي حاتم (٢ / ٣٢) .

قال عبد الله ابن الزبير الحميدي^(١): " فان قال قائل فما الشيء الذي إذا ظهر لك في الحديث أو من حدث عنه لم يكن مقبولا ؟

قلنا : أن يكون في إسناده رجل غير رضا بأمر يصح ذلك عليه بكذب أو جرحه في نفسه ترد بمثلها الشهادة ، أو غلطاً فاحشاً لا يشبه مثله وما أشبه ذلك، فان قال فما الغفلة التي ترد بها حديث الرجل الرضا الذي لا يعرف بكذب ؟

قلت: هو أن يكون في كتابه غلط فيقال له في ذلك فيترك ما في كتابه ويحدث بما قالوا، أو يُغيّر قوله في كتابه ، لا يعقل فرق ما بين ذلك، أو يصحف تصحيحاً فاحشاً فيقلب المعنى لا يعقل ذلك فيكيف عنه، وكذلك من لقن فتلقن التلقين ، يرد حديثه الذي لقن فيه واخذ عنه ما أتقن حفظه إذا علم إن ذلك التلقين حادث في حفظه لا يعرف به قديماً فأما من عرف به قديماً في جميع حديثه فلا يقبل حديثه ولا يؤمن أن يكون ما حفظ مما لقن." ^(٢)

و قد أجمل ابن حبان هذه القواعد في مقدمة كتابه المجروحين ، حيث ذكر جملة من الأسباب التي متى توفرت في الراوي لم يكن أهلاً أن تقبل روايته ، و لما كانت هذه القواعد كأنها استقراء و ترتيب لكلام الأئمة النقاد السالف الذكر ، رأيت أن أذكرها هنا باختصار لكي تتم للفائدة .

النوع الأول : هم الزنادقة الذين كانوا يضعون الحديث على العلماء .

الثاني: الذين كانوا يضعون الحديث على الشيوخ الثقات في الحث على الخير و ذكر الفضائل .

الثالث : الذين كانوا يضعون الحديث على الثقات وضعاً ، استحلالاً و جرأة على رسول الله ﷺ .

١ - الحميدي: أبو بكر عبد الله بن الزبير القرشي الأسدي الحميدي الحافظ الفقيه: أخذ عن ابن عيينة ومسلم بن خالد وفضيل بن عياض وهو معدود في كبار أصحاب الشافعي. حدث عنه البخاري والذهلي وأبو زرعة وأبو حاتم وبشر بن موسى وخلق. قال أحمد بن حنبل: الحميدي عندنا إمام. وقال أبو حاتم: أثبت الناس في سفيان بن عيينة الحميدي. وقال الفسوي: ما لقيت أحداً أنصح للإسلام وأهله من الحميدي. توفي الحميدي بمكة سنة ٢١٩ .

[التاريخ الكبير: ٩٦/٥. الجرح والتعديل ٢٦٤/٥. سير أعلام النبلاء: ١٠/٦١٦. الثقات ٣٤١/٨. تذكرة الحفاظ ٣/٢]

٢ - الجرح و التعديل لابن أبي حاتم (٣٢ / ٢) .

مقاييس نقد الحديث

الرابع : الذين كانوا يضعون الحديث عند الحوادث يحدثون للملوك و غيرهم في الوقت دون الوقت ، من غير أن يجعلوا ذلك صناعة لهم .

الخامس : الذي كبر و غلب عليه الصلاح و العبادة و غفل عن الحفظ و التمييز فإذا حدث رفع المرسل وأسند الموقوف و قلب الأسانيد .

السادس : جماعة ثقات اختلطوا في أواخر أعمارهم حتى لم يكونوا يعقلون ما يحدثون ، فأجابوا فيما سئلوا و حدثوا كيف شاءوا فاختلط حديثهم الصحيح بحديثهم السقيم . فلم يتميز فاستحقوا الترك .

السابع : من كان يجيب عن كل شيء يسأل عنه ، سواء كان ذلك من حديثه أو من غير حديثه فلا يبالي أن يتلقن ما لقن .

الثامن : من كان يكذب و لا يعلم أنه يكذب ، إذ العلم لم يكن من صناعته و لا أغبر فيها قدمه .

٣٧

التاسع : من كان يحدث عن شيوخ لم يرههم بكتب صحاح ، فالكتب في نفسها صحيحة إلا أن سماعه عن أولئك الشيوخ لم يكن و لا رآهم .

العاشر : من كان يقلب الأخبار و يسوي الأسانيد .

الحادي عشر : جماعة رأوا شيوخا سمعوا منهم ثم ذكروا عنهم بعد موتهم بأحاديث لم يسمعوها منهم فحفظوها فلما احتيج إليهم ظفروا عليها و حدثوا بها عن الشيوخ الذين رأوهم من غير تدليس عنهم .

الثاني عشر : من كتب الحديث و رحل فيه إلا أن كتبه قد ذهبت فلما احتيج إليه صار يحدث من كتب الناس من غير أن يحفظها كلها أو يكون له سماع فيها .

الثالث عشر : من كثر خطأه و فحش ، وكاد أن يغلب صوابه فاستحق الترك من أجله . وإن كان ثقة في نفسه صدوقا في روايته .

الرابع عشر : من امتحن بآبن سوء أو ورّاق سوء، كانوا يضعون له الحديث وقد أمن الشيخ ناصيتهم فكانوا يقرؤون عليه و يقولون له: هذا من حديثك فيحدث به، فالشيخ نفسه ثقة

إلا أنه لا يجوز الاحتجاج بخبره و لا الرواية عنه لما خالط أخباره الصحيحة الأحاديث الضعيفة .

الخامس عشر: من أدخل عليه شيء من الحديث وهو لا يدري فلما تبين له لم يرجع عنه ، و جعل يحدث به آنفاً من الرجوع عما خرج منه . وهذا ناتج عن قلة الديانة و المبالاة بما هو مجروح في فعله فإن سلم في أول وهلة و هو لا يعلم ما يحدث به ثم علم وحدث بعد العلم بما ليس من حديثه وإن كان شيئاً يسيراً فقد دخل في المتروكين لتعديده ما ليس له

السادس عشر : من سبق لسانه حتى حدث بالشيء الذي أخطأ فيه و هو لا يعلم ثم تبين له و علم فلم يرجع عنه و تمادى في رواية ذلك الخطأ بعد علمه انه أخطأ فيه أول مرة ومن كان هكذا كان كذاباً ومن صح عليه الكذب استحق الترك .

السابع عشر : المعلن بالسفه و الفسق و إن كان صدوقاً في روايته لأن الفاسق لا يكون عدلاً، و العدل لا يكون مجروحاً، ومن خرج عن حد العدالة لا يعتمد على صدقه و إن صدق في شيء بعينه في حالة من الأحوال .

الثامن عشر : المدلس عمن لم يره كالحجاج بن أرطأة و ذويه . كانوا يحدثون عمن لم يروه ، و يدلسون حتى لا يعلم ذلك منهم .

التاسع عشر : المبتدع إذا كان داعية يدعو الناس إلى بدعة ، حتى صار إماماً يقتدى به في بدعته و يرجع إليه في ضلالاته مثل غيلان وعمرو بن عبيد وجابر الجعفي وذويهم.

العشرون : القصاص ؛ والسؤال الذين كانوا يضعون الحديث في قصصهم ويروونها عن الثقات ؛ فكان يحمل المستمع منهم الشيء بعد الشيء على حسب التعجب فوق قى أيدي الناس وتداولوها فيما بينهم فيه .^(١)

بهذه القواعد وأمثالها استطاع المحدثون أن يتعرفوا على كل ما ليس هو من كلام الرسول ﷺ وكشفوا أسماء المجروحين الذين يحرم التعامل معهم في تحمل الحديث وروايته ؛ وجمعوها في مؤلفات ؛ أفنوا أعمارهم في أعدادها وتأليفها وترتيبها وتهذيبها .^(٢)

١ - المجروحين لابن حبان (١/ ٦٢-٨٢) .

٢ - إهتمام المحدثين بنقد الحديث لمحمد لقمان السلفي (ص ١٣٤-١٣٧) .

مقاييس نقد المروي :

إن أئمة النقد لم يعتمدوا في نقدهم للحديث على النظر في الأسانيد فقط ، كما يزعمه بعض الأفاكين من المستشرقين و أذئابهم ممن يُحسب على المسلمين ، بل إن الأئمة راعوا جانب المتن أيضاً و أعطوه حقه من الاهتمام ، فهم كثيراً ما يعلّون حديثاً ظاهر إسناده الصحة ، بعله متعلقة بالمتن ، و فيمايلي ذكر بعض قواعد نقد المتن عند المحدثين .

- عرض الحديث على صريح القرآن :

كحديث مقدار الدنيا وأنها سبعة آلاف سنة ونحن في الألف السابعة ، وهذا من أبين الكذب لأنه لو كان صحيحا لكان كل أحد عالما أنه قد بقي للقيامة من وقتنا هذا مئتان وأحد وخمسون سنة والله تعالى يقول : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسُهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْعِهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمُ إِلَّا بَغْثَةٌ يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف الآية ١٨٧]

و قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ [لقمان الآية ٣٤] ^(١)

و كحديث أبي هريرة رضي الله عنه ^(٢) أن النبي ﷺ قال: " لا يدخل الجنة ولد زنا و لا والده و لا ولد ولده . " ^(٣)

١ - المنار المنيف لابن القيم (ص ٨٠) .

٢ - أبو هريرة : الدوسي اليماني عبد الرحمن بن صخر على الأشهر: صاحب رسول الله ﷺ قدم مهاجراً ليالي فتح خير . حفظ عن النبي ﷺ الكثير وعنه ابن المسيب وأبو صالح والمقبري وطاوس والشعبي و الخولاني وابن سيرين وخلق كثير . وكان من أوعية العلم ومن كبار أئمة الفتوى مع الجلالة والعبادة والتواضع قال البخاري: روى عنه ثمانمائة نفس أو أكثر . وقال الشافعي: أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره . توفي أبو هريرة سنة ٥٨ .

[انظر : أسد الغابة: ٣١٨/٦ . طبقات ابن سعد: ٥٢/٤ . تهذيب الكمال ٧٩٥/٢ . تذكرة الحفاظ ٢٨/١ .]

٣ - الموضوعات لابن الجوزي (٣ / ١٠٩) .

مقاييس نقد الحديث

قال ابن الجوزي^(١): بعد أن نقد أسانيدھا ... ثم أي ذنب لابن الزنا حتى يمنعه من دخول الجنة ، و أعظم ما فيه قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ [الأنعام الآية ١٦٤] .^(٢)

- عرض الحديث على صحيح السنة :

منھا أيضا عرض الحديث على السنة الصحيحة الثابتة ، فإذا خالفها حكم عليه بالشذوذ أو الضعف أو الوضع أو غيره مما يناسب حاله .

و من هذا الباب : حديث أنس رضي الله عنه^(٣) قال قال رسول الله ﷺ : " من رفع يديه في التكبير فلا صلاة له . " و في طريق آخر : " من رفع يديه في الركوع فلا صلاة له . " .^(٤)

قال ابن الجوزي : " هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ . و ما أبله من وضع هذه الأحاديث الباطلة ليقاوم بها الأحاديث الصحيحة ففي الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما^(٥) : " أن النبي ﷺ كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى تحاذي منكبيه ، و إذا أراد

٤

١ - ابن الجوزي: عبد الرحمن بن علي البغدادي أبو الفرج علامة عصره في التاريخ والحديث. ولد ٥٠٨ ببغداد. سمع أبا القاسم بن الحصين وعلي الدينوري و محمد الحسن الماوردي و عدة ، جملتهم سبع وثمانون نفساً، وكتب بخطه ما لا يوصف كثرة. صنف: زاد المسير و المنتظم و تليس إبليس و الموضوعات و غيرها... مات سنة ٥٩٧

[سير أعلام النبلاء ٣٦٥/٢١، تذكرة الحفاظ ٩٢/٤، البداية و النهاية ٢٨/١٣، ذيل طبقات الحنابلة ٣٩٩/١]

٢ - الموضوعات لابن الجوزي (٣ / ١١١).

٣ - أنس بن مالك : ابن النضر أبو حمزة الأنصاري خادم رسول الله ﷺ وله صحبة طويلة وحديث كثير وملازمة للنبي ﷺ منذ هاجر الى أن مات ، وعمر دهرًا و كان من آخر الصحابة موتاً، روى عنه الحسن والزهري وقتادة وثابت البناني وحميد الطويل وسليمان التيمي ويحيى بن سعيد الأنصاري وأمم سواهم . مات في سنة ٩٣

[الاستيعاب ١/ ١٠٩. أسد الغابة: ١٥٧/١. الإصابة: ١٢٦/١، سير أعلام النبلاء ٣٩٥/٣. تذكرة الحفاظ ٣٧/١]

٤ - الموضوعات لابن الجوزي (٣ / ١١١).

٥ - عبد الله بن عمر بن الخطاب : أبو عبد الرحمن العدوي. شهد الخندق وهو من أهل بيعة الرضوان . مناقبه حجة أثنى عليه النبي ﷺ، ووصفه بالصالح. قال جابر: ما منا إلا من مالت به الدنيا ومال بها الا عبد الله بن عمر. قال ابن الحنفية : كان ابن عمر حبر هذه الأمة . قال مالك قال لي ابن شهاب: لا تعدلن برأي ابن عمر فإنه أقام ستين سنة بعد رسول الله ﷺ فلم يخف عليه شيء من أمره ولا من أمر أصحابه. توفي ابن عمر في أول سنة ٧٤

[انظر: الاستيعاب ٣/ ٩٥٠. أسد الغابة: ٣/ ٣٤٠. الإصابة: ١٨١/٤. سير أعلام النبلاء: ٣/ ٢٠٣]

مقاييس نقد الحديث

أن يركع و بعدما يرفع رأسه من الركوع . " (١)

قال ابن المديني : حق على المسلمين أن يرفعوا أيديهم لهذا الحديث . (٢)

و من هذا القبيل ما يخالف ما تواتر من حسن أخلاقه ﷺ و دعوته إلى مكرمها . فكل حديث يشتمل على دعوة إلى فساد أو ظلم أو عبث أو مدح باطل أو ذم حق أو نحو ذلك فرسول الله ﷺ منه بريء .

من ذلك حديث : " النظر إلى الوجه الجميل عبادة . "

و حديث : " عليكم بالوجوه الملاح والحدق السود ، فإن الله يستحي أن يعذب مليحاً بالنار . فلعنة الله على واضعه الخبيث . " (٣)

- عرض الحديث على العقل :

كل حديث اشتمل على أمر مستحيل أو مخالف للمعقول ، أو شيئاً مما تأباه الفطر السليمة فهو مكذوب موضوع لأن هذه الشريعة جاءت بما يتوافق مع الفطر السليمة والعقول الراجحة ، ومثل هذه الأحاديث لا يشك في وضعها من عرف كلام النبوة .

من تلك الأحاديث ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : " ولد لسليمان ابن فقال للشيطان: أين أداريه من الموت ؟ قالوا: يذهب به إلى تخوم الأرض. قال: يصل إليه الموت. قالوا: قعر البحر. قال: يصل إليه الموت . قالوا: يذهب به إلى الغرب. قال: يصل إليه الموت . قالوا: فإلى الشرق . قال: يصل إليه الموت . قالوا: فنصعد به بين السماء والأرض . قال: نعم . قال : فصعدوا به ، ونزل ملك الموت فقال: يا ابن داود إني أمرت بقبض النسمة ، وطلبتها في البحر فلم أصبها ، وطلبتها في الأرض فلم أصبها، وطلبتها في الشرق والغرب فلم أصبها ، فبينما أنا أصعد إلى السماء أصبتها فقبضتها .

١ - أخرجه البخاري كتاب صفة الصلاة / باب رفع اليدين إذا كبر وإذا ركع وإذا رفع رقم: ٧٠٣ .

و أخرجه مسلم كتاب الصلاة / باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين مع رقم : ٨٨٧

٢ - الموضوعات لابن الجوزي (٢ / ٩٦) .

٣ - المنار المنيف لابن القيم (ص ٦٢) .

قال: وجاء جسده حتى وقع على كرسيه، وذلك قول الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَداً ثُمَّ أَنَابَ﴾ [ص الآية : ٣٤].
هذا حديث موضوع ولا يجوز أن ينسب إلى سليمان عليه السلام - وهو نبي كريم - أنه يفر من الموت ، ولا أنه يُقَرَّر على أن كونه بين السماء والأرض يدفع الموت ^(١).

- عرض الحديث على الأصول الشرعية :

كل حديث رأيته يخالف العقول السوية ، أو يناقض الأصول الشرعية فاعلم أنه موضوع فلا تتكلف اعتباره . من ذلك ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه : قيل يا رسول الله مِمَّ رُبُّنا ؟ قال: لا من الأرض ولا من السماء، خلق خيلاً فأجراها فعرقت فخلق نفسه من ذلك العرق.
قال ابن الجوزي : هذا حديث لا يشك في وضعه ، وما وضع مثل هذا مسلم ، وإنه لمن أركّ الموضوعات وأدبرها ، إذ هو مستحيل لأن الخالق لا يخلق نفسه .
ثم قال : واعلم أننا حرصاً على أن خرجنا رواية هذا الحديث على عادة المحدثين ليتبين أنهم وضعوا هذا ، وإلا فمثل هذا الحديث لا يحتاج إلى اعتبار رواته ، لأن المستحيل لو صدر عن الثقات ردّ و نسب إليهم الخطأ ^(٢).

- عرض الحديث على الوقائع التاريخية :

قال حفص بن غياث ^(٣) : " إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين " ^(٤).
وقال سفيان الثوري : " لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التأريخ " ^(٥).

١ - الموضوعات لابن الجوزي (٣ / ٢١٧) .

٢ - المصدر السابق (١ / ١٠٥) .

٣ - حفص بن غياث : بن طلق بن معاوية النخعي ، من الفقهاء حفاظ الحديث الثقات، حدث بثلاثة أو أربعة آلاف حديث من حفظه. ولي القضاء ببغداد الشرقية هارون الرشيد، ثم ولاه قضاء الكوفة ومات فيها. سنة ١٩٤ هـ [انظر: الثقات: ٢٠٠/٦. تاريخ بغداد ١٨٨/٨. سير أعلام النبلاء : ٢٢/٩. تهذيب التهذيب: ٤١٥/٢].

٤ - الكفاية للخطيب (ص ١١٩)، و توجيه النظر للجزائري (٢٨٧/١)، توضيح الأفكار للصنعاني (٥٠٠/٢)

٥ - الكفاية للخطيب (ص ١١٩) .

من ذاك ما روي عن عائشة^(١) أن النبي ﷺ كان كثيرا ما يقبل نحر فاطمة، فقلت: يا رسول الله أراك تفعل شيئا لم تكن تفعله. قال: أو ما علمت يا حميراء أن الله ﷻ لما أسرى بي إلى السماء أمر جبريل فأدخلني الجنة ووقفني على شجرة ما رأيت أطيب منها رائحة ولا أطيب ثمرا، فأقبل جبريل يفرك ويطعمني، فخلق الله ﷻ في صليي منها نطفة، فلما صرت إلى الدنيا واقعت خديجة فحملت بفاطمة، كلما اشتقت إلى رائحة تلك الشجرة شممت نحر فاطمة فوجدت رائحة تلك الشجرة منها وأنها ليست من نساء أهل الدنيا، ولا تعتل كما يعتل أهل الدنيا".

قال ابن الجوزي: هذا حديث موضوع لا يشك المبتدئ في العلم في وضعه فكيف بالمتبحر. ولقد كان الذي وضعه أجهل الجهال بالنقل والتاريخ، فإن فاطمة ولدت قبل النبوة بخمس سنين، وقد تلقفه منه جماعة أجهل منه فتعددت طرقه، وذكره الإسراء كان أشد لفضيحته، فإن الإسراء كان قبل الهجرة بسنة بعد موت خديجة، فلما هاجر أقام بالمدينة عشر سنين، فعلى قول من وضع هذا الحديث يكون لفاطمة يوم مات النبي ﷺ عشر سنين وأشهر، وأين الحسن والحسين وهما يرويان عن رسول الله ﷺ وقد كان لفاطمة من العمر ليلة المعراج سبع عشرة سنة، فسبحان من فضح هذا الجاهل الواضع، على يد نفسه. (٢)

- النظر في بلاغة الحديث :

فركاكة ألفاظ الحديث و بُعد معناه دليل على ضعفه أو وضعه، ذلك أن نبينا ﷺ أتوتي جوامع الكلم، و هو أفصح من أعرب الكلام، فكل كلام ركيك فليس من كلامه.

١ - عائشة: بنت أبي بكر الصديقة بنت الصديق التيمية، أم المؤمنين، أم عبد الله . و أمها أم رومان بنت عامر روت عن النبي ﷺ كثيرا وعن أبيها وعمر . روى عنها جمع من الصحابة و التابعين لا يحصون عددا . قال مسروق رأيت مشيخة أصحاب محمد الاكابر يسألونها عن الفرائض. وقال أبو موسى ما أشكل علينا أصحاب محمد ﷺ أمر قط فسألنا عنه عائشة إلا وجدنا عندها منه علما توفيت في رمضان سنة ثمان وخمسين.

[انظر : الاستيعاب: ٤ / ١٨٨١، أسد الغابة: ٧/ ١٨٨. تهذيب الكمال: ٣٥/ ٢٢٧. سير أعلام النبلاء ٢/ ١٣٥]

٢ - الموضوعات لابن الجوزي (١ / ٤١٢ - ٤١٣).

مقاييس نقد الحديث

من ذلك ما روي عن عثمان رضي الله عنه ^(١) قال : سألت رسول الله ﷺ ، عن تفسير (له مقاليد السموات والأرض) ، فقال رسول الله ﷺ : « يا عثمان ما سألتني عنها أحد قبلك ، قال : تفسيرها ، لا إله إلا الله ، والله أكبر ، وسبحان الله ، والحمد لله ، وأستغفر الله ، ولا قوة إلا بالله ، الأول ، والآخر ، والظاهر ، والباطن ، بيده الخير ، يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير ، يا عثمان من قالها إذا أصبح وإذا أمسى عشر مرات أعطاه الله تبارك وتعالى ست خصال ، أما أول خصلة فيحرس من إبليس وجنوده ، وأما الثانية فيعطى قنطاراً من الجنة ، وأما الثالثة فترفع له درجة من الجنة ، وأما الرابعة فيزوجه الله من الحور العين ، وأما الخامسة فيحضرها اثنا عشر ملكاً ، وأما السادسة ففيها من الأجر كمن قرأ القرآن والتوراة والإنجيل والزبور ، وله - يا عثمان - من الأجر كمن حج واعتمر ، وتقبل حجه ، وتقبل عمرته ، فإن مات من يومه ختم له بطابع الشهداء » ^(٢)

قال ابن الجوزي : وهذا الحديث من الموضوعات النادرة التي لا تليق بمنصب رسول الله ﷺ ، لأنه منزعه عن الكلام الركيك والمعنى البعيد . ^(٣)

- عرض الحديث على فتوى الراوي :

إذ لا يعقل في أصحاب رسول الله ﷺ أن يعلموا سنته و يعرفوا أمره و نهيته ثم يخالفوه بأرائهم و اجتهداتهم .

قال الإمام مسلم : " حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، ثنا زيد بن حباب ، ثنا عمر بن عبد الله ابن أبي خثعم ، حدثني يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً قال :

١ - عثمان بن عفان : أبو عمرو الأموي ذو النورين من السابقين الصادقين ثالث الخلفاء الراشدين و أحد العشرة المبشرين بالجنة ، ومن تستحي منه الملائكة ، ومن جمع الأمة على مصحف واحد ، زوجه النبي ﷺ بابنتيه رقية وأم كلثوم . هاجر المهجرتين ، روى جملة كثيرة من العلم . روى عنه بنوه عمرو وأبان وسعيد ومولاه حمزان وأنس بن مالك وأبو أمامة بن سهل والأحنف بن قيس وابن المسيب وخلق . قتل في داره والمصحف بين يديه . سنة ٣٥

[انظر : الاصابة ٣١٩/١ ، التاريخ الكبير : ٢٠٨٦ . تهذيب الكمال ١٩ / ٤٤٥ ، تذكرة الحفاظ ١٣/١ .]

٢ - الضعفاء الكبير للعقيلي (٨ / ٣٩١) .

٣ - الموضوعات لابن الجوزي (١ / ١٤٥) .

يا رسول الله ما الطهور بالخفين؟ قال: "للمقيم يوم وليلة، وللمسافر ثلاثة أيام ولياليهن".
هذه الرواية في المسح عن أبي هريرة ليست بمحفوظة .

وذلك أن أبا هريرة لم يحفظ المسح عن النبي ﷺ لثبوت الرواية عنه بإنكاره المسح على الخفين. وسندكر ذلك عنه إن شاء الله.

حدثنا محمد بن المثنى، ثنا محمد، ثنا شعبة، عن يزيد بن زاذان قال: سمعت أبا زرعة قال، سألت أبا هريرة رضي الله عنه عن المسح على الخفين. قال: فدخل أبو هريرة دار مروان بن الحكم، فبال ثم دعا بماء فتوضأ ، وخلع خفيه ، وقال : ما أمرنا الله أن نمسح على جلود البقر والغنم.

فقد صحَّ برواية أبي زرعة ، وأبي رزين عن أبي هريرة إنكاره المسح على الخفين . ولو كان قد حفظ المسح عن النبي ﷺ كان أجدر الناس وأولاهم للزومه والتدين به. فلما أنكره الذي في الخبر من قوله: ما أمرنا الله أن نمسح على جلود البقر والغنم. والقول الآخر ما أبالي على ظهر حمار مسحت أو على خفي، بان ذلك أنه غير حافظ للمسح عن رسول الله ﷺ. وإن من أسند ذلك عنه عن النبي ﷺ واهي الرواية، أخطأ فيه إما سهواً أو تعمداً. ^(١)

المبحث الثالث : تاريخ النقد الحديثي .

- ❖ النقد الحديثي قبل عصر التدوين .
- ❖ النقد الحديثي في عصر التدوين .
- ❖ النقد الحديثي بعد عصر التدوين .

النقد الحديثي قبل عصر التدوين .

نقد الحديث في زمن النبي ﷺ و صحابته الكرام رضي الله عنهم :

إن موضوع نقد الروايات قديم قدم نزول الوحي على الصادق الأمين ﷺ ، إذ إن بقاء هذا الوحي صافياً من الكذب والتزيف ، و الخطأ والتحريف ، يستلزم بالضرورة التثبت في نقله ونفي كذب الكاذبين و انتحال المبطلين و تأويل الغالين عنه ، من أجل ذلك فقد سنَّ الله ﷻ و رسوله ﷺ للناس قانون التثبت في نقل الأخبار ، والتحري في قبول ناقلها فقال تعالى :

﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحِرُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ

نَدِمِينَ ۖ ﴾ [الحجرات: ٦] وقال سبحانه : ﴿ إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ

لَكُمْ بِهِ ءَـلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ ۝ ﴾ [النور: ١٥] وقال ﷺ : ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ

أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ

الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ۚ ... ﴾ [النساء: ٨٣]

و أكد النبي ﷺ هذا المبدأ في نفوس أصحابه حيث حذَّهم في أكثر من موقف من عدم التثبت في النقل و التقول عليه ما لم يقل ، كما في قوله ﷺ : "إن كذباً عليَّ ليس ككذب علي أحد ، من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار " (١) ، وقوله ﷺ : "من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين." (٢) ومنه أيضاً قوله ﷺ : " كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع . " (٣) فكان من توثقهم ﷺ في حياتهم رضي الله عنهم أنهم كانوا إذا سمعوا خبره بواسطة أحد من أصحابه ، لم تطب نفوسهم حتى يسمعوه منه مباشرةً ، فمن ذلك ما ثبت عن

١ . أخرجه البخاري: كتاب الجنائز / باب ما يكره من النياحة على الميت. رقم: ١٢٩١. ومسلم: في المقدمة رقم ٥ ، عن

المغيرة بن شعبة رضي الله عنه . و روى الشيخان أيضاً بمعناه عن علي بن أبي طالب و أبي هريرة و أنس بن مالك رضي الله عنهم .

٢ . أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (رقم ١) عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه .

٣ . أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (رقم ٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

عمر بن الخطاب رضي الله عنه^(١)، في حديث اعتزال النبي ﷺ نساءه ، وما شاع حينها بين الصحابة أنه ﷺ طلقهن ، فجاءه عمر رضي الله عنه يستأذن عليه ، ليستثبته عن الخبر ، فقال عمر للنبي ﷺ : أطلقت نساءك ؟ فقال ﷺ : "لا" ، فكبر عمر رضي الله عنه ، وقال : يا رسول الله ، إني دخلت المسجد والمسلمون ينكتون بالحصي ، يقولون : طلق رسول الله ﷺ نساءه ، أفأنزل فأخبرهم أنك لم تطلقهن ؟ قال : نعم ، إن شئت ...^(٢).

ومن ذلك أيضاً حديث أنس رضي الله عنه، في وفود ضمام بن ثعلبة رضي الله عنه على النبي ﷺ، ليتوثق من نقل الرسول الذي أرسله النبي ﷺ إلى قومه ؛ حيث قال ضمام للنبي ﷺ : "يا محمد، أتانا رسولك ، فزعم لنا أنك تزعم أن الله أرسلك ؟ قال : "صدق". قال : فمن خلق السماء ؟ قال ﷺ : "الله"، قال : فمن خلق الأرض ؟ قال : "الله"، قال : فمن نصب هذه الجبال ، وجعل فيها ما جعل ؟ قال : "الله". قال : فبالذي خلق السماء وخلق الأرض ونصب هذه الجبال آله أرسلك ؟ قال : "نعم." الحديث ^(٣).

أما بعد وفاته ﷺ فقد كان صحابته رضي الله عنهم على وعي تام بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم وفهموا أن الله ﷻ اختارهم من دون الأنعام ليبلغوا أحداث عصر الرسالة برمتها إلى من جاء بعدهم. فهم يعلمون جيداً أن لا سبيل إلى استمرار الرسالة الإسلامية إذا لم يكونوا حلقة الوصل بين الأمة ونبينا. لذا فليس غريباً أن نجد التثبث الذي دعا إليه القرآن الكريم والسنة النبوية ماثلاً في حياة الصحابة مثولاً رائعاً كأنه الشمس في رائعة النهار .
و إليك بعضاً من الطرق الكثيرة التي اعتمدها في التثبث من خبر الراوي :

١ . عمر بن الخطاب : أمير المؤمنين أبو حفص العدوي الفاروق، وزير رسول الله ﷺ ومن أيد الله به الإسلام وفتح به الأمصار وهو الصادق المحدث الملهم الذي جاء عن المصطفى ﷺ أنه قال: "لو كان بعدي نبي لكان عمر" و قال "إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه". الذي فر منه الشيطان وأعلى به الإيمان وأعلن الأذان. مات مطعوناً و هو يصلي الفجر في ذي الحجة سنة ٢٣ (لعنة الله على قاتله المحوسي أبو لؤلؤة و على من أحبه).

[انظر: الإصابة ٥٨٨/٤ ، ومحض الصواب في فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب لابن عبد الهادي المبرد (ت ٩٠٩)]

٢ . أخرجه البخاري: كتاب العلم / باب التناوب في العلم رقم ٨٩ ، ومسلم: كتاب الطلاق/ باب في الإيلاء و اعتزال النساء و تخييرهن. رقم ٢٧٠٤ .

٣ . أخرجه البخاري : كتاب العلم / باب ما جاء في العلم رقم ٦٣ ، ومسلم : كتاب الإيمان / باب في بيان الإيمان بالله و شرائع الدين رقم ١١١ ، و اللفظ لمسلم .

الاستشهاد على رواية الراوي برواية غيره .

مثال ذلك ما روي عن أبي سعيد الخدري^(١) قال: "كنت في مجلس من مجالس الأنصار إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور فقال: استأذنت على عمر ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت فقال ما منعك؟ قلت: استأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت وقال رسول الله ﷺ: "إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع" فقال: "والله لتقيم عليه بيعة". أمنكم أحد سمعه من النبي ﷺ؟ فقال أبي بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم، فكنت أصغر القوم فقامت معه فأخبرت عمر أن النبي ﷺ قال ذلك"^(٢).

وما روي عن أبي بكر^(٣) لما جاءت الجدة تسأله ميراثها، فقال لها أبو بكر ما لك في كتاب الله شيء وما علمت لك في سنة رسول الله ﷺ شيئاً فارجعي حتى أسأل الناس، فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبه^(٤): حضرت رسول الله ﷺ أعطاهما السدس، فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة، فقال: مثل ما قال فأنفذه لها أبو بكر"^(٥).

١- أبو سعيد الخدري: سعد بن مالك بن سنان الأنصاري الخزرجي، مشهور بكنيته من مشهوري الصحابة و علمائهم ومن شهد بيعة الشجرة، روى حديثاً كثيراً وأفتى مدة، وأبوه من شهداء أحد، وأول مشاهده الخندق غزا مع رسول الله ﷺ اثنتي عشرة غزوة عاش أبو سعيد ستاً وثمانين سنة مات في أول سنة ٧٤.

[انظر: الاستيعاب ٤٠/٢، أسد الغابة ٢ / ٢٨٩، تهذيب الكمال ٤٧٦، الإصابة ٣٥/٢، سير النبلاء ١٦٨/٣]

٢- رواه البخاري/ كتاب الاستئذان/ باب الاستئذان ثلاثاً/ رقم: ٥٧٧٦، ومسلم في كتاب الآداب/ رقم: ٤٠١٠، وأبو داود في كتاب الأدب/ رقم الحديث: ٤٥١٠، وأحمد في مسند الكوفيين/ رقم: ١٨٦٨٩.

٣- أبو بكر الصديق: عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامر التيمي القرشي، أفضل هذه الأمة بعد نبيها ﷺ، أول الخلفاء الراشدين وأول من آمن برسول الله ﷺ من الرجال، ولد بمكة ونشأ سيد من سادات قريش وغنياً من كبار موسريهم وعالماً بأنساب القبائل وأخبارها وسياستها، وكانت العرب تلقبه بعالم قريش. شهد الغزوات كلها وبذل الأموال في سبيل الله وبويع بالخلافة يوم وفاة رسول الله ﷺ سنة ١١. مات بالمدينة سنة ١٣.

[انظر: التاريخ الكبير ٢/٥، الطبقات الكبرى ١٦٩/٣، الاستيعاب ٢٩٤/١، تذكرة الحفاظ ٩/١]

٤- المغيرة بن شعبه: بن أبي عامر بن مسعود الثقفي، أبو عبد الله من كبار الصحابة وأولي الشجاعة والدهاء. يقال له (مغيرة الرأي). شهد بيعة الرضوان والحديبية واليمامة وفتح الشام. وذهبت عينه باليرموك. ولي البصرة لعمر، ففتح عدة بلاد، ثم الكوفة لعثمان. ولما حدثت الفتنة اعتزلها المغيرة. ثم ولده معاوية الكوفة فلم يزل فيها إلى أن مات سنة ٥٠.

[انظر: الاستيعاب: ١٤٤٥، أسد الغابة: ٤ / ٤٠٦، الإصابة ت ٨١٨١، سير أعلام النبلاء ٢١/٣ .]

٥- مالك في الموطأ كتاب الفرائض رقم: ٩٥٣، والترمذي كتاب الفرائض/ رقم: ٢٠٢٧، وأبي داود رقم: ٢٥٠٧.

الرجوع الراوي و التأكد منه :

وقد اعتمد هذه الطريقة كثير من الصحابة والتابعين فحين يسمعون حديثاً لم يسمعه من قبل فإنهم يؤكدون على الراوي ويستثبتونه استشعاراً منهم لأهمية الأمر، مثاله:

عن عمارة بن رؤيبة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: "لا يلج النار من صلى قبل طلوع الشمس وقبل غروبها." وكان عنده رجل من أهل البصرة فقال: أنت سمعت هذا من النبي ﷺ؟ قال: "نعم أشهد به عليه." قال: "و أنا أشهد لقد سمعت النبي ﷺ يقول بالمكان الذي سمعته منه" ^(١).

و عن أبي هريرة أنه قال لكعب الأحبار ^(٢) أن النبي ﷺ قال: "لكل نبي دعوة يدعوها وأنا أريد إن شاء الله أن اختبئ دعوتي شفاعاً لأمتي يوم القيامة." فقال كعب لأبي هريرة: "أنت سمعت هذا من رسول الله ﷺ" قال أبو هريرة: "نعم." ^(٣)

وعن ابن أبي عمارة قال: سألت جابر بن عبد الله رضي الله عنه ^(٤) عن الضبع فأمرني بأكلها قلت: أصيد هي؟ قال: "نعم"، قلت: أسمعته من رسول الله ﷺ؟، قال: "نعم" ^(٥).

وفي لفظ الترمذي: (قال قلت لجابر: الضبع، أصيد هي؟ قال: "نعم"، قال: قلت: أكلها؟ قال: "نعم"، قال: قلت: أقاله رسول الله ﷺ؟ قال: "نعم") ^(٦).

١- أخرجه مسلم/ كتاب المساجد ومواضع الصلاة/ باب فضل صلاتي الصبح والعصر/ رقم: ١٠٠٤، و أبي داود في كتاب الصلاة/ رقم: ٣٦٣، و الإمام أحمد/ مسند الشاميين/ رقم: ١٦٥٨٨.

٢- كعب الأحبار: بن ماته بن ذي هجن الحميري، أبو إسحاق: تابعي. كان في الجاهلية من كبار علماء اليهود في اليمن، وأسلم في زمن أبي بكر، وقدم المدينة في دولة عمر، فأخذ عنه الصحابة كثيراً من أخبار الامم الغابرة، وأخذ هو من الكتاب والسنة عن الصحابة. وخرج إلى الشام، فسكن حمص، وتوفي فيها سنة ٣٢، عن مئة وأربع سنين. [انظر: أسد الغابة ٤/ ٤٨٧، الاصابة ٣/ ٣١٥، تهذيب الكمال ٢٤/ ١٨٩، سير أعلام النبلاء ٣/ ٤٨٩]

٣- أخرجه البخاري/ كتاب التوحيد/ رقم ٦٩٢٠ و مسلم كتاب الإيمان/ رقم: ٢٩٥.

٤- جابر بن عبد الله: بن عمرو بن حرام الخزرجي الانصاري: صحابي، من المكثرين في الرواية عن النبي ﷺ وروى عنه جماعة من الصحابة. له ولأبيه صحبة. من أهل بيعة الرضوان، وكان آخر من شهد ليلة العقبة الثانية موتاً. غزا تسع عشرة غزوة. وكانت له في أواخر أيامه حلقة في المسجد النبوي يؤخذ عنه العلم. ٧٨ هـ

[انظر الاستيعاب: ٢١٩، أسد الغابة ١/ ٢٥٦، تاريخ الاسلام ٣/ ١٤٣، الاصابة ١/ ٢١٣، سير النبلاء ٣/ ١٨٩]

٥- أخرجه النسائي/ كتاب مناسك الحج/ باب ما لا يقتله المحرم/ رقم الحديث: ٢٧٨٧.

٦- أخرجه الترمذي/ كتاب الحج / رقم الحديث: ٧٧٩. وقال حديث حسن صحيح.

استحلاف الراوي على روايته :

ومن سار على هذه الطريقة علي بن أبي طالب عليه السلام ^(١) فعن أسماء بن الحكم الفزاري ^(٢) قال: سمعت علياً يقول: "إني كنت رجلاً إذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً نفعني الله منه بما شاء أن ينفعني و إذا حدثني رجل من أصحابه استحلفته فإذا حلف لي صدقته ، وإنه حدثني أبو بكر وصدق أبو بكر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " ما من رجل يذنب ذنباً ثم يقوم فيستطهر ثم يصلي ثم يستغفر الله إلا غفر له ثم قرأ هذه الآية ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ اللَّهُ ذُنُوبَكُمْ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٣٥] " ^(٣).

وقد كان علي عليه السلام هو نفسه يحلف على روايته لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، يشهد لذلك ما روي عنه أنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " يخرج قوم من أمتي يقرؤون القرآن ليس قراءتكم إلى قراءتهم بشيء ولا صلاتكم إلى صلاتهم بشيء ولا صيامكم إلى صيامهم بشيء... " (وفي نهاية الحديث) فقام إليه عبيدة السلماني فقال: يا أمير المؤمنين الله الذي لا إله إلا هو، لسمعت هذا الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال أي والله الذي لا إله إلا هو ، حتى استحلفه ثلاثاً ، وهو يحلف له ^(٤).

١- علي بن أبي طالب : بن عبد المطلب الهاشمي القرشي، أبو الحسن: أمير المؤمنين، رابع الخلفاء الراشدين ، وأحد العشرة المبشرين، وابن عم النبي وصهره، وأحد الشجعان الأبطال، ومن أكابر الخطباء والعلماء بالقضاء، وأول الناس إسلاماً بعد خديجة .ولد بمكة، ورُيِّ في حجر النبي صلى الله عليه وسلم ولم يفارقه. وولي الخلافة بعد مقتل عثمان (٣٥) إلى أن توفي مقتولاً غيلةً بالكوفة (دار خلافته) قتله عبد الرحمن بن ملجم (لا سألحه الله). في رمضان سنة ٤٠، ولا يعلم مكان قبره .
[انظر: تاريخ بغداد: ١/ ١٣٣، أسد الغابة: ٤/ ٩١. الإصابة: ٢/ ١٠٥.]

٢- أسماء بن الحكم الفزاري : وقيل السلمي أبو حسان الكوفي روى عن علي بن أبي طالب كنت إذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً نفعني الله بما شاء أن ينفعني وإذا حدثني أحد من أصحابه استحلفته... الحديث. روى عنه علي بن ربيعة الوالي. قال العجلي: كوفي تابعي ثقة. وقال البخاري: لم يرو عنه إلا هذا الحديث وحديث آخر لم يتابع عليه.
[التاريخ الكبير ٢/ ٥٤، الجرح و التعديل ٢/ ٣٢٥، الثقات ٤/ ٥٩، تهذيب الكمال ٢/ ٥٣٣، تهذيب التهذيب ١/ ٢٣٤]

٣- أخرجه الترمذي: كتاب التفسير / باب ومن سورة آل عمران/ رقم : ٢٩٣٢. قال الترمذي: ... ولا نعرف لأسماء ابن الحكم حديثاً الا هذا.

٤- أخرجه مسلم/ كتاب الزكاة/ باب التحريض على قتل الخوارج/ رقم: ١٧٧٣.

طريقة اختبار الراوي:

ومن طرق تثبت الصحابة عليهم السلام أنهم كانوا إذا سمعوا حديثاً عن النبي ﷺ يرويه راويه على جهة ما ، فإنهم كانوا يرسلون إليه بعد فترة من يسمع مرة أخرى، فيوازنون بين الروایتين ليتأكدوا من حفظ ذلك الراوي. فعن عروة بن الزبير^(١) قال: "حج علينا عبد الله بن عمرو رضي الله عنه"^(٢) فسمعتة يقول سمعت النبي ﷺ يقول: "إن الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاكموه انتزاعاً، ولكن ينتزعه مع قبض العلماء ، فيبقى أناس جهال يُستفتون فيفتون برأيهم فيضلون ويضلون." فحدثت به عائشة زوج النبي ﷺ ، ثم أن عبد الله بن عمرو حج بعد ، فقالت : "يا ابن أخي انطلق إلى عبد الله فاستثبت لي منه الذي حدثني عنه." فجئته فسألته ، فحدثني به كنحو ما حدثني . فأتيت عائشة فأخبرتها ، فعجبت فقالت: "والله لقد حفظ عبد الله بن عمرو."^(٣)

الرجوع إلى صاحب الرواية :

ومن طرائق الصحابة عليهم السلام في تثبت ، الرجوع إلى صاحب الشأن في الرواية . و هو ما يعرف عند المحدثين بطلب الإسناد العالي . فعن عروة بن الزبير قال: "ذكر مروان في إمارته على المدينة أنه يتوضأ من مس الذكر، إذا أفضى إليه الرجل بيده . فأنكرت ذلك ، و قلت: لا وضوء على من مسه. فقال مروان : أخبرتني بُسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله ﷺ ذكر ما يتوضأ منه ، فقال رسول الله ﷺ : " ويتوضأ من مس الذكر"، قال عروة: فلم أزل أماري مروان حتى دعا

١- عروة بن الزبير: بن العوّام . الإمام عالم المدينة أبو عبد الله القرشي الأسدي المدني: روى عن أبيه يسيراً وعن عدد من الصحابة وتفقه بخالته عائشة أم المؤمنين. وكان عالماً بالسيره حافظاً ثباتاً. قال الزهري: رأيته بحرا لا ينزف قال: وكان يتألف الناس على حديثه. و قال ابنه هشام: ما حفظت من أبي جزءا من ألف جزء من حديثه . مات سنة ٩٤.

[انظر: التاريخ الكبير: ٣١/٧. الجرح والتعديل: ٢٢٠٧/٦. تهذيب الكمال: ٩٢٧/٢. سير النبلاء: ٤/٤٤١]

٢- عبد الله بن عمرو : بن العاص العالم الرياني أبو محمد القرشي : أحد من هاجر هو و أبوه قبل الفتح و أبوه أسن منه بأحد عشر عاماً فقط و كان النبي ﷺ يفضلته على والده و قد كان من أيام النبي ﷺ صواماً قواماً تالياً لكتاب الله عز و جل ، طلبة للعلم ، كتب بيده عن النبي ﷺ علماً كثيراً وكان أبو هريرة رضي الله عنه يعترف له بالإكثار من العلم، وقال : فإنه كان يكتب عن النبي ﷺ و كنت لا أكتب . توفي بمصر سنة ٦٥ .

[انظر: التاريخ الكبير ٥/٥. أسد الغابة ٣/٣٤٩. الإصابة: ١٩٢/٤. تهذيب الكمال: ٧١٦/٢. سير النبلاء: ٣/٧٩.]

٣- أخرجه البخاري/ كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة/ باب ما يذكر من ذم الرأي والأخذ بالقياس/ رقم: ٦٧٦٣.

رجلاً من حرسه فأرسله إلى بُسرة^(١) فسألها عما حدثت مروان^(٢) فأرسلت إليه بُسرة بمثل الذي حدثني عنها مروان. " (٣)

سؤال الصحابة رضي الله عنهم عن رواية الراوي :

ومن طرق تثبت الصحابة رضي الله عنهم أنهم كانوا إذا شكوا في حفظ راوٍ ما في مسألة معينة ، سألوا فيها من يعتقد فيه العلم والإحاطة بمثلها ، من ذلك :

ما روى أبو رافع عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه^(٤) عن النبي ﷺ أنه قال: " ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره، ثم أنها تخلف من بعدهم خلوفٌ يقولون ما لا يفعلون ، و يفعلون ما لا يؤمرون ، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن ، و من جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، و من جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، و ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل." ، قال أبو رافع: فحدثت به عبد الله بن عمر، فأنكره عليّ فقدم ابن مسعود ، فنزل بقناة فاستتبعتني إليه عبد الله بن عمر يعود ، فانطلقت معه فلما جلسنا ، سألت ابن مسعود عن هذا الحديث ، فحدثني كما حدثته ابن عمر. " (٥)

١- بُسرة بنت صفوان : بن نوفل بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشية الأسدية بنت أخي ورقة بن نوفل وأخت عقبة بن أبي معيط لأمه أمهما سالمة بنت أمية السلمية و هي خالة مروان بن الحكم و جدة عبد الملك بن مروان . وهي من المبايعات. لها صحبة روت عن النبي ﷺ حديث الوضوء من مس الذكر الذي رواه عنها مروان بن الحكم .

[انظر: طبقات ابن خياط: ٣٣٢ طبقات ابن سعد ٢٤٥/٨ ، تهذيب الأسماء و اللغات ٤٢٣/٢ ، الإصابة ٥٣٦/٧]

٢- مروان بن الحكم : بن أبي العاص ابن أمية ، أبو عبد الملك: خليفة أموى، ولد بمكة، ونشأ بالطائف، وسكن المدينة فلما كانت أيام عثمان جعله في خاصته واتخذ كاتباً له. ولما قتل عثمان خرج مع أصحاب الجمل، ولاه معاوية على المدينة (٤٢ - ٤٩) ثم آلت إليه الخلافة بعد معاوية الثاني ومدة حكمه ٩ أشهر . قتلته زوجته (أم خالد) سنة ٦٥ .

[انظر: طبقات ابن سعد ٣٥ / ٥ ، أسد الغابة ١٤٤ / ٥ ، الإصابة ٤٧٧ / ٣ ، تاريخ الاسلام ٧٠ / ٣]

٣- أخرجه النسائي في كتاب الطهارة/ باب الوضوء من مس الذكر/ رقم: ١٦٤ والترمذي في كتاب الطهارة رقم الحديث ٧٧ ، وابو داود. في كتاب الطهارة رقم ١٥٤ ، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسنها رقم ٤٧٢ .

٤- عبد الله بن مسعود : بن غافل الهذلي، أبو عبد الرحمن: من أكابر الصحابة، فضلاً وعقلاً، وقرباً من رسول ﷺ، ومن السابقين إلى الاسلام، وأول من جهر بالقرآن بمكة . وكان خادماً رسول الله ، وصاحب سره، ورفيقة في حله وترحاله ، يدخل عليه كل وقت ويمشي معه . ولي بيت مال الكوفة . ثم قدم المدينة ، فتوفي فيها سنة ٣٢ .

[انظر: الاستيعاب: ٢٠ / ٧ ، تاريخ بغداد: ١ / ١٤٧ ، أسد الغابة: ٣ / ٣٨٤ ، الإصابة: ٧ / ٢٠٩ ،]

٥- أخرجه مسلم/ كتاب الإيمان/ باب كون النهي عن المنكر من الإيمان/ رقم: ٧١. و احمد في المسند رقم ٤١٤٨ .

استدراك بعضهم على بعض :

فقد كانوا ﷺ يستدرك بعضهم على بعض لا تأخذهم في الله لومة لائم . و ما كثرة استدراكات عائشة رضي الله عنها على الصحابة رضي الله عنهم إلا مثال حي على ذلك . حتى لقد جمعها الإمام بدر الدين الزركشي (٧٩٤) في كتاب مستقل أسماه (الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة) . ومن جملة ما استدركته ﷺ : حديث عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال : "إن الميت ليعذب ببعض بكاء أهله عليه." فقال ابن عباس رضي الله عنهما : فلما مات عمر رضي الله عنه ذكرت ذلك لعائشة رضي الله عنها فقالت: رحم الله عمر والله ما حدث رسول الله ﷺ إن الله ليعذب المؤمن ببكاء أهله عليه . ولكن رسول الله ﷺ قال: "إن الله ليزيد الكافر عذابا ببكاء أهله عليه." وقالت:

حسبكم القرآن: ﴿وَلَا نُزِرُ وَازِرَةً وَزَرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤ . و الإسراء : ١٥ و فاطر : ١٨ و الزمر: ٧] .^(١)

هذه بعض من طرق هؤلاء الخيار في الثبوت لحديث الحبيب المختار ، وما زال في ذكر الخلال مجال ، ولولا خشية الإثقال و الإملال ، لسودت في شأنهم القماطر الطوال ، لكن فيما تقدم كفاية للعاقل السامع ، و الأعمى لا ينفعه ضوء الشمس الساطع ، وهل يشك إنسان أن النقل المسؤول ، و النقد المعقول ، والتثبت المقبول ، هو ما كان عليه هؤلاء الفحول ، لا يشك في ذلك إلا معلول ، لقد مارسوا النقد على حكمة ليس فوقها حكمة ، و تثبتوا في النقل على حال ليس فوقه إلا العصمة ، فوصلوا إلى قمة ليس فوقها قمة . فرضي الله عنهم و رحمهم ورفع درجاتهم ، بأبي هم و أمي ، أي رجال كانوا، و أي رجال خلفوا .

نقد الحديث في زمن التابعين و أتباعهم :

ثم جاء دور التابعين و أتباعهم لحمل هذا المشعل المبارك ، بعد أن ترك لهم أسلافهم إرثاً لا يشوبه الخلل ، ونهجاً لا يعتريه الزلل ، فتحملوها أمانة ثقيلة تعجز عن حملها الجبال، فرعوها حق رعايتها، وكانوا أحق بها وأهلها ، و زاد حجم المسؤولية و ثقل الأمانة ، تبدل الزمان و تغير أهله ، حيث ظهرت الفرق، وانتشرت البدع ، وفشا الكذب، فكان لزاماً أن ينضاف إلى الصرح

١- أخرجه البخاري : كتاب الجنائز/باب قول النبي يعذب الميت ببكاء أهله عليه/رقم ١٢٠٦ ، و مسلم كتاب الجنائز/باب يعذب الميت ببكاء أهله عليه/رقم ١٥٤٣٠

لَبَنَات جديدة تحميه و تضمن بقاءه، فتكلم جماعة من التابعين في بعض أهل البدع ، و سألوا عن الأسانيد ، و دَوَّنوا الآثار ... ولم يتركوا سبباً من أسباب السلامة إلا اعتمدوه . و فيما يلي نذكر بعض الملامح النقدية التي ميزت عصر التابعين عن سابقه ، وإن كان بعض من هذه الملامح بادياً في زمن الصحابة إلا أنه في هذا الزمن أظهر و أشهر:

السؤال عن الأسانيد :

إن السؤال عن الأسانيد أمر فرضته عوامل طبيعية و أخرى بشرية ، فهو كان واقعاً لا محالة ، حيث أن طول المدة ، وكثرة الوسائط ، وتفرق منابع الآثار في الأمصار، عوامل طبيعية انضافت إليها عوامل بشرية : منها فشو الكذب وانتشار البدع و ظهور الفرق و الفتن . كل هذه العوامل وغيرها ألجأت التابعين إلى السؤال عن الإسناد .

قال ابن سيرين: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة ، قالوا: سموا لنا رجالكم. فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر على أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم." ^(١)

و روى الأعمش ^(٢) عن إبراهيم النخعي ^(٣) قال : " إنما سئل عن الإسناد أيام المختار." ^(٤)

و لأنه بعد وفاة النبي ﷺ وكبار صحابته الكرام ﷺ ، صارت هناك وسائط في نقل الحديث ، وقد يكون في هذه الوسائط من ليس بالأمين المرضي ، فوجب السؤال عن مستند كل خبر.

١- أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (رقم ٢٥) ، والدرامي في سننه (رقم ٤٢٢) ، و الإمام أحمد في العلل (رقم ٣٦٤٠) ، والترمذي في العلل (٦٩٥/٥) ، وابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل (٢٨/٢) ، والرامهرمزي في المحدث الفاصل (٢٠٨) ، والجوزجاني في أحوال الرجال (٣٥) ، والعقيلي في الضعفاء (١٠/١) ، وابن عدي في الكامل (١٢١/١) ، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٢٧٨/٢) ، والخطيب في الكفاية (١٥٠) .

٢- الأعمش : سليمان بن مهران الاسدي ، أبو محمد، تابعي، مشهور. أصله من بلاد الري. كان عالماً بالقرآن والحديث والفرائض ، قال الذهبي: كان رأساً في العلم النافع والعمل الصالح. وقال السخاوي: قيل: لم ير السلاطين والملوك والاعنياء في مجلس أحقر منهم في مجلس الأعمش مع شدة حاجته وفقره. مات ١٤٨ بالكوفة. [انظر: طبقات ابن سعد ٣٤٢/٦ ، الجرح والتعديل ٤ / ١٤٦ ، حلية الاولياء ٥ / ٤٦ ، تاريخ بغداد ٩ / ٣ ، تذكرة الحفاظ ١ / ١٥٤]

٣- النخعي : إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الاسود، أبو عمران ، ولد سنة ٤٦ من أهل الكوفة. و من أكابر التابعين صلاحاً وصدقاً في الرواية وحفظاً للحديث. فقيه أهل العراق ، كان إماماً مجتهداً له مذهب . مات مختلفاً من الحجاج. و لما بلغ الشعبي موته قال : والله ما ترك بعده مثله . مات سنة ٩٦ . [انظر: التاريخ الكبير ١ / ٣٣٣ ، الجرح والتعديل ١ / ١٤٤ ، طبقات ابن سعد ٦ / ٢٧٠ ، تذكرة الحفاظ ١ / ٦٩ ، تهذيب التهذيب ١ / ١٧٧ ، سير النبلاء ٤ / ٥٢٠]

٤- العلل للإمام أحمد رواية عبد الله (٣/٣٨٠).

و اختلفت أقوال السلف في أول من اعتمد الاسناد :

فقال مالك : أول من أسند الحديث ابن شهاب الزهري^(١) . " (٢)

وقال يحيى بن سعيد القطان: الشعبي^(٣) أول من فتش عن الإسناد. (٤)

وقال ابن المديني : كان ابن سيرين ممن ينظر في الحديث ويفتش عن الإسناد، لا نعلم أحداً

أول منه، ثم كان أيوب، وابن عون، ثم كان شعبة، ثم كان يحيى بن سعيد القطان^(٥)، و ابن

مهدي. قيل : فمالك ؟ فقال: أخبرني سفيان قال: ما كان أشد انتقاء مالك للرجال. (٦)

و الظاهر أنهم تكلموا في وقت واحد ، لتعاضدهم وقيام نفس الداعي عندهم .

التكلم في الرجال :

الكلام في الرجال جاء نتيجةً للنظر في الأسانيد، وبما أن الرواة ليسوا على درجة واحدة، فلا

يُعقل في رجالات السلف الموصوفين بالورع و التقوى و الغيرة على دين الله أن يقفوا على نقل

من ليس بأهل أو كذب كاذب على رسول الله ﷺ ثم لا يبينونه للناس، خصوصاً مع ظهور طوائف

من أهل البدع يستحلون الكذب على رسول الله ﷺ، إما عمداً أو جهلاً أو حسبةً .

١- الزهري : محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب القرشي المدني أبو بكر الإمام: أعلم الحفاظ ولد سنة ٥٠، وحدث

عن عدد من صغار الصحابة وكبار التابعين ، قال عن نفسه : ما صبر أحد على العلم صبري، ولا نشره أحد نشري، قيل

لمححول من أعلم من لقيت قال: ابن شهاب، قيل ثم من؟ قال: ابن شهاب . توفي في رمضان سنة ١٢٤ .

[انظر: تهذيب الكمال: ١٢٦٩/٣ . سير النبلاء: ٥/٣٢٦ . تاريخ الاسلام ٥/ ١٣٦، تذكرة الحفاظ ١ / ١٠٨]

٢- مقدمة الجرح والتعديل (٢٠/١).

٣- الشعبي : علامة التابعين أبو عمرو عامر بن شراحيل الهمداني الكوفي من شعب همدان: مولده في أثناء خلافة عمر

في ما قيل ، كان إماماً حافظاً فقيهاً متفناً ثبتاً متقناً وكان يقول: ما كتبت سوداء في بيضاء . روى عن عدد من الصحابة

. قال بن عيينة : العلماء ثلاثة بن عباس في زمانه و الشعبي في زمانه والثوري في زمانه. مات فجأة سنة ١٠٣ .

[انظر : التاريخ الكبير: ٤٥٠/٦ . تهذيب الكمال: ٢ / ٦٤٣ . تذكرة الحفاظ ١ / ٧٤ . سير أعلام النبلاء ٤/ ٢٩٤ .]

٤- المحدث الفاضل (٢٠٨) ، و التمهيد لابن عبد البر (١/ ٥٥).

٥- القطان : يحيى بن سعيد بن فروخ الإمام العلم سيد الحفاظ أبو سعيد التميمي القطان: ولد سنة ١٢٠. قال أحمد: ما

رأيت بعيني مثل يحيى بن سعيد القطان. و قال ابن معين : قال لي عبد الرحمن: لا ترى بعينيك مثل يحيى القطان. وقال ابن

المديني: ما رأيت أحداً أعلم بالرجال منه. و قال بندار: هو إمام أهل زمانه. مات في صفر سنة ١٩٨ .

[انظر: التاريخ لابن معين: ٣/ ٦٤٣. التاريخ الكبير: ٨/ ٢٧٦. تهذيب التهذيب: ٤/ ٥١٦، سير أعلام النبلاء: ٩/ ١٧٥]

٦- شرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ٣٥٥).

فلما كان الأمر كذلك، هبَّ رجال من الغيورين على دين الله للكلام في أولئك الرجال ، فكان " أول من زكَّى وجرَّح عند انقراض عصر الصحابة: الشعبي، و ابن سيرين ^(١) " وقد وجدنا غير واحد من الأئمة من التابعين قد تكلموا في الرجال منهم الحسن البصري ^(٢) وطاوس ^(٣) تكلموا في معبد الجهني وتكلم سعيد بن جبير ^(٤) في طلق بن حبيب وتكلم إبراهيم النخعي وعامر الشعبي في الحارث الأعور وهكذا روى عن أيوب السخيتاني وعبد الله بن عون وسليمان التيمي وشعبة بن الحجاج وسفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي ^(٥) وعبد الله بن المبارك ويحيى بن سعيد القطان ووکیع بن الجراح وابن مهدي وغيرهم من أهل العلم أنهم تكلموا في الرجال وضعفوا. وإنما حملهم على ذلك عندنا والله أعلم النصيحة للمسلمين لا يظن بهم أنهم أرادوا الطعن على الناس أو الغيبة إنما أرادوا عندنا أن يبينوا ضعف هؤلاء لكي يعرفوا لأن بعض الذين ضعفوا كان صاحب بدعة وبعضهم كان متهما في الحديث وبعضهم كانوا أصحاب غفلة وكثرة خطأ فأراد هؤلاء الأئمة أن يبينوا أحوالهم شفقة على

١- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي (١٧٢).

٢- الحسن البصري : بن يسار ، أبو سعيد: تابعي، كان إمام أهل البصرة، وحبر الامة في زمنه. وهو أحد العلماء الفقهاء الفصحاء الشجعان النساك. ولد بالمدينة، وسكن البصرة. روى عن عدد من الصحابة، وعظمت هيئته في القلوب فكان يدخل على الولاة فيأمرهم وينهاهم، وله مع الحجاج ابن يوسف مواقف، وقد سلم من أذاه. توفي بالبصرة ١١٠

[انظر: طبقات ابن سعد: ٤٩/٩. سير أعلام النبلاء: ٥٦٣/٤. تذكرة الحفاظ: ٥٧/١. تهذيب التهذيب: ٢٦٣/٢].

٣- طاوس: بن كيسان أبو عبد الرحمن اليماني الجندي: سمع زيد بن ثابت وعائشة وأبا هريرة وزيد بن أرقم وابن عباس وطائفة. وكان رأسا في العلم والعمل. قال عمرو بن دينار ما رأيت أحدا مثل طاوس، وقال قيس بن سعد كان طاوس فينا مثل ابن سيرين في أهل البصرة. وكان كثير الحج فاتفق موته بمكة قبل التروية بيوم سنة ١٠٦ .

[انظر: التاريخ الكبير: ٣٦٥/٤. تذكرة الحفاظ: ١ / ٦٩ ، سير أعلام النبلاء: ٣٨/٥. تهذيب الكمال: ٢٦٣/٢].

٤- سعيد بن جبیر : الوالي مولاہم الکوفي المقرئ الفقيه: أحد الأعلام سمع ابن عباس وعدي بن حاتم وابن عمر وعبد الله بن مغفل وطائفة . كان ابن عباس إذا حج أهل الكوفة وسأله يقول أليس فيكم سعيد بن جبیر وعن أشعث بن إسحاق قال كان يقال لسعيد بن جبیر جهيد العلماء . قتله الحجاج في شعبان سنة ٩٥ .

[انظر: التاريخ الكبير: ٤٦١/٣. تهذيب الكمال: ٤٧٩/١، تذكرة الحفاظ: ٦٠/١. سير أعلام النبلاء: ٣١٢١/٤]

٥- الأوزاعي: عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الدمشقي أبو عمرو الحفاظ: وُلِد سنة ٨٨ ببلدك وربي يتيما فقيرا في حجر حجر أمه . حدث عن عطاء بن أبي رباح والزهري ومحمد بن إبراهيم التيمي ويحيى بن أبي كثير وخلق. قال الحاكم: الأوزاعي إمام عصره . سكن في آخر عمره بيروت مرابطا. وبها توفي سنة ١٥٧ .

[انظر: التاريخ الكبير: ٣٢٦/٥. الجرح والتعديل: ١٢٥٧/٥. تهذيب الكمال: ٨٠٧/٢. تذكرة الحفاظ: ١٣٤/١]

الدين وتثبتاً لأن الشهادة في الدين أحق أن يتثبت فيها من الشهادة في الحقوق والأموال".^(١)
وعن ابن المسيب^(٢) أنه قال لعلامة لا تكذب علي كما كذب عكرمة^(٣) علي ابن عباس.^(٤)

تدوين الأخبار :

والسبب الثالث من أسباب السلامة التي اعتمدها التابعون لحماية السنة من الضياع التدوين ،
لأن الحفظ خوان و الكتابة أمان ، فكتب سعيد بن جبير عن ابن عمر وابن عباس، و كتب
ابن المسيب عن أبي هريرة، وكتب طاوس و الشعبي و عروة بن الزبير^(٥)، و قلَّ رجل منهم إلا
كان له كتاب يرجع إليه ، لعلمهم أن العلم إذا بقي في صدر صاحبه إما أن ينساه أو يموت
بموته ، من أجل ذلك "كتب عمر بن عبد العزيز الى أهل المدينة انظروا ما كان من حديث
رسول الله ﷺ فاكتبوه ، فاني خفت دُروس العلم وذهاب العلماء." ^(٦)

و كان الشعبي يوصي من يسمع منه فيقول: " اكتبوا ما سمعتم مني ولو على جدار." ^(٧)
و قال ابن المبارك: " لولا الكتاب ما حفظنا." ^(٨)

وهذه الكتابات وإن كانت خاصةً بأصحابها غرضها الحفظ والضبط، إلا أنها أسهمت إسهاماً
كبيراً في حماية السنة من الخطأ و الوهم .

١- شرح علل الترمذي لابن رجب (١٢١/١)

٢- سعيد بن المسيب : أبو محمد المخزومي الإمام: أجل التابعين ولد لسنتين مضتا من خلافة عمر وسمع من عمر شيئا وهو يخطب وسمع من عثمان وزيد بن ثابت وعائشة وسعد وأبي هريرة وحلق، وكان واسع العلم وافر الحرمة متين الديانة،
قوالا بالحق فقيه النفس. قال قتادة ما رأيت أحدا أعلم من سعيد بن المسيب . مات سنة ١٠٥ .

[انظر: التاريخ الكبير: ٥١٠/٣. تذكرة الحفاظ: ٤٤/١. طبقات ابن سعد: ٨٢/٩. سير أعلام النبلاء: ٢١٧/٤]

٣- عكرمة : الحبر العالم أبو عبد الله البربري ثم المدني الهاشمي مولى ابن عباس: روى عن مولاه و علي وعائشة وأبي هريرة
وعقبة بن عامر وأبي سعيد، قال عكرمة طلبت العلم أربعين سنة وكان ابن عباس يضع الكبل في رجلي على تعليم القرآن
والسنن . سعيد بن جبير وقيل له: تعلم أحدا أعلم منك قال: نعم عكرمة . مات سنة ١٠٧ بالمدينة

[انظر: التاريخ الكبير: ٤٩/٧. الثقات: ٢٢٩/٥. سير أعلام النبلاء: ١٢/٥. تذكرة الحفاظ: ٧٣/١.]

٤- التعديل و التجريح للباجي (٢٥٤/١) .

٥- انظر "درسات في الحديث النبوي": ل محمد مصطفى الأعظمي فقد أحصى أكثر من (١٥٠) ممن دون الحديث .

٦- المحدث الفاضل (٣٧٣) .

٧- نفس المصدر السابق (٣٧٦) .

٨- نفس المصدر السابق (٣٧٧) .

نقد الحديث في عصر التدوين

لا يزال هذا الصَّرح تنضاف إليه لبنات، كلما دعت الحاجة، وتغيرت الظروف، حتى وصل إلى درجة لا مزيد عليها، وبلغ قمة يعزُّ الوصول إليها، كان ذلك في القرن الثالث الهجري، في عصر الاجتهاد والتمكين، و الرحلة و التدوين، والتقعيد و التقنين .

حيث "يعتبر هذا القرن عصر ازدهار العلوم الاسلامية عامة و علوم السنة النبوية خاصة بل يعد هذا القرن من أزهى عصور السنة، إذ نشطت فيه الرحلة لطلب العلم و نشط فيه التأليف في علم الرجال و توسع فيه تدوين الحديث فظهرت كتب المسانيد و الكتب الستة التي اعتمدها الأمة و اعتبرتها دواوين الإسلام . و قد برز في هذا العصر كثير من الحفاظ و النقاد و العلماء الجهابذة من أمثال : أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعلي بن المديني ويحيى بن معين ، وأبو عبد الله البخاري^(١) و مسلم بن الحجاج و أبو زرعة^(٢) و أبو حاتم^(٣) الرازيان و عثمان بن بن سعيد و عبد الله بن عبد الرحمن الدارميان و غيرهم كثير ممن كان على أيديهم تأسيس كثير من علوم الحديث عموما و علم الجرح و التعديل خصوصا." ^(٤)

١- البخاري : محمد بن إسماعيل أبو عبد الله شيخ الإسلام وإمام الحفاظ صاحب الصحيح والتصانيف، ولد في شوال سنة ١٩٤. صنف وحده وما في وجهه شعرة، وكان رأسا في الذكاء، رأسا في العلم، ورأسا في الورع والعبادة. صنف الصحيح (أجمعت الأمة على أنه أصح كتاب بعد كتاب الله) و التواريخ الثلاثة وغيرها . مات سنة ٢٥٦ .

[الثقات: ١١٣/٩. تاريخ بغداد: ٤/٢. تهذيب الكمال: ١١٦٩/٣. تهذيب التهذيب: ٤٧/٩. تذكرة الحفاظ: ١٠٤/٢]

٢- أبو زرعة الرازي: عبيد الله بن عبد الكريم: الإمام حافظ العصر. كان من أفراد الدهر حفظا وذكاء ودينا وإخلاصا وعلمًا وعملا. قال: كتبت عن ابن أبي شيبة مائة ألف حديث وعن إبراهيم بن موسى الرازي مائة ألف. وعن أبي زرعة أن رجلا استفثاه أنه حلف بالطلاق أنك تحفظ مائة ألف حديث، فقال: تمسك بامرأتك. مات سنة ٢٦٤ .

[انظر: تهذيب الكمال: ٨٨١/٢. تهذيب التهذيب: ٣٠/٧. سير أعلام النبلاء: ١٦٥/١٣. تذكرة الحفاظ: ١٠٦/٢]

٣- أبو حاتم الرازي : محمد بن إدريس الحنظلي: الحافظ الكبير أحد الأعلام: ولد سنة ١٩٥ رحل وهو أمرد. وبقي في الرحلة زمانا قال: مشيت على قدمي زيادة على ألف فرسخ ثم تركت العدد. أغلب علمه مروى في كتب ابنه عبد الرحمن . قال موسى بن إسحاق الأنصاري القاضي: ما رأيت أحفظ من أبي حاتم. . توفي في شعبان سنة ٢٧٧ .

[انظر: تهذيب الكمال: ١١٦٤/٣. تهذيب التهذيب: ٣١/٩. تذكرة الحفاظ: ١١٢/٢. سير أعلام النبلاء: ١٣/٢٤٧]

٤- تدوين السنة النبوية لمحمد بن مطر الزهراني (١٠٩)

و لأنه في هذا العصر تباعد الزمان ، وطالت الأسانيد ، فزاد عدد رواتها، وعُسُرَ تمييز أسمائهم وأحوالهم ، و ترجيح اختلافهم ، حتى خُشي اختلاط الضعيف بالصحيح ، هَبَّ قوم نذروا أنفسهم لهذا الدين ، للجمع و التدوين ، والتقصيد و التأصيل و الجرح و التعديل، فدونوا الأحاديث و الآثار و تكلموا في الرجال و بينوا العلل و أصَلَّوا القواعد التي يعرف بها الصحيح من السقيم . و فيمالي نذكر لمحة موجزة عن أهم ما ميّز هذا العصر عن غيره :

١. تدوين الحديث الشريف :

- في هذا العصر تم تجريد أحاديث رسول الله ﷺ و تمييزها عن غيرها من الآثار ، بعد أن كان المحدث يكتب كل ما يسمع من أثر مرفوع و موقوف و تفسير حديث و غيره .
 - تم ترتيب هذه الأحاديث بما يسهل الأخذ منها إما على المسانيد أو الأبواب أو الأجزاء .
- والمسانيد : هي كتبٌ تجمعُ أحاديثَ كلِّ صحابيٍّ على حِدَةٍ . مثل مسند الطيالسي^(١) ومسند ابنِ راهويّة^(٢)، ومسند أبي يعلى^(٣)، وغيرها كثير . وأشهرها على الإطلاق مسند الإمام أحمد .
- والمصنّفات : هي كتب مرتبة على الأبواب تجمع بين المرفوع و الموقوف ، وهي تركزُ على الآثار تركيزاً معيّناً . أشهرها : مصنف عبد الرزاق الصنعاني ، ومصنف ابن أبي شيبة .
- السنن والصحاح : وهي كتبٌ مرتبة على الأبواب الفقهية والفنون .

١- أبو داود الطيالسي: سليمان بن داود بن الجارود ، الحافظ الكبير أحد الأعلام الحفاظ قال عن نفسه : كتبت عن ألف شيخ ، قال الفلاس: ما رأيت أحفظ منه. وقال ابن مهدي: هو أصدق الناس.. وقال ابن المديني: ما رأيت أحفظ منه. وقال عمر بن شبة: كتبوا عن أبي داود من حفظه أربعين ألف حديث. مات سنة ٢٠٤ .

[انظر : التاريخ الكبير: ١٠/٤ . تهذيب الكمال: ٥٣٤/١ . سير أعلام النبلاء: ٣٧٨/٩ . تذكرة الحفاظ ٢٥٧/١]

٢- إسحاق بن راهويه : ابن إبراهيم الإمام الحافظ الكبير أبو يعقوب المروزي: ولد سنة ١٦٦. نزيل نيسابور وعالمها بل شيخ أهل المشرق. قال أبو داود الخفاف: سمعته يقول: كأني أنظر إلى مائة ألف حديث في كتيبي، وثلاثين ألفاً أسردها، قال: وأملئ علينا إسحاق من حفظه أحد عشر ألف حديث ثم قرأها علينا فما زاد حرفاً ولا نقص حرفاً.

مات سنة ٢٣٨. [التاريخ الكبير: ٣٧٩/١. تاريخ بغداد: ٣٤٥/٦ . تهذيب الكمال: ٧٨/١. سير النبلاء: ٣٥٨/١١]

٣- أبو يعلى الموصلي : أحمد بن علي بن المثنى ، الحافظ الثقة محدث الجزيرة صاحب المسند الكبير: قال الحاكم: هو ثقة مأمون، ووثقه ابن حبان وصفه بالإتقان والدين، ثم قال بينه وبين النبي ﷺ ثلاثة أنفس. وقال الحاكم: كنت أرى أبا علي الحافظ معجبا بأبي يعلى وإتقانه وحفظه لحديثه حتى كان لا يخفى عليه منه إلا اليسير. مات سنة ٣٠٧.

[انظر : تذكرة الحفاظ ١٩٩ / ٢ . البداية والنهاية: ١٣٠/١١ . طبقات الحفاظ: ٣٠٦ .]

وأشهرها: الكتب الستة المشهورة التي هي: صحيح البخاري و مسلم، وسنن أبي داود والترمذي^(١) والنسائي وابن ماجه^(٢). يضاف إليها سنن الدارمي^(٣).

الأجزاء الحديثية والفوائد : وهي كتب تجمع أحاديث تتفق إما في موضوعها (كالقراءة خلف الإمام للبخاري) أو في إسنادها، (كأحاديث الإمام أيوب السخيتاني للجهمي).

- الاعتناء ببيان درجات الأحاديث ، من حيث الصحة و الضعف ، كما هو صنيع الترمذي و أبي داود في حكمهم على الحديث بعد إخراجهم .
- تخصيص بعض أبواب العلم بالتأليف :

ففي العقيدة : نجد السنة للإمام أحمد والسنة لابنه عبد الله كذلك ، والسنة لأبي نصر المروزي ، و السنة للخلال ، والسنة لابن أبي عاصم و غيرها .
التفسير : كتفسير عبد الرزاق و الثوري و ابن أبي حاتم .

الردود : كالرد على الجهمية للإمام أحمد و الرد على الجهمية للدارمي و الرد عل بشر المريسي له أيضاً ، و خلق أفعال العباد للبخاري و غيرها كثير .

- ظهور كتب تعنى بالصحيح دونه سواه كصحيح البخاري و مسلم و ابن خزيمة و ابن حبان ، و مستدرک الحاكم و غيرها .

و هذا كله يدل على ترف علمي ، واطمئنان على أن السنة قد حفظت على الوجه المطلوب.

١- الترمذي : أبو عيسى محمد بن سورة السلمي الإمام الحافظ الضير مصنف الجامع وكتاب العلل: تفقه في الحديث بالبخاري. قال الإدريسي: كان يضرب به المثل في الحفظ. وقال الحاكم عن ابن علك: مات البخاري فلم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد، ومات في ثالث عشر رجب سنة ٢٧٩ بترمذ.

[انظر: تهذيب الكمال: ١٢٥٥/٣. تذكرة الحفاظ: ١٥٤/٢. ثقات: ١٥٣/٩. سير أعلام النبلاء: ٢٧٠/١٣]

٢- ابن ماجه : محمد بن يزيد القزويني أبو عبد الله الحافظ الكبير المفسر صاحب السنن والتفسير والتاريخ ومحدث تلك الديار: ولد سنة ٢٠٩. قال أبو يعلى الخليلي: ابن ماجه ثقة كبير متفق عليه محتج به له معرفة وحفظ ارتحل إلى العراقين ومكة والشام ومصر . وكانت وفاته لثمان بقين من رمضان سنة ٢٧٣

[انظر: تهذيب الكمال: ١٢٩١/٣. تهذيب التهذيب: ٥٣٠/٩. تذكرة الحفاظ: ١٥٦/٢. سير النبلاء: ٢٧٧/١٣]

٣- الدارمي : عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بمرام السمرقندي أبو محمد الحافظ صاحب السنن مولده عام توفي ابن المبارك ١٨١. قال الخطيب : كان أحد الحفاظ والرجالين موصوفا بالثقة والورع و الزهد . وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: عبد الله بن عبد الرحمن إمام أهل زمانه. صنف المسند والتفسير وكتاب الجامع. مات سنة ٢٥٥
[انظر : الثقات: ٣٦٤/٨. تهذيب الكمال: ٧٠٣/٢. تهذيب التهذيب: ٢٩٤/٥. تذكرة الحفاظ ٩٠/٢]

٢. التوسع في الكلام في الرجال و تدوينه :

وكتابة الأحاديث في دواوين و عرضها للناس يستلزم بالضرورة بيان أحوال الرجال الذين في تلك الدواوين ، إذ ليس الحرص على بقاء هذه الأحاديث بين يدي الأجيال بأهم من بقاء المفاتيح التي يتوصل بها إلى تمييز هذه الأحاديث أصحححة أم باطلة ؟. فأي فائدة في أن ترث الأمة كتب مسندة لا تدري حال ما فيها و من فيها . من أجل ذلك كُتِبَ عدد من الأئمة كُتِبَ مفردة في أحوال الرجال ، وقد جاءت على ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : كانت على شكل أسئلة حول بعض الرواة تطرح على إمام من الأئمة ، فيجيب عنها ، ثم تجمع أجوبته في مؤلف خاص كما هو الحال في : سؤالات ابن الجنيد وعثمان الدارمي و العباس الدوري لابن معين. وسؤالات عبد الله بن أحمد وأبي داود^(١) والمروزي لأحمد بن حنبل، وسؤالات محمد بن عثمان بن شيبه لعلي ابن المديني و غيرها.

المرحلة الثانية : و هي مرحلة التأليف المبتكر و المرتب، كما هو صنيع البخاري في تاريخه الكبير الذي لم يسبق إلى مثله ، ثم الأوسط والصغير وكذلك عمل ابن أبي حاتم في كتابه الجرح و التعديل الذي اقتفى فيه أثر البخاري و استفاد منه .

المرحلة الثالثة : كتب مؤلفة في باب خاص من أبواب الكلام في الرجال :

كالضعفاء للبخاري ، والضعفاء لشيخه علي بن المديني^(٢) ، و المدلسين لابن المديني أيضا ، والثقات له كذلك ، والطبقات له و لمسلم بن الحجاج و الضعفاء للنسائي^(٣) وغيرها.

٣. الكلام عن علل الحديث و تدوينه :

١- أبو داود السجستاني : سليمان بن الأشعث الإمام الثبت صاحب السنن ، ولد سنة ٢٠٢ . قال الصاغاني لين لأبي داود الحديث كما لين لداود الحديد وكذلك قال إبراهيم الحري وقال الحافظ موسى بن هارون: خلق أبو داود في الدنيا للحديث وفي الآخرة للجنة ما رأيت أفضل منه . مات في شوال سنة ٢٧٥ .

[انظر : الثقات : ٢٨٢/٨ . تهذيب الكمال : ٥٣٠/١ . تذكرة الحفاظ ٢/٢٢٧ . سير أعلام النبلاء : ٢٠٣/١٣]

٢- مؤلفات ابن المديني لم يصلنا منها إلا قطعة من العلل ، وقد ذكر الحاكم أسمائها فبلغت تسعة و عشرين مؤلفاً . [انظر : معرفة علوم الحديث (ص ٧١)]

٣- النسائي : أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن الخراساني الحافظ الإمام القاضي صاحب السنن . قال الدارقطني: أبو عبد الرحمن مقدم على كل من يذكر بهذا العلم من أهل عصره. استشهد بدمشق من جهة الخوارج. سنة ٣٠٣ .

[انظر : تذكرة الحفاظ ٢/١٩٤ . تهذيب التهذيب : ٣٦/١ . طبقات الحفاظ : ٣٠٣]

علم العلل هو علم ملازم لعلم الرجال ، فالناقد حين يتكلم عن رجل معين ، فهو يذكر ما انتقد عليه من مروياته ، كما أنه إذا أعلّ حديثاً معيناً فهو يتكلم عن راويه .

ففي هذا العصر الذي توسع النقاد فيه في الكلام في الرجال، توسعوا ضمناً في تحليل الأحاديث فكثرت المؤلفات في هذا الفن ، وتعددت طرائق تأليفها، قال ابن رجب: "وقد صنفت فيه كتب كثيرة مفردة، بعضها غير مرتبة: كالعلل المنقولة عن يحيى القطان، وعلي بن المديني، وأحمد، ويحيى وغيرهم، وبعضها مرتبة: ثم منها ما رتب على المسانيد: كعلل الدارقطني، وكذلك مسند علي بن المديني، ومسند يعقوب بن شيبة. ومنها ما هو مرتب على الأبواب: كعلل ابن أبي حاتم، والعلل لأبي بكر الخلال الحنبلي." (١)

ويمكن تقسيم الكتب المبينة للعلل إلى قسمين:

القسم الأول: كتب مبينة للعلل غير مفردة لبيانها؛ ففيها بيان العلل وغيرها، ومن هذا القسم كثير من كتب السؤالات ومعرفة الرجال، والجرح والتعديل، وكُتِبَ التواريخ والبلدان، وكُتِبَ التخرّيج، والسنن وغيرها من الكتب، ومن الكتب التي تعد من مظان ذكر العلل: التاريخ الكبير، والأوسط للبخاري، وسنن الترمذي، والسنن الكبرى والصغرى للنسائي، وتهذيب الآثار للطبري، والضعفاء الكبير للعقيلي، والكامل لابن عدي، وسنن الدارقطني، وحلية الأولياء لأبي نعيم ، والسنن الكبرى للبيهقي، وتاريخ دمشق لابن عساكر، وغيرها من الكتب التي تذكر العلل أثناء التراجم والأبواب، وتعدادها يطول.

وَيُنَبَّهُ هنا على أنّ الكتب المصنفة لنقد الرجال مليئة - في الغالب - بتعليل الأحاديث، وكذلك كتب العلل مليئة بنقد الرجال، وهذا يوضح التلازم التام بين علم الرجال وعلم العلل، وهذان العلمان ثمرة جمع الطرق والموازنة بينها فظهر الخلل في المرويات هو "علم علل الحديث"، وظهر الخلل في الراوي وضبطه هو "علم الرجال".

القسم الثاني: كتب مفردة لبيان علل الحديث، وهذه على قسمين أيضاً:

- كتب مفردة لبيان علل الحديث ولكنها غير مرتبة: كالعلل المنقولة عن يحيى القطان، وابن المديني، ويحيى وغيرهم، ذكر ذلك ابن رجب كما تقدم، ويبدو أنَّ هذه غير الكتب التي تجمع معرفة الرجال و العلل، فهي كما قال ابن رجب مفردة لبيان العلل.
- كتب مفردة ومرتبة لبيان علل الحديث، ولهذه الكتب عدة مناهج من حيث الترتيب:
- أ- كتب مرتبة على الأبواب: كعلل ابن أبي حاتم، والعلل للترمذي، والعلل للخلال .
- ب- كتب مرتبة على المسانيد: كعلل الدارقطني، مسند ابن المديني، ومسند يعقوب بن شيبة.
- ج- كتب مفردة لبيان علل حديث راوٍ معين . ومن ذلك: كتاب "علل حديث الزهري" للذهلي، والنسائي، وابن حبان، وكتاب "علل حديث ابن عيينة" لعلي بن المديني.
- د- كتب مفردة لبيان علل كتاب معين . ومن ذلك: كتاب "علل صحيح مسلم" لابن الشهيد، وكتاب "التتبع وهو ما أخرج في الصحيحين وله علة" للدارقطني.
- هـ- كتب مفردة لبيان نوع من أنواع العلل، من ذلك: "تميز المزيد في متصل الأسانيد" و"الفصل للوصل المدرج في النقل" وكلاهما للخطيب.
- و- كتب مفردة لبيان علة حديث معين: ككتاب "حديث الستة من التابعين وذكر طرقه واختلاف وجوهه" للخطيب.^(١)

١- جهود المحدثين في بيان علل الأحاديث : لعلي بن عبد الله الصياح (ملف وورد على شبكة ملتقى أهل الحديث .)

نقد الحديث بعد عصر التدوين

لكل شرة فترة ، ولكل شيء إذا ما تم نقصان ، حيث لم يلبث ذلك النشاط العلمي الرائع أن فتر ، وتلك العناية البالغة أن هدأت ، وهذا أمر طبيعي فليس بعد القمة إلا المنحدر . وهذا لا يعني أبداً أن النقص بلغ درجة التفريط أو الإهمال ، لكن الذي يقارن بين عصر التدوين و ما بعده ، يعلم يقيناً ، أن هؤلاء القوم أعجزوا من جاء بعدهم أن يدانيهم فضلاً عن أن يساويهم ، كيف لا و هم الذين حفظوا وكتبوا ورتبوا وهذبوا وتعنوا ورحلوا وجرحوا وعدلوا...، فلولا الله ثم هم ما كان هذا العلم ليصل إلينا في هذا الثوب النقي . لتبقى المسؤولية على من جاء بعدهم في المحافظة على هذا الإرث الذي تعجز عن حمله الجبال . و حيث أن من جاء بعد عصر التدوين قد وجدوا الأحاديث قد دُوت ورتبت ، و الرواة قد جرحت و عُدلت ، لم يبقوا مكتوفي الأيدي بلا حيلة أو وسيلة بل إنهم ضربوا بسهمهم في القيام بهذه الأمانة . كما سنتبينه في ملامح هذا العصر ، حيث نذكر منها :

١ . الإهتمام بالتقعيد لعلم الحديث و تدوينه :

إن أهل هذا العصر لم يشنهم عن مواصلة الدرب، كونهم جاؤوا بعد العصر الذهبي لعلوم الحديث، فلم يهنوا ولم يقولوا ما ترك الأول للآخر، بل جددوا واجتهدوا في الحفاظ على إرث هذه الأمة، وأبدعوا في تقريب هذا العلم للناس بشرحه و تقييده وسبره وتقسيمه . فاستقروا نصوص أسلافهم و رتبوها وفق خطة محكمة ، بيّنت متانة هذا العلم ، ودقته في تثبيت النص أو نفيها ، معلنين بذلك التأصيل المستقل لمصطلح الحديث .

" فَمِنْ أَوَّلِ مَنْ صَنَّفَ فِي ذَلِكَ :

١ - القاضي أبو محمد الرامهرمزي^(١) في كتابه: "المحدث الفاصل"، لكنه لم يستوعب.

١ - الرامهرمزي : أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الفارسي القاضي الحافظ الإمام البار: صاحب كتاب المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، أول سماعه بفارس سنة ٢٩٠ ، كان من أئمة هذا الشأن ومن تأمل كتابه في علم الحديث لاح له ذلك، وله أيضاً كتاب الأمثال، ذكر ابن منده في كتاب الوفيات أنه عاش إلى قرب ٣٦٠ بمدينة رامهرمز [انظر : تذكرة الحفاظ: ٣ / ٩٠٥ ، طبقات الحفاظ: ٣٦٩ ، سير أعلام النبلاء ١٦ / ٧٣]

- ٢- والحاكم أبو عبد الله النيسابوري، في " معرفة علوم الحديث "، لكنه لم يُهذَّب، ولم يُرتَّب.
- ٣- وتلاه أبو نعيم الأصبهاني فعَمِل على كتابه مستخرِجاً وأبقى أشياءً للمُتَعَقِّب.
- ٤- ثم جاء بعدهم الخطيب أبو بكر البغدادي فصَنَّفَ في قوانين الرواية كتاباً سَمَّاهُ: "الكفاية"، وفي آدابها كتاباً سَمَّاهُ: "الجامع لآداب الشيخ والسامع"^(١)، وَقَلَّ فَنٌّ مِنْ فنون الحديث إلا وقد صَنَّفَ فيه كتاباً مفرداً؛ فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة: كُلُّ مَنْ أَنْصَفَ عِلْمَ أَنَّ المُحَدِّثِينَ بعد الخطيب عيالٌ على كُتُبِهِ.
- ثم جاء بعضُ مَنْ تأخر عن الخطيب، فأخذ من هذا العلم بنصيبٍ.
- ٥- فَجَمَعَ القاضي عياض^(٢) كتاباً لطيفاً سَمَّاهُ: "الإلماع".
- ٦- وأبو حفص الميانشي^(٣) جزءاً سَمَّاهُ: "ما لا يسعُ المُحَدِّثُ جَهْلُهُ". وأمثال ذلك من التصانيف التي اشتهرت، وبُسِطَتْ؛ لِيَتَوَفَّرَ علمها، واختُصِرَتْ؛ لِيَتَيَسَّرَ فهمها، إلى أن جاء:
- ٧- الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح بن عبد الرحمن الشَّهْرَزُورِي^(٤) نزيل دمشق فجمع -لَمَّا وَلِيَ تَدرِيسَ الحديث بالمدرسة الأشرفية- كتابَهُ المشهور، فهذَّبَ فُنُونَهُ، وأملاه شيئاً بعد شيء؛ فلهذا لم يَحْضُلْ ترتيبُهُ على الوضع المتناسب، واعتنى بتصانيف الخطيب

- ١- طُبِعَ باسم "الجامع لأخلاق الراوي و آداب السامع" حققه محمد عجاج الخطيب كما حققه محمود الطحان أيضاً.
- ٢- القاضي عياض: بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي الحافظ العلامة عالم المغرب، مولده بسبته سنة ٤٧٦ وأصله أندلسي، من أهل العلم والتفنن والذكاء والفهم استقضى بسبته مدة طويلة حمدت سيرته فيها، صنف التصانيف التي سارت بها الركبان واشتهر اسمه وبعد صيته. منها كتاب "الشفاء" و "الإلماع" و "ترتيب المدارك" وكتاب "شرح حديث أم زرع" وكتاب "إكمال المعلم في شرح مسلم" كمل به كتاب "المعلم" للمازري، توفي سنة ٥٤٤ بمراكش.
- [انظر : الديباج المذهب ٢ / ٤٦، تذكرة الحفاظ ٤ / ٦٧، سير أعلام النبلاء ٢٠ / ٢١٢]
- ٣- الميانشي عمر بن عبد المجيد بن عمر بن حسين القرشي، أبو حفص: شيخ الحرم بمكة. انتقل إليها من بلده "ميانش" من قریش المهدية بإفريقية، وحدث بمصر في طريقه إلى مكة. من تأليفه "كراس" في علم الحديث سماه "مالا يسع المحدث جهله" و "تعليقات على الفردوس" ... توفي بمكة ٥٨١ [انظر الأعلام للزركلي ٥ / ٣٥]
- ٤- ابن الصلاح : عثمان بن عبد الرحمن (صلاح الدين) الشهرزوري الكردي ، أبو عمرو، أحد الفضلاء المقدمين في التفسير والحديث والفقه وأسماء الرجال. ولد في شرخان (قرب شهرزور) وانتقل إلى الموصل ثم إلى خراسان، فبيت المقدس حيث ولي التدريس في الصلاحية. وانتقل إلى دمشق، فولاه الملك الاشرف تدريس دار الحديث، وتوفي فيها. له كتاب " معرفة أنواع علم الحديث " يعرف بمقدمة ابن الصلاح ، و " أدب المفتي والمستفتي " توفي سنة (٦٤٣)
- [انظر : سير أعلام النبلاء ٢٣ / ١٤٠، تذكرة الحفاظ ٤ / ١٤٩، طبقات الحفاظ: ٤٩٩، الأعلام ٤ / ٢٠٧]

المفرقة، فجمع شتات مقاصدها، وضم إليها من غيرها نُحِب فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره؛ فلهذا عكف الناس عليه، وساروا بسيره، فلا يُخصى كم ناظم له ومُختصر، ومستدرك عليه ومُقتصر، ومعارض له ومُنْتَصِر.^(١)

٢ . انقطاع سلسلة الإسناد :

إن تطاول الإسناد مع تطاول الزمان ، أضعف همَم طلاب هذا الشأن ، في حفظه و الاعتماد عليه ، فلم يكن لهم بُدُّ من الاعتماد على كتب أسلافهم ، الذين أدركوا بتوفيق الله ﷻ لهم وبحسن تدبيرهم أنه يجب عليهم تدوين هذه الأحاديث حتى لا تضمحل عبر الزمن . ولئن كان حفظ الأسانيد و ضبطها و تمييز رواتها عسيرا في عصر التدوين و أهله قليل ، فهو فيما بعده أعسر وأهله أقلّ ، لذلك قال البخاري: « اصبروا يا أصحاب السنن رحمكم الله فإنكم أقلّ الناس » قال الخطيب: قول البخاري إن أصحاب السنن أقلّ الناس ، عني به الحفاظ للحديث ، العالمين بطرقه ، المميزين لصحيحه من سقيميه ، وقد صدق رحمه الله في قوله ، لأنك إذا اعتبرت لم تجد بلداً من بلدان الإسلام يخلو من فقيه ، أو متفقه يرجع أهل مصره إليه ، ويعولون في فتاويهم عليه ، وتجد الأمصار الكثيرة خالية من صاحب حديث عارف به مجتهد فيه ، وما ذاك إلا لصعوبة علمه وعزته وقلة من ينجب فيه من سامعيه وكتبتيه ، وقد كان العلم في وقت البخاري غضا طريا ، والارتسام به محبوبا شهيا ، والدواعي إليه أكبر ، والرغبة فيه أكثر ، وقال هذا القول الذي حكيناه عنه ، فكيف نقول في هذا الزمان مع عدم الطالب، وقلة الراغب.^(٢) وبُعد العهد و تكاثر الرواة وطول الأسانيد وكثرة أهل الغفلة والوهم، ينضاف إلى ذلك قلة المساعد و انعدام المرجع مع كثرة العلوم و اختلاطها بغيرها ، هذه الأسباب وغيرها أدّت إلى انقراض ظاهرة الاعتماد على الأسانيد، وبروز ظاهرة الاعتماد على كتب الأوائل . وأيم الله لو أن أهل القرن الثالث كانوا في غيره من القرون التالية لما استطاعوا أن يحدثوا تلك الثورة ويحصلوا تلك الثروة.

١- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ، لابن حجر ، تحقيق : عبد الله بن ضيف الله الرحيلي (ص ١٩٣ - ١٩٤)

٢- الجامع لأخلاق الراوي و آداب السامع للخطيب البغدادي (١/١٦٨)

فلم يُعد للإسناد إذن من دور إلا التبرك بهذه الخصيصة التي فضّل الله بها هذه الأمة على غيرها من الأمم .

قال ابن الصلاح: وقد فقدت شروط الأهلية في غالب أهل زماننا، ولم يبق إلا مراعاة اتصال السلسلة في الإسناد، فينبغي أن لا يكون مشهوراً بفسق ونحوه، وأن يكون ذلك مأخوذاً عن ضبط سماعه من مشايخه من أهل الخبرة بهذا الشأن.^(١)

٣ . الاهتمام بالكتاب و ترك الحفظ :

لقد كان لطول الأسانيد، وتدوين أهل القرن الثالث لها، الأثر المباشر في ترك أهل القرن الرابع فمن بعدهم لسنة الحفظ و اعتمادهم على الكتب ، وهذه حتمية يفرضها الواقع كما لا يخفى ، و لهم في ذلك كل العذر ، لأنه مع تطاول الزمن يتزايد عدد الرواة فتطول الأسانيد بهم ، ويعسر ضبط أحوالهم فيقع الخلل ، وهذا الذي كان يُخشى من وقوعه حتى في القرن الثالث ، الذي هبّ أهله هبة رجل واحد لتدوين السنة ، و مثال ذلك الإمام أحمد ، فقد كان يأمر الحُقّاق في زمانه أن يرووا الحديث من كتبهم و لا يعتمدوا على حفظهم، بل هو نفسه كان يحدث من كتبه و هو حافظ الدنيا ، و ما ذلك إلا لأن الحفظ خوآن و الكتاب أمان .

ثم إن قولنا أن من جاء بعد عصر التدوين تركوا الحفظ إلى الكتاب ، لا يعني أبداً أنهم ركنوا إلى الخمول والكسل ، وتركوا حفظهم من الاجتهاد و العمل ، بل إنهم اعتنوا عناية فائقة في نقل هذه الكتب إلى الأجيال كما وضعها أصحابها من دون زيادة أو نقص أو خلل أو لبس، فظهر التقعيد لفن الكتابة والنسخ ، والإملاء و المقابلة ، وغيره مما هو مذكور في كتب التقعيد الخاصة كالإلماع للقاضي عياض ، أو مما هو مبثوث في كتب المصطلح تحت فن كتابة الحديث وضبطه ، فوصول هذه الكتب إلينا على الصورة التي وضعها أصحابها الأوائل لم يأتي من فراغ ، بل جاء بعد جهد واجتهاد، و تحرّر بذهن وقّاد ، وأبسط مثال يوضح هذا الأمر ، أن الواحد من أهل عصرنا لو قرأ كتاباً ضخماً يحوي مجلدات كثيرة كتاريخ ابن عساكر مثلاً لظنّ أنه أتى بما لم تأت به الأوائل وأن أمثاله في الناس قلائل ، فكيف لو تفكر فيمن كان ينسخ هذه الكتب بل

الآلاف منها بدقة متناهية . ثم لو أنهم تكاسلوا و تواكلوا أكان سيصل إلينا هذا الإرث نقيًا كما هو عليه الآن، أو هل كان سيصل أصلاً ؟. اللهم لا.

قال ابن طاهر^(١): كتبت الصحيحين وسنن أبي داود سبع مرات بالأجرة، وسنن ابن ماجه عشر مرات بالري.^(٢)

وقال ابن الجوزي: "كتبت بإصبعي هاتين ألفي مجلدة." ^(٣)

والحافظ جمال الدين المزي^(٤) ينسخ كتابيه "تحفة الأشراف" و "تهذيب الكمال" عدة مرات.^(٥) وكذلك الذهبي^(٦) يصنع مع كتابيه "تاريخ الإسلام" و "سير أعلام النبلاء" . فهل بعد هذا يقال أن المتأخرين ما فعلوا شيئاً ، و أنهم لم يقوموا بعلم الحديث ، اللهم غفرانك ، سبحانك هذا بهتان عظيم .

١- ابن طاهر : محمد بن طاهر بن علي المقدسي الحافظ العالم المكثّر الجوال، ويعرف بابن القيسراني قال ابن منده: كان بن طاهر أحد الحفاظ حسن الاعتقاد جميل الطريقة صدوقاً عالماً بالصحيح والسقيم كثير التصانيف لازماً للأثر، قال أبو الحسن الكرخي: ما كان على وجه الأرض له نظير وكان داودي المذهب، قال ابن عساكر: جمع ابن طاهر أطراف الصحيحين وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأخطأ في مواضع خطأ فاحشاً. مات سنة ٥٠٧.

[انظر: سير أعلام النبلاء ٣٦١/١٩ ، تذكرة الحفاظ: ٤ / ٢٨، لسان الميزان: ٥ / ٢٠٧]

٢- تذكرة الحفاظ للذهبي (٢٨/٤)

٣- ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب الحنبلي (٤١٠/١). نقلا عن المشوق للعرمان ص ١٠٥ .

٤- المزي: جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف الدمشقي الشافعي: الإمام الحافظ محدث الشام، كان متواضعاً حليماً صبوراً مقتصدًا في ملبسه ومأكله كثير المشي في مصالحه، ترافق هو وابن تيمية كثيراً في سماع الحديث وفي النظر في العلم وكان يقرر طريقة السلف في السنة ، أما معرفة الرجال فهو حامل لوائها والقائم بأعبائها لم تر العيون مثله. عمل كتاب "تهذيب الكمال" و كتاب "الأطراف" ، وأملى بحال وأوضح مشكلات ومعضلات ما سبق إليها في علم الحديث ورجاله، وولي المشيخة بآماكن منها الدار الأشرافية . توفي سنة ٧٤٢.

[انظر: تذكرة الحفاظ ١٩٣/٤ ، والمعجم المختص للذهبي ص ١٩٩ ، و الدرر الكامنة لابن حجر ٤ / ٢٨٢]

٥- طبقات الشافعية لابن السبكي (٤١٧/١٠) نقلا عن المشوق للعرمان ص ١٠٥ .

٦- الذهبي : محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الإمام الحافظ المحدث ، خاتمة الحفاظ ومؤرخ الاسلام وفرد الدهر والقائم بأعباء هذه الصناعة ، ولد سنة ٦٧٣ وطلب الحديث وله ثماني عشرة سنة فسمع الكثير ورحل وعين بهذا الشأن وتعب فيه وخدمه إلى أن رسخت فيه قدمه وأذعن له الناس، قال ابن حجر: شربت ماء زمزم لأصل إلى مرتبة الذهبي في الحفظ، ولي تدريس الحديث بترية أم الصالح وغيرها، وله من التصانيف: "تاريخ الإسلام" و "سير النبلاء" و "طبقات الحفاظ" و "الكاشف" و "ميزان الاعتدال" و غيرها كثير جدا ، توفي سنة ٧٤٨ .

[انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٠٠/٩ ، الدرر الكامنة ٣ / ٢٠٤ ، طبقات الحفاظ ٥٢١ ، البدر الطالع ٢ / ١١٠]

الفصل الثاني

الفوارق النقدية بين المتقدمين والمتأخرين

❖ الحفظ والإتقان .

❖ معرفة العلل .

❖ معرفة الرواة .

المبحث الأول : الحفظ والإتقان .

❖ ماهية الحفظ والإتقان .

❖ الحافظ عند المحدثين .

❖ أهمية الحفظ في نقد الحديث .

ماهية الحفظ و الإتيان .

تعريف الحفظ :

لغة : الحِفْظ نقيض النسيان وهو التعاهد وقلة الغفلة .^(١) وحَفِظَهُ (كَعَلِمَهُ) حِفْظًا : حَرَسَهُ كما في الصَّحاح . وَحَفِظَ الْقُرْآنَ : اسْتَظْهَرَهُ نَقْلَهُ الْجَوْهَرِيُّ أَيْضًا أَيْ وَعَاهُ عَلَى ظَهْرِ قَلْبٍ كما في المصْبَاح وهو من ذَلِكَ . وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُحَدِّثِينَ : عَرَضَ مَحْفُوظَاتِهِ عَلَى فُلَانٍ .^(٢) اصطلاحاً : الحافظة هي قوة محلها التجويف الأخير من الدماغ من شأنها حفظ ما يدرّكه الوهم من المعاني الجزئية فهي خزّانة للوهم كالخيال للحس المشترك .^(٣) و يشترط في من يوصف بالحفظ أن يكون صوابه أكثر من خطئه، وإلا لم يسمى حافظاً.

تعريف الإتيان :

لغة : أَتَقَنَ الشَّيْءَ أَحْكَمَهُ وَإِتْقَانُهُ إِحْكَامُهُ وَالْإِتْقَانُ الْإِحْكَامُ لِلْأَشْيَاءِ وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ : ﴿ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [النمل الآية ٨٨] و رجل تَقَنَّ وَتَقَنَّ مُتَقَنَّ لِلْأَشْيَاءِ حَازِقٌ .^(٤) اصطلاحاً : الإتيان معرفة الأدلة بعلمها و ضبط القواعد الكلية بجزئياتها و قيل الإتيان معرفة الشيء بيقين^(٥) . وهو عند المحدثين ضبط المحفوظ في الصدر ، مع معرفة تفصيلية للرواة و ما رَوَوْه ، مع الدراية و الفهم . قال أبو زرعة : الإتيان أكثر من حفظ السرد .^(٦)

١ - لسان العرب لابن منظور (١٦٧/٤) .

٢ - تاج العروس للزبيدي (٢١٨/٢٠) .

٣ - التعريفات للجرجاني (ص ١١٠) ، التوقيف على مهمات التعاريف لمحمد عبد الرؤوف المناوي ص(٢٦٤) ، و انظر أيضا تحقيق الرغبة في شرح النخبة لعبد الكريم الحضير (ص ٩١) .

٤ - لسان العرب لابن منظور (٧٢/١٣) و مقاييس اللغة لابن فارس (٣٢١/١) .

٥ - التعريفات للجرجاني (ص ٢٣) .

٦ - تهذيب الكمال (٢٦٧/٣٢) ، سير أعلام النبلاء (٣٧٠/٩) تهذيب التهذيب (٣٢٢/١١) .

أقسام الحفظ :

- و قد يُعبر عن الحفظ في كتب المصطلح بلفظ " الضبط " لأنهما يشتركان في ترسيخ المنقول و تثبيته ، وينفرد الضبط بالدلالة على مزيد عناية و اهتمام . و هو ينقسم إلى قسمين :
- أ - ضبط صَدْرٍ : وهو أن يُثَبَّت ما سمعه بحيث يتمكّن من استحضاره متى شاء .
- ب - ضبط كِتَابٍ : وهو صَيَانَتُهُ لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يُؤَدِّي منه .^(١)

الحافظ عند المحدثين .

الحافظ لقب شاع عند المحدثين ، و هو لقب قدّم قَدَم هذا العلم ، و لأهله في إطلاقه مقصد دقيق في وصف بعض الناس به دون البعض الآخر ، فهذا الوصف لا يطلق عندهم إلا في حق من بلغ مرتبة عالية من الحفظ و الضبط . و هو لقب خاص بأهل الحديث لا يشاركونهم فيه غيرهم من أهل الفنون الشرعية الأخرى .

قال الخطيب: " الوصف بالحفظ على الإطلاق ينصرف الى أهل الحديث خاصة وهو سمة لهم لا يتعداهم ولا يوصف بها أحد سواهم لأن الراوي يقول حدثنا فلان الحافظ فيحسن منه إطلاق ذلك إذ كان مستعملا عندهم يوصف به علماء أهل النقل ونقادهم ولا يقول القارئ لقني فلان الحافظ ولا يقول الفقيه دَرَسني فلان الحافظ ولا يقول النحوي علمني فلان الحافظ فهي أعلى صفات المحدثين وأسمى درجات الناقلين من وجدت فيه قبلت أقاويله وسلم له تصحيح الحديث وتعليقه غير أن المستحقين لها يقل معدودهم ويعز بل يتعذر وجودهم فهم في قلتهم بين المنتسبين إلى مقاتلهم أعز من مذهب السنة بين سائر الآراء والنحل وأقل من عدد المسلمين في مقابلة جميع أهل الملل . " ^(٢)

١ - نزهة النظر لابن حجر (ص ٨٣) ، فتح المغيث للسخاوي (٢٤/١) ، توضيح الأفكار للصنعاني (١١٩/٢) ، و

التقريرات السنية شرح المنظومة البيقونية لحسن محمد المشاط (ص ١٠) .

٢ - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (١٧٢/٢) .

و الحُفَظ في عرف المحدثين الأوائل صنفان :

❖ صنفٌ : عنايتهم بحفظ ما سمعوه من الأشياخ ، من أحاديث بأسانيدھا إلى قائلھا ، وتثبيتھا في صدورهم أو في كتبهم ، ثم نقلھا للناس صافية من الخطأ و الخلل . و هم النَّقْلَة . و لا يسمى الواحد من هؤلاء حافظاً حتى يكون كثير الحديث ، قليل الخطأ فيه . قال سفيان الثوري: " إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط ، وإذا كان الغالب عليه الغلط تُرك " .^(١)

قال ابن مهدي : "الناس ثلاثة : رجل حافظ متقن، فهذا لا يختلف فيه ، وآخر يهتم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه ، وآخر يهتم - والغالب على حديثه الوهم - فهذا يترك حديثه".^(٢)

قيل لابن مهدي : أكتب عمن يغلط في عشرة ؟ قال : نعم، قيل له : يغلط في عشرين ؟ قال : نعم، قيل له : فثلاثين ؟ قال : نعم، قيل له : فخمسين ؟ قال : نعم".^(٣) و قيل له أيضاً: " أكتب عمن يغلط في مائة ؟ قال : لا ، مائة كثير".^(٤)

كما يُشهد للرجل بالحفظ إذا أجمع الحفاظ على تركيته و الشهادة له بالحفظ .

قال عبد الرحمن بن مهدي : "إنما يستدل على حفظ المحدث إذا لم يختلف عليه الحفاظ".^(٥) و هذا الصنف من الحفاظ كان موجوداً بكثرة في الزمن الأول ، ثم بدأ يتناقص حتى صار أعز من بَيْض الأُنُوق^(٦) ، وقد صنف فيه بعض المتأخرين مصنفات خاصة ، ككتاب تذكرة الحفاظ للحافظ الذهبي وذيلاه للحسيني وابن فهد ، و طبقات الحفاظ للسيوطي .

١ - الكفاية للخطيب (ص ١٤٤) .

٢ - التمييز لمسلم (١٧٠) و ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣٨/٢) والرامهرمزي في المحدث الفاصل (٤٠٦) رقم (٤٢٢) وابن عدي في الكامل (١٥٩/١) والعقيلي في الضعفاء (١٣/١) و (٦٦/٤) والخطيب في الكفاية (١٤٣) . و الجامع لأحلاق الراوي (٩١/١) .

٣ - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٨/٢) .

٤ - تاريخ بغداد للخطيب (٢٦/٩) .

٥ - الكفاية للخطيب (٤٣٥) .

٦ - الأنوق : الرخمة تبيض في أعالي الجبال فلا يوصل إلى ببيضها . [جمهرة الأمثال للعسكري (٢ / ٦٤)]

❖ **و الصنف الثاني:** من الحفاظ ، قوم شاركوا الصنف الأول في خصلة الحفظ و الضبط ، وفارقوهم في خصال أخرى تفوقوا عليهم بها ، لذلك فهم أخصّ من هؤلاء بمسمى الحفاظ بل يضاف إليهم عادة ألقاب أخرى : (كالنقاد ، الحدّاق ، الجهابذة ، أئمة العلل ، ...) .
و اختص هؤلاء بالمعرفة التفصيلية للرواة و ما رووه ، مع الدراية و الفهم .
قال ابن مهدي : " الحفظ الإتقان . " ^(١) يقصد الحفظ الذي تحصل به ملكة النقد .
و قال ابن عيينة : " أول العلم الاستماع ، ثم الفهم ، ثم الحفظ ، ثم العمل ، ثم النشر " ^(٢)
قال الدارقطني ^(٣) : " وسئل ابن الجعابي أكان ابن صاعد يحفظ ؟ فتبسم وقال : لا يقال لأبي محمد يحفظ ، كان يدري ، قلت لأبي بكر بن عبدان أيش الفرق بين الدراية والحفظ ؟ فقال الدراية فوق الحفظ . " ^(٤)

و عن هذه الدراية التي تؤهل صاحبها إلى أن يكون في درجة تفوق درجة الحفاظ ، يقول المعلمي : " وهذه الملكة لم يؤتوها من فراغ ، وإنما هي حصاد رحلة طويلة من الطلب ، والسماع ، والكتابة ، وإحصاء أحاديث الشيوخ ، وحفظ أسماء الرجال ، وكناهم ، وألقابهم ، وأنسابهم ، وبلدانهم ، وتواريخ ولادة الرواة ووفياتهم ، وابتدائهم في الطلب والسماع ، وارتحالهم من بلد إلى آخر ، وسماعهم من الشيوخ في البلدان ، من سمع في كل بلد؟ ومتى سمع؟ وكيف سمع؟ ومع من سمع؟ وكيف كتابه؟ ، ثم معرفة أحوال الشيوخ الذين يحدث الراوي عنهم ، وبلدانهم ، ووفياتهم ، وأوقات تحديثهم ، وعاداتهم في التحديث ، ومعرفة مرويات الناس عن هؤلاء الشيوخ ، وعرض مرويات هذا الراوي عليها ، واعتبارها بها ، إلى غير ذلك مما يطول

١ - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢ / ١٣)

٢ - شعب الإيمان للبيهقي (٢ / ٢٨٩) ، و الإلماع للقاضي عياض (ص ٢٢١) .

٣ - الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر البغدادي الإمام ، حافظ الزمان صاحب السنن ، مولده سنة ٣٠٦ ، قال الحاكم: صار الدارقطني أوجد عصره في الحفظ والفهم والورع وإمامًا في القراء والنحويين ، وأقامت في سنة سبع وستين ببغداد أربعة أشهر وكثر اجتماعنا فصادفته فوق ما وصف لي وسألته عن العلل والشيوخ ، وله مصنفات يطول ذكرها فأشهد أنه لم يخلف على أديم الأرض مثله . وقال الخطيب: كان فريد عصره وإمام وقته وانتهى إليه علم الأثر والمعرفة بالعلل وأسماء الرجال مع الصدق والثقة وصحة الاعتقاد . مات سنة ٣٨٥ .

[انظر: تاريخ بغداد ١٢ / ٣٤ ، سير أعلام النبلاء ١٦ / ٤٤٩ ، تذكرة الحفاظ: ٣ / ١٣٢ ، طبقات الحفاظ ٣٩٣]

٤ - سؤالات السهمي للدارقطني (ص ٢٦٠) .

شرحه. هذا مع سعة الاطلاع على الأخبار المروية، ومعرفة سائر أحوال الرواة التفصيلية، والخبرة بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب، وبمظنات الخطأ والغلط، ومداخل الخلل. هذا مع اليقظة التامة، والفهم الثاقب، ودقيق الفطنة.. وغير ذلك.^(١)

و قال الذهبي : " تُشترط العدالة في الراوي كالشاهد ، ويمتاز الثقة بالضبط والإتقان ، فإن انضاف إلى ذلك المعرفة والإكثار فهو حافظ." ^(٢)

و قال ابن حجر : " للحافظ في عرف المحدثين شروط إذا اجتمعت في الراوي سمّوه حافظاً وهو : الشهرة بالطلب والأخذ من أفواه الرجال لا من الصحف ، والمعرفة بطبقات الرواة ومراتبهم ، والمعرفة بالتجريح والتعديل وتمييز الصحيح من السقيم ، حتى يكون ما يستحضره من ذلك أكثر مما لا يستحضره ، مع استحضار الكثير من المتون ، فهذه الشروط إذا اجتمعت في الراوي سمّوه حافظاً." ^(٣)

و لقد كان صنف من الأئمة المتقدمين إذا أطلقوا اسم الحافظ فإنما يعنون به من جمع الأوصاف التي ذكرها المعلمي آنفا .

لذلك قال هشيم^(٤) : " من يحفظ الحديث قليل ، ثم قال : هم أقل من ذاك . " ^(٥)
قال أبو معشر : "الحافظ يولد في الزمان." ^(٦)

١ - مقدمة تحقيق كتاب المرح والتعديل لابن أبي حاتم للمعلمي (ب-ج) .

٢ - الموقظة للذهبي (ص ٣٣-٣٦) .

٣ - النكت لابن حجر (١/٢٦٨) .

٤ - هشيم : بن بشير بن أبي خازم الواسطي الحافظ الكبير. مولده سنة ١٠٤. قال عمرو بن عون: كان هشيم سمع من الزهري وأبي الزبير وعمرو بمكة أيام الموسم. وقال يعقوب الدورقي: كان عند هشيم عشرون ألف حديث. وقال وهب ابن جرير: قلنا لشعبة نكتب عن هشيم؟ قال: نعم، ولو حدثكم عن ابن عمر فصدقوه. قال أحمد بن حنبل: لزمت هشيم أربع سنين ما سألته عن شيء إلا مرتين هيبة له، وكان كثير التسبيح بين الحديث يقول لا إله الله يمد بها صوته. وعن ابن مهدي قال: كان هشيم أحفظ للحديث من الثوري.. مات سنة ١٨٣.

[انظر: التاريخ الكبير: ٢٤٢/٨. تهذيب الكمال: ١٤٤٦/٣. سير أعلام النبلاء: ٢٨٧/٨. تذكرة الحفاظ ١/١٨٢]

٥ - الجامع لأدب الراوي للخطيب (١٧٢/٢).

٦ - الكامل لابن عدي (١٤٨/١) ، الجامع للخطيب (١٧٢/٢).

وابن معين إذا قال في رجل "لم يكن من أهل الحديث" قد فسرهما الخطيب بقوله: "يعني لم يكن بالحافظ للطرق والعلل، وأما الصدق والضبط فلم يكن مدفوعاً عنه"^(١)

قال سفيان بن عيينة: "أدركت من الحفاظ ثلاثة: إسماعيل بن أبي خالد وعبد الملك بن أبي سليمان ويحيى بن سعيد الأنصاري؛ قلت: فالأعمش؟ فأبى أن يجعله معهم."^(٢)

قال سعيد المؤدب: "قلت للخطيب عند لقائي له: أنت الحافظ أبو بكر؟ فقال: أنا أحمد بن علي الخطيب، انتهى الحفظ إلى الدارقطني."^(٣)

وقال الخطيب: "لم أر أحداً أطلق عليه اسم الحفظ غير أبي نعيم وأبي حازم العبدوي."^(٤)

و الذي يظهر أن عصر النقاد الحفاظ الذين جمعوا بين الحفظ والفهم و الدراية قد انتهى بوفاة الدارقطني، و لم يأت بعده مساوٍ له و لا مقارب، ثم صار هذا الوسام ينزل قدره مع نزول همم أهل الأعصار المتأخرة، حتى صار الحافظ في الأزمنة المتأخرة من حفظ بعض الأحاديث وحفظ أسماء الرجال، ونظر في مراتبهم في كتب الجرح والتعديل و أكثر من مطالعة كتب العلل و السؤالات.

٧٧

قال الخطيب: "فمن صفات الحافظ الذي يجوز إطلاق هذا اللفظ في تسميته أن يكون عارفاً بسنن رسول الله ﷺ بصيراً بطرقها مميّزاً لأسانيدھا، يحفظ منها ما أجمع أهل المعرفة على صحته وما اختلفوا فيه للاجتهاد في حال نقلته؛ يعرف فرق ما بين قولهم: فلان حجة، وفلان ثقة، ومقبول، ووسط، ولا بأس به، وصدوق، وصالح، وشيخ، ولين، وضعيف، ومتروك، وذاهب الحديث؛ ويميز الروايات بتغاير العبارات نحو عن فلان، وأن فلاناً؛ ويعرف اختلاف الحكم في ذلك بين أن يكون المسمى صحابياً أو تابعياً، والحكم في قول الراوي: "قال فلان" و "عن فلان"، وأن ذلك غير مقبول من المدلسين، دون إثبات السماع على اليقين، ويعرف اللفظة في الحديث تكون وهماً وما عداها صحيحاً؛ ويميز الألفاظ التي أدرجت في المتون فصارت بعضُها لاتصالها بها، ويكون قد أنعم النظر في

١ - التنكيل للمعلمي (٤٧٤/٢).

٢ - سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٧٢/٥).

٣ - تذكرة الحفاظ للذهبي (٢٢٤/٣). و سير أعلام النبلاء له (٢٨١/١٨).

٤ - تذكرة الحفاظ للذهبي (١٨٢/٣). سير أعلام النبلاء له (٣٣٥/١٧). طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٨٤).

حال الرواة بمعاونة علم الحديث دون ما سواه ، لأنه علم لا يعلق إلا بمن وقف نفسه عليه ولم يضم غيره من العلوم إليه .^(١)

قال ابن سيد الناس^(٢): "المحدث في عصرنا من اشتغل بالحديث رواية ودراية وجمع بين رواته وأطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره وتميز في ذلك حتى عرف فيه حظه واشتهر فيه ضبطه فإن توسع في ذلك حتى عرف شيوخه وشيوخ طبقة بعد طبقة بحيث يكون ما يعرفه من كل طبقة أكثر مما يجهله فهذا هو الحافظ وأما ما يحكي عن بعض المتقدمين من قولهم كنا لا نعد صاحب حديث من لم يكتب عشرين ألف حديث في الإملاء فذلك بحسب أزمئتهم".^(٣)

قال القاسمي^(٤): "المحدث من عَرَفَ الأسانيد والعلل وأسماء الرجال وأكثر من حفظ المتون وسماع الكتب الستة والمسانيد والمعاجم والأجزاء الحديثية وأما الحافظ فهو مرادف للمحدث عند السلف ."^(٥)

١ - الجامع لأخلاق الراوي للخطيب (١٧٣/٢) .

٢ - ابن سيد الناس: محمد بن محمد أبو الفتح اليعمرى الشافعي الحافظ. ولد سنة ٦٧١. من بيت رئاسة في بلاده. كان طيب الأخلاق ، صدوقاً في الحديث حجة فيما ينقله له بصر نافذ في الفن وخبرة بالرجال ومعرفة بالاختلاف ويد طولى في علم اللسان . رحل إلى دمشق وأجاز له جمع جم من العراق و إفريقية وغيرها ، مشيخته يقاربون الألف . لازم ابن دقيق العيد وتخرج عليه في أصول الفقه، من تصانيفه (عيون الاثر في فنون المغازي والسير) ومختصره (نور العيون) و (النفح الشذي في شرح جامع الترمذي) لم يكمله، مات في شعبان سنة ٧٣٤ .

[انظر: المعجم المختص ١٧٥، الدرر الكامنة ٩١/٢، ذيل تذكرة الحفاظ للسيوطي ٢٣٢/١، طبقات الحفاظ ١٠٩]

٣ - قواعد التحديث للقاسمي (ص ٧٧).

٤ - القاسمي: جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق، ولد بدمشق في (١٢٨٣/١٨٦٦ م) كان سلفي العقيدة لا يقول بالتقليد. رحل إلى مصر، وزار المدينة. ولما عاد اتهم بتأسيس مذهب جديد في الدين. فقبض عليه فرد التهمة فأخلي سبيله، ثم انقطع في منزله للتصنيف وإلقاء الدروس الخاصة والعامة. صنف (موعظة المؤمنين) و (إصلاح المساجد) و (قواعد التحديث) و (محاسن التأويل) ... وغيرها. ولابنه ظافر القاسمي كتاب (جمال الدين القاسمي وعصره) توفي بدمشق (١٣٣٢/١٩١٤ م)

[انظر الأعلام : ١٣٥/٢ ، ومعجم المؤلفين :

١٨٥/٣]

٥ - قواعد التحديث للقاسمي (ص ٧٦).

فأين مثل هذه الأوصاف اليوم ، و أين أمثال هؤلاء الموصوفين ، صرنا و الله لا نراهم إلا في كتاب أو تحت تراب ، صار من يحفظ متناً من متون السنة فذلك الذي ينادى عليه أنه حافظ الدنيا ، أما من توصل إلى حكم معين على حديث ما، فذلك الذي أتى بما لم تأت به الأوائل . و رحم الله لبيداً حين قال :

" ذَهَبَ الدِّينُ يُعَاشُ فِي أَكْنَافِهِمْ وَبَقِينَا فِي خَلْفِ كَجِلْدِ الْأَجْرَبِ

قالت عائشة فكيف لو أدرك لبيد من نحن بين ظهرائه ، قال معمر فكيف لو أدرك الزهري من نحن بين ظهرائه . " (١)

رحمهم الله جميعاً ما كان سيقول هؤلاء لو أدركوا زماننا هذا .

أهمية الحفظ في نقد الأحاديث .

لقد اعتنى سلف هذه الأمة بحفظ العلم عناية بالغة ، و أولوه أهمية قصوى ، حيث كان يأخذ جزءاً كبيراً من حياتهم ، بل إن بعضهم كان يشغله حفظ العلم عن الطعام والشراب ، حتى يلقيه أهله ، و ما ذلك إلا لأهمية الحفظ في تحصيل العلم ، بل الحفظ والعلم عندهم شيء واحد ، فالعلم ما حواه الصدر كما كان الخليل بن أحمد^(١) ينشد:

ليس العلم ما حوى القمطر^(٢) ما العلم إلا ما حواه الصدر .

فذاك فيه شرف و فخر و زينة جليلة و قدر^(٣)

قال الأصمعي^(٤): " كل علم لا يدخل مع صاحبه الحمام فلا تعده علماً." ^(٥)

و قال ثعلب^(٦): " إذا أردت أن تكون عالماً فاكسر القلم." ^(٧)

٨٠

١ - الخليل بن أحمد : بن عمرو بن تميم الفراهيدي، من أئمة اللغة والادب، ولد في البصرة ١٠٠، أبدع بدائع لم يسبق إليها، فمن ذلك تأليفه كلام العرب على الحروف في كتاب (العين) . و وضع علم العروض، وهو أستاذ سيبويه النحوي. له كتاب (العين) و(معاني الحروف) وليوسف العش (قصة عبقري) . مات سنة ١٧٠.

[انظر : التاريخ الكبير (٣ / ١٩٩) ، البلغة في تاريخ أئمة اللغة (٧٩) ، سير أعلام النبلاء (٤٢٩ / ٧) .]

٢ - القمطر : ما تصان فيه الكتب (ج) قماطر [المعجم الوسيط (٢ / ٤٣٠)] .

٣ - أدب الإملاء للسمعاني (١٦٦) ، الجامع للخطيب (٢ / ٢٥١) ، المحدث الفاصل للرامهرمزي (ص ٣٨٧) .

٤ - الاصمعي: عبد الملك بن قريب أبو سعيد الباهلي، أحد أئمة العلم باللغة والشعر، ولد في البصرة. ١٢٢. كان كثير التطواف في البوادي، يقتبس علومها ويتلقى أخبارها، قال الاخفش: ما رأينا أحدا أعلم بالشعر منه. كان الاصمعي يقول: أحفظ عشرة آلاف أرحوزة. من تصانيفه "الابل"، "الاضداد"، "الخليل"، "الشاء"... مات بالبصرة ٢١٦.

[انظر: التاريخ الكبير (٥ / ٤٢٨) الجرح والتعديل (٥ / ٣٦٣) الثقات (٨ / ٣٨٩) سير أعلام النبلاء (١٠ / ١٧٥)]

٥ - الجامع لأخلاق الراوي للخطيب (٢ / ٢٥٠)

٦ - ثعلب: أحمد بن يحيى بن زيد أبو العباس الشيباني، إمام الكوفيين في النحو واللغة. ولد ببغداد ٢٠٠. كان راوية للشعر ، محدثاً ، مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة، ثقة حجة. وأصيب في أواخر أيامه بصمم فصدته فرس فسقط في هوة، فتوفي على الأثر. سنة ٢٩١. من كتبه: الفصيح و قواعد الشعر و شرح ديواني زهير و الاعشى و مجالس ثعلب

[انظر : طبقات الحنابلة (١ / ٨١) ، وفيات الأعيان (١ / ١٠٦) ، البلغة في تراجم أئمة اللغة (١ / ٩) .]

٧ - فتح المغيث للسخاوي (٢ / ١٦٤) .

الحفظ والإتقان

و لم يأتي هذا الاهتمام من فراغ ، فإن العرب من قديم كانوا يعتنون بحفظ ما يحتاجون إليه من أنساب و أشعار و ذلك لكونهم أميون لا يعرفون القراءة و الكتابة .

قال ابن عبد البر^(١) : " و هؤلاء كلهم عرب وقال النبي ﷺ : " نحن أمة أمية لا نكتب و لا نحسب "^(٢) و هذا مشهور أن العرب قد خصت بالحفظ كان بعضهم يحفظ أشعار بعض في سمعة واحدة . " ^(٣)

ثم جاء الإسلام فقوى هذه الغريزة في الناس فدعا النبي ﷺ أصحابه إلى حفظ القرآن الكريم وحفظهم على ذلك حين قال : " خيركم من تعلم القرآن و علّمه . " ^(٤)

ثم دعاهم إلى حفظ السنة أيضا فقال ﷺ : " نصر الله امرأ سمع منا حديثا فحفظه حتى يبلغه غيره ... " ^(٥)

و لقد استأذن بعض الصحابة النبي ﷺ في كتابة حديثه فلم يأذن له . ففسر بعض أهل العلم ذلك بأنه حظ منه ﷺ لأصحابه على الحفظ . ^(٦)

و ما زال الناس دأبهم الحفظ من زمن الصحابة فمن جاء بعدهم من التابعين فأتباعهم ، فأتباع الأتباع كلهم يرى بوجوب حفظ العلم و ينهى عن الاعتماد على الكتب ، حتى جاء

٨١

١ - ابن عبد البر: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي: الإمام شيخ الإسلام حافظ المغرب، ولد سنة ٣٦٨ ، وطلب الحديث قبل مولد الخطيب بأعوام، وساد أهل الزمان في الحفظ والإتقان. قال أبو الوليد الباجي: لم يكن بالأندلس مثل أبي عمر في الحديث. وقال أيضا: أبو عمر أحفظ أهل المغرب. وقال ابن حزم: التمهيد لصاحبنا أبي عمر لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله أصلا فكيف أحسن منه، وكتاب الاستذكار وكتاب الإستيعاب الذي لم يسبق لمثله، وله تاليف لا مثل لها في جمع معانيها، مات ابن عبد البر سنة ٤٦٣ .

[انظر: سير أعلام النبلاء ١٨/١٥٣، تذكرة الحفاظ ٣ / ٢١٧، طبقات الحفاظ ٤٣٢، الديباج المذهب ٢ / ٣٦٧.]

٢ - أخرجه البخاري: كتاب الصوم / باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسُبُ [رقم: ١٩١٣] ، و مسلم: كتاب الصيام/ باب وَجُوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ لِزُيُوتِ الْهَلَالِ [رقم : ١٠٨٠] من حديث عبد الله بن عمر ﷺ

٣ - جامع بيان العلم و فضله لابن عبد البر (١ / ١٤٠) .

٤ - أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن / باب خيركم من تعلم القرآن [رقم ٥٠٢٨] عن عثمان بن عفان ﷺ

٥ - أخرجه أحمد في المسند [١٨٣/٥ رقم ٢١٦٣٠] و اللفظ له ، و الدارمي في السنن [١/٨٦ رقم ٢٢٩] .

و لسماحة شيخنا المحدث: عبد المحسن العباد. (حفظه الله) . دراسة حديث "نصر الله إمرأ سمع مقالتي" رواية ودراية.

٦ - النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٣ / ٥٦٠) .

القرن الثالث ، حيث اشتهر التأليف و انتشرت الكتب .فدونت الأخبار و نقدت الآثار وكتبت تواريخ الرجال و علل الحديث ، ولم يبق شيء من ذلك لم يؤلف فيه . قال الأوزاعي : " كان هذا العلم كريماً تتلاقاه الرجال بينهم فلما دخل في الكتب دخل فيه غير أهله . " (١)

و لكي تعرف أهمية الحفظ و عظم قدره و علو منزلة أهله ، فاقارن بين علم من كان في العصر الأول ممن كان اعتمادهم على الحفظ ، و بين من جاء بعد عصر التدوين ممن كان اعتمادهم على الكتب ، تجد الفرق شاسعا ، كالفرق بين النائم و اليقضان . فالأوائل كانوا أعلم بمتون الحديث و أسانيد و أحوال رجاله و علله و ناسخه و منسوخه ، وأما من جاء بعدهم فليس له من ذلك إلا ما ذكر في الكتب ، على كلل في الفهم ، و خلل في التطبيق ، و زلل في العبارة ، فأين نحن من هؤلاء الحفاظ الجهابذة الذين أكرمهم الله بحفظ سنة نبيه ﷺ . ولعل بعض الأغمار تعجبه نفسه فيقول ما فائدة الحفظ، و الكتاب موجود و بالنظر فيه يمكن أن نجاري هؤلاء في تعليلهم الأحاديث .

فالجواب أن أهمية الحفظ تكمن في الإطلاع على الخفايا و القرائن التي تختلف من حديث إلى حديث ، و لا تستطيع الكتب ذكر هذه التفاصيل لأنه مما تغنى الأعمار دونه . فملكة النقد الناشئة عن الحفظ و الفهم وكثرة الاطلاع تؤهل صاحبها لأن يكتشف أن هذا الحديث الذي رواه فلان الثقة قد أخطأ فيه ، أو لم يسمع من شيخه هذا الحديث في جملة ما سمع ، أو سلك فيه الجادة .أو خالف فيه الحفاظ أو غير ذلك ... قال الحاكم : " و الحجة عندنا الحفظ و الفهم و المعرفة لا غير . " (٢)

وقال أيضا : " إن الصحيح لا يعرف بروايته فقط ، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع " (٣)

وعندما قال الشافعي : " ولا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه إلا في الخاص القليل من الحديث . "

١ - فتح المغيث للسخاوي (٢ / ١٦٣)

٢ - معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ١١٢) .

٣ - المصدر السابق (ص ٥٩) .

علق عليه البيهقي : " وهذا الذي استثناه الشافعي لا يقف عليه إلا الحذاق من أهل الحفظ ، فقد يزل الصدوق فيما يكتبه ، فيدخل له حديث في حديث ، فيصير حديث روي بإسناد ضعيف مركباً على إسناد صحيح . وقد يزل القلم ، ويخطئ السمع ويخون الحفظ فيروي الشاذ من الحديث من غير قصد ، فيعرفه أهل الصنعة الذين قرضهم الله تعالى لحفظ سنن رسول الله ﷺ ، على عباده بكثرة سماعه وطول مجالسته أهل العلم به ومذاكرته إياهم . " (١)

❖ و مما إختص الله به هؤلاء الحفاظ دون غيرهم من الناس ، مما يجب على غيرهم اتباعهم فيه دون مراجعة أو مناقشة :

. معرفة علل الأحاديث ، فهو مما إختص به هؤلاء لحفظهم و اطلاعهم .

قال ابن الصلاح : " اعلم أن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها ، وإنما يضطلع لذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب . " (٢)

. معرفة الأحاديث المختلطة والمقلوبة .

قال العجلي (٣) : " ما خلق الله أحدا كان أعرف بالحديث من ابن معين لقد كان يؤتي بالأحاديث قد خلطت وقبلت فيقول هذا كذا وهذا وكذا فيكون كما قال . " (٤)

. معرفة الموضوع من الحديث .

١ - دلائل النبوة للبيهقي (٣٠/١) .

٢ - علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٩٠) ، المنهل الروي لابن جماعة (ص ٥٢) ، فتح المغيث للسخاوي (٢٧٣/١) و تدريب الراوي للسيوطي (ص ١٢٨) ، و توجيه النظر لطاهر الجزائري (٦٠٠/٢) .

٣ - العجلي : أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي نزيل طرابلس المغرب الإمام الحافظ القدوة : صاحب كتاب الثقات . ذكره عباس الدوري فقال : كنا نعهده مثل أحمد ويحيى بن معين . وقال بعض العلماء : لم يكن لابي الحسن أحمد بن عبد الله عندنا بالمغرب شبيهه ، ولا نظير في زمانه في معرفة الغريب وإتقانه ، وفي زهده وورعه . من كلامه رحمه الله قال : من قال القرآن مخلوق فهو كافر ، ومن آمن برجعة علي فهو كافر . وقيل إنه فر إلى المغرب أيام محنة القرآن وسكنها للتفرد والتعبد . مولده سنة ١٨٢ ومات بطرابلس سنة ٢٦١ .

[انظر : تاريخ بغداد ٤ / ٢١٤ ، سير أعلام النبلاء ٥٠٥/١٢ ، تذكرة الحفاظ ٢ / ١٠٧ ، طبقات الحفاظ : ٢٤٢ .]

٤ - فتح المغيث للسخاوي (٢٧٤/١) .

قال العلائي^(١) أثناء كلامه عن الحديث الموضوع : " وهذا إنما يقوم به (أي بالتفتيش عليه) الحافظ الكبير الذي قد أحاط حفظه بجميع الحديث أو بمعظمه كالإمام أحمد وعلي بن المدني ويحيى بن معين ومن بعدهم كالبخاري وأبي حاتم وأبي زرعة. ومن دونهم كالنسائي، ثم الدارقطني؛ لأن المأخذ الذي يحكم به غالباً على الحديث بأنه موضوع إنما هي الملكة النفسانية الناشئة عن جمع الطرق والاطلاع على غالب المروي في البلدان المتناثرة بحيث يعرف بذلك ما هو من حديث الرواة مما ليس من حديثهم وأما من لم يصل إلى هذه المرتبة فكيف يقضي بعدم وجدانه للحديث بأنه موضوع، هذا ما يأباه تصرفهم .^(٢)

. معرفة المدرج في المتن .

قال ابن حجر : " والحكم على هذا القسم الثالث بالإدراج يكون بحسب غلبة ظن المحدث الحافظ الناقد. " ^(٣)

. معرفة الزيادة والنقص في الأسانيد .

قال الأبناسي : " وهذا القسم الرابع - المزيد في متصل الأسانيد - محل نظر لا يدركه إلا الحفاظ النقاد ويشتهر ذلك على كثير من أهل الحديث لأنه ربما كان الحكم للزائد وربما كان الحكم للنقص والزائد وهم ، فيكون من نوع : "المزيد في متصل الأسانيد" ولهذا حسن الجمع بين : "خفى الإرسال ومتصل الأسانيد" في نوع واحد . " ^(٤)

. معرفة التصحيح في الإسناد و المتن .

١ - العلائي: خليل بن كيكليدي بن عبد الله صلاح الدين أبو سعيد الدمشقي الشافعي: الحافظ العمدة قال: الذهبي: حفظ كتباً وطلب وقرأ وأفاد وانتقى ونظر في الرجال والعلل، وتقدم في هذا الشأن مع صحة ذهن وسرعة الفهم، صنف كتاب "جامع التحصيل لأحكام المراسيل" وكتب أخرى كثيرة في فنون متعددة ، ولي مشيخة الحديث بالمدرسة الناصرية بدمشق قديماً ونزل بيت المقدس وولي التدريس بالصلاحية والتنكية وغيرهما ودام على الأشغال والاشتغال بالتصنيف والإفادة وجاور بالحجاز غير مرة ومات سنة ٧٦١ بالقدس الشريف

[انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٣٥/١٠ ، الدرر الكامنة ٢/ ٥١، ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني ٢٨ والسيوطي ٢٣٨]

٢ - النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢ / ٨٤٧) .

٣ - المصدر السابق (٢ / ٨١٦) .

٤ - الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح للأبناسي (٢ / ٤٨١) .

قال السخاوي^(١) : " وهو لكونه تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها فن جليل مهم إنما ينهض بأعبائه من الحفاظ الخذاق . " ^(٢)

و قال الأبناسي^(٣) : " هذا فن جليل إنما ينهض بأعبائه الخذاق من الحفاظ و "الدارقطني" منهم وله فيه تصنيف مفيد. " ^(٤)

و قال الحكمي^(٥) : " المصَحَّف هو فن جليل مهم وإنما يحققه الخُذَّاقُ من الحفاظ وهو ما كانت المخالفة فيه بتغيير اللفظ بواسطة السمع أو الرسم نقطاً بواسطة البصر أو المعنى بواسطة الفهم ، ويقع في السند والمتن . " ^(٦)

. معرفة الإتصال و الانقطاع في الإسناد المحتوى على الأسماء المبهمة .

١ - السخاوي : محمد بن عبد الرحمن بن محمد شمس الدين القاهري الشافعي ولد سنة ٨٣١ و حفظ كثيرا من المختصرات وقرأ على عدد من المشايخ منهم الحافظ ابن حجر ولازمه وانتفع به وتخرج به في الحديث وأقبل على هذا الشأن بكلية وتدرّب فيه وسمع العالي والنازل وأخذ عن مشايخ عصره بمصر ونواحيها حتى بلغوا أربعمئة شيخ . قال تلميذه جار الله بن فهد المكي ان شيخنا صاحب الترجمة حقيق بما ذكر عنه من الأوصاف الحسنة ولقد والله العظيم لم أر في الحفاظ المتأخرين مثله مات سنة ٩٠٢ .

[الضوء اللامع ٢/٨ ، شذرات الذهب ١٥/٨ ، البدر الطالع ١٨٦/٢ ، الأعلام ٦٧/٧ ، معجم المؤلفين ١٥٠/١٠]

٢ - فتح المغيث للسخاوي (١/ ٢٣٥) .

٣ - الإبناسي : إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين الشافعي. الشيخ الإمام العلامة مولده سنة ٧٢٥ تقريباً، برع في الفقه والأصول والعربية، وتصدى للإفتاء والتدريس عدة سنين، وانتفع به كثير من الطلبة، وبني له زاوية بالمقسم خارج القاهرة، وانقطع إليه فيها جماعة من الطلبة، وكان يعود عليهم بالبر، وكان يكثر من الحج، وعرض عليه القضاء بالديار المصرية فامتنع واختفى إلى أن وليه قاضي القضاة بدر الدين محمد بن أبي البقاء، وولي مشيخة خانقاة سعيد السعداء، وكان لين الجانب بشوشاً متواضعاً، دينا. مات بطريق الحجاز وهو عائد من الحج سنة ٨٠٢

[انظر : الضوء اللامع ١/١٧٢ ، شذرات الذهب ٢/٧ ، الدليل الشافي ١/٢٩ . طبقات ابن قاضي شهبة ٥/٤ .]

٤ - الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح للأبناسي (٢ / ٤٦٧) .

٥ - الحكمي:حافظ بن أحمد بن علي، من علماء (جيزان) بين الحجاز واليمن. ولد في قرية (السلام) جنوبي جيزان. ونشأ بدويا يرعى الغنم ثم قرأ القرآن. ولما بلغ السادسة عشرة بدأ بطلب العلم وهو يواصل رعي غنمه. ثم تفرغ للدراسة فظهر فضله . وتولى النيابة في ادارة مدارس التعليم بسامطة، ثم عين مديرا للمعهد العلمي فيها (١٣٧٤). واستمر إلى ان توفي بمكة. (١٣٧٧) صنف (اللؤلؤ المكنون في أحوال السند والمتن) و (سلم الوصول إلى علم الاصول) ارجوزة، و(معارج القبول) شرح لها، و (أعلام السنة المنشورة) [انظر الأعلام ١٥٩/٢]

٦ - دليل أرباب الفلاح لتحقيق فن الاصطلاح للحافظ الحكمي (١ / ٧٨) .

قال الحاكم: "فهذا النوع الوقوف عليه متعذر إلا على الحفاظ المتبحرين".^(١)
و قال أيضا: "وهذا لا يقف عليه إلا الحافظ الفهم المتبحر في الصنعة".^(٢)
فهذه بعض المسائل التي لا يغني فيها الكتاب شيئا ، فلا بد من الرجوع إلى الحفاظ ، وهذا مما يدل على أهمية الحفظ و مكانة أهله .

١ - النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢ / ٥٦٢) ، توضيح الأفكار (١ / ٢٨٦) .

٢ - فتح المغيـث للسـخاوي (١ / ١٥٢)

المبحث الثاني : معرفة العلل .

- ❖ ماهية العلة .
- ❖ كيف تُعرف العلة ؟ .
- ❖ أهمية علم علل الحديث .
- ❖ الفرق بين المتقدم والمتأخر في معرفة العلل .

ماهية العلة .

تعريف العلة :

لغةً : "المَرَضُ عَلٌّ يَعْلُ وَاَعْتَلَّ أَي مَرِضٌ فَهُوَ عَلِيلٌ وَأَعْلَهُ اللَّهُ وَلَا أَعْلَكَ اللَّهُ أَي لَا أَصَابَكَ بَعْلَةٌ وَاعْتَلَّ عَلَيْهِ بَعْلَةٌ وَاعْتَلَّهُ إِذَا اعْتَاقَهُ عَنْ أَمْرٍ وَاعْتَلَّهُ تَجَنَّى عَلَيْهِ وَالْعِلَّةُ الْحَدَثُ يَشْغَلُ صَاحِبَهُ عَنْ حَاجَتِهِ . " (١)

اصطلاحاً : العلة عبارة عن سبب غامض قادح ، مع أن الظاهر السلامة منه كالعلم بأن الراوي غلط فيه أو لم يسمع من الذي حدث به عنه وبعضهم أطلق المعلل على إرسال حديث وصله الثقة الضابط وجعل من أقسام الصحيح الصحيح المعلل . (٢)

أقسام العلة :

إن العلل التي قد تقع في الأحاديث كثيرة و متنوعة ، و يغلب عليها جميعا الغموض والخفاء ، فلا يدركها إلا الفهم الفطن ، الحافظ المتقن ، وهي إما أن تقع في الإسناد أو في المتن ، ووقوعها في الإسناد أكثر لأن ضبط الإسناد أصعب من ضبط المتن . (٣)

أولاً : علل الإسناد .

علل الإسناد كثيرة لا يمكن حصرها ، كما لا يمكننا حصر أخطاء الرواة ، وقد قسّمها الحاكم في علوم الحديث إلى عشرة أجناس ونحن نلخصها هنا :
أحدها : أن يكون السند ظاهره الصحة وفيه من لا يعرف بالسماع ممن روى عنه .
الثاني : أن يكون مرسلاً من وجه رواه الثقات الحفاظ ويسند من وجه ظاهره الصحة .

١ - لسان العرب لابن منظور (٤٦٧/١١) ، مقاييس اللغة لابن فارس (١٤/٤) .

٢ - علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٥٢) ، النكت لابن حجر (٢/٧١٠) ، النكت للزركشي (١٠٣/١) ، تدريب الراوي للسيوطي (ص ٢٥٢) ، توضيح الأفكار للصنعاني (٢٦/٢) ، توجيه النظر للجزائري (٢/٦٠٠) .

٣ - علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٥٢) .

الثالث : أن يكون الحديث محفوظا عن صحابي ويروى عن غيره لاختلاف بلاد رواته كرواية المدنيين عن الكوفيين .

الرابع : أن يكون محفوظا عن صحابي فيروي عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحته بل ولا يكون معروفا من جهته .

الخامس : أن يكون روي بالعنونة وسقط منه رجل دلّ عليه طريق أخرى محفوظة .

السادس : أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد .

السابع : الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله .

الثامن : أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه لكنه لم يسمع منه أحاديث معينة فإذا رواها عنه بلا واسطة فعلّتها أنه لم يسمعها منه .

التاسع : أن تكون طريقه معروفة يروي أحد رجالها حديثا من غير تلك الطريق فيقع من رواه من تلك الطريق بناء على الجادة في الوهم .

العاشر: أن يروي الحديث مرفوعا من وجه وموقوفا من وجه.

قال الحاكم : وبقيت الأجناس لم نذكرها و إنما جعلنا هذه مثالا لأحاديث كثيرة .^(١)

ثانيا : علل المتن .

العلّة كما تكون في الإسناد تكون كذلك في المتن ، و لكن كان تحليل الأسانيد يحتاج إلى معرفة واسعة بالرجال وأحوالهم، و دراية بالشيوخ و مروياتهم و أصحابهم، ونسبة كل إسناد إلى متنه، فإن معرفة علل المتن تحتاج أيضاً حفظاً دقيقاً لمتون الأحاديث، و تمييزاً لكلام النبي ﷺ من كلام غيره ، و فقها و فهماً صحيحاً لأصول الشريعة و معرفة بلغة العرب ، حتى يميز ما يمكن أن يكون من كلامه ﷺ مما لا يمكن أن يقوله .

ويمكن حصر علل المتن في ستة أجناس نذكرها باختصار :

أحدها : إدخال متن في متن ، وكذا إدراج لفظة أو جملة في الحديث و هي ليست منه .

١ - معرفة علوم الحديث للحاكم (١١٣ - ١١٩) ، و محاسن الاصطلاح للبلقيني (١٩٨ - ٢٠٣) ، وتدريب للسيوطي (٢٥٨ - ٢٦١) ، و الباعث الحثيث لأحمد شاکر (٦٢ - ٦٣)

الثاني : من روى بالمعنى و هو غير حافظ للغات العرب ، فأحال المعنى و غيره، و سواء كان التغيير كلياً أو جزئياً.

الثالث : التحريف في ألفاظ الحديث نتيجة روايته مغلوطاً، ثم بنى عليه ما يغيره .

الرابع : تضعيف حديث الراوي إذا روى ما يخالف رأيه .

الخامس : أحاديث رويت عن الصحابة ، و الصحيح عنهم رواية ما يخالفها .

السادس : إضافة بعض الأقوال إلى النبي ﷺ التي لا تشبه كلام النبوة، سواء روايات الزهاد أو الفقهاء.^(١)

كيف تُعرف العلة .

معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها وأشدّها غموضاً ، و هو علم برأسه غير الصحيح و الضعيف ، و إنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب ، لذلك لم يتكلم فيه إلا الجهابذة من صيارفة هذا الفن .

قال الحاكم : " إن الصحيح لا يعرف بروايته فقط و إنما يعرف بالفهم و الحفظ وكثرة السماع وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة ليظهر ما يخفى من علة الحديث ، فإذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير محرّجة في كتابي الإمامين البخاري ومسلم لزم صاحب الحديث التنقيير عن علته ومذاكرة أهل المعرفة به لتظهر علته." ^(٢)

و قال أيضا : " إنما يعلّ الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل فإن حديث المجروح ساقط واه وعلّة الحديث تكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علّة فيخفى عليهم علمه فيصير الحديث معلولا والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير . " ^(٣)

١ - الحديث المعلل لخليل إبراهيم ملا خاطر (ص ٢٤) .

٢ - معرفة علوم الحديث للحاكم (٥٩ - ٦٠) .

٣ - المصدر السابق (١١٢ - ١١٣) .

وطريقة النقاد في هذا الشأن أن يجمعوا أحاديث الباب وينظروا في اختلاف رواته ويرجحون بينهم حسب مراتبهم في الحفظ و الإتقان و الكثرة و الاختصاص بالشيخ... قال الخطيب : "والسبيل إلى معرفة علّة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط ."^(١) وتدرُّكُ العلّة بتفرد الراوي ، وبمخالفة غيره له ، مع قرائن تنضمُّ إلى ذلك ^(٢)

أسباب العلة :

تقع العلة في أحاديث الثقات لأسباب كثيرة يرجع غالبها إلى الوهم و الغفلة و عدم التيقظ ، وعدم الدقة و الضبط ، إضافة إلى العوارض البشرية و النفسية التي منها :

١ . خفّة الضبط و كثرة الوهم مع بقاء العدالة .

قال ابن رجب عند ذكره أقسام الرواة: "... و قسم رابع : وهم أيضاً أهل صدق وحفظ ، ولكن يقع الوهم في حديثهم كثيراً ، لكن ليس هو الغالب عليهم ."^(٣) ثم ذكر أن مذهب أكثر أهل الحديث الرواية عن هؤلاء .

٢ . من ضعّف حديثه في بعض الأوقات دون بعض، كالثقات الذين خلّطوا في آخر عمرهم ، كمن عمي في آخر عمره وكان لا يحفظ جيداً، أو كان يقبل التلقين، أو احترقت كتبه أو ضاعت فحدث من حفظه فوهم. و يلتحق بهم قوم ثقات لهم كتب صحيحة و في حفظهم شيء فكانوا يحدثون من حفظهم أحياناً فيغلطون و يحدثون أحياناً من كتبهم فيضبطون .

٣ . من ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض . و هو أنواع :

- من حدث في مكان لم يكن معه فيه كتبه فخلّط ، و حدث في مكان آخر من كتبه فضبط ، أو من سمع في مكان من شيخ فلم يضبط عنه و سمع منه في موضع آخر فضبط ، كمعمر حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير ، وحديثه باليمن جيد .

١ - الجامع لأخلاق الراوي و آداب السامع للخطيب البغدادي (٢ / ٢٩٥) .

٢ - شرح التبصرة للعراقي (ص ٨٧) ، و تدريب الراوي للسيوطي (١/ ٢٥٢) ، و توضيح الأفكار للصنعاني (١/ ٢٧) ، و الروض الباسم لابن الوزير (٢/ ٢١٧) ، و قواعد التحديث للقاسمي (ص ١٠٧) .

٣ - شرح علل الترمذي لابن رجب (ص ٣٩ - ٤٠) .

● من حدّث عن أهل مصر أو إقليم فحفظ حديثهم ، و حدث عن غيرهم فلم يحفظ ، كإسماعيل بن عيَّاش الحمصي إذا حدث عن الشاميين فحديثه جيد ، و إذا حدث عن غيرهم فحديثه مضطرب .

● من حدّث عنه أهل مصر أو إقليم فحفظوا حديثه ، وحدّث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه كزهير بن محمد الخرساني رواية أهل البصرة عنه مستقيمة - وما خرج عنه في الصحيح فمن روايتهم عنه - وأهل الشام يروون عنه روايات منكرة .

٤. قوم ثقّات في أنفسهم لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف لعدم ضبطهم له ، بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم فإنه صحيح مضبوط محفوظ . كحماد بن سلمة البصري فإنه أثبت حديثا عن ثابت ، وعلي بن زيد ، وعمار بن أبي عمار و حميد ، بينما رواياته عن قيس بن سعد ، وداود بن أبي هند و قتادة و الجريري ففيها اختلاف و ضعف.

٥. قصر صحبة الشيخ، و إن كان معدوداً من أصحابه ،لأنه لم يلقه إلا فترة قصيرة، فلم يحكم رواياته ومسموعاته، كما هو الحال في سفيان بن حسين - و هو من أصحاب الزهري - قال ابن معين : هو عن غير الزهري أثبت منه عن الزهري ، إنما سمع من الزهري بالموسم ، يعني لم يصحبه و لم يجتمع به غير أيام الموسم .

٦. من إذا جمع الشيوخ وقع في حديثه الضعف بخلاف ما إذا أفردهم . قال شعبة لابن عليّة : إذا حدثك عطاء بن السائب ، عن رجل واحد فهو ثقة ، و إذا جمع فقال : زاذان ، و ميسرة و أبو البختري فاتقه كان الشيخ قد تغير .

ولم يخرج البخاري في صحيحه عن حماد بن سلمة لأنه كان يجمع بين جماعة من أصحاب أنس فيقول: حدثنا قتادة، و ثابت، و عبد العزيز بن صهيب عن أنس، و ذلك لأنه إذا جمع بين حديث جماعة في سياق واحد فالظاهر أن لفظهم لم يتفق ، فلا يقبل هذا الجمع إلا من حافظ متقن لحديثه يعرف اتفاق شيوخه و اختلافهم ، كالزهري في حديث الإفك وغيره.

٧. من حدث عن ضعيف و سماه باسم ثقة لتشابه الأسماء و عدم التفريق بين الاثنين كما هو الحال في رواية زهير بن معاوية عن واصل بن حيان ، عن ابن بريدة ، عن أبيه ، فانقلب على زهير اسم صالح بن حيان فقال : واصل إنما يروي عن صالح بن حيان فسماه واصلًا

وهو لم يسمع من واصل بن حيان و لم يدركه إنما سمع من صالح بن حيان القرشي و هو ضعيف ، بينما واصل ثقة .

٨. من روى عن المجروحين ، فسماهم أو كناهم بأسماء أو كنى أو ألقاب يتوهم أنه إسم أو كنية أو لقب ثقة ، و هذا يدخل في التدليس أيضا كما هو الحال في بقية بن الوليد حيث روى عن زرعة بن عمرو الزبيدي - صاحب الزهري - .

٩. وقد يكون سبب العلة هو التدليس و بيانه أن يسقط المدلس ضعيفا بين ثقتين أو يغير اسمه أو لقبه أو يذكره بما لا يعرف أو بما يشتهه بالثقات و هكذا .

١٠. و قد يكون سبب العلة غير الثقة، و ذلك كمن سمع من ثقة مع ضعيف فأفسد حديثه و هو لا يشعر، أو كمن أبتلي بمن يقرأ على الشيخ على غرة فيُحرف ويغير ويزيد أو ينقص من غير انتباه الشيخ، ومن يدسّ في كتب الثقات ما ليس منهم أو يملئ إملاء سيئا وهكذا

٩٣

١١. و قد يكون سبب العلة اختصار الحديث أو روايته بالمعنى ، علما بأن الجمهور يجوزون رواية الحديث بالمعنى شريطة أن يكون الراوي عالما بالعربية و بما يحيل المعنى .

١٢. أضف إلى ذلك أن الوهم لا يخلو منه إنسان مهما كان حافظاً أو ضابطاً أو إماماً ، وما من إمام إلا وقد استدرك عليه وهم في متن حديث أو رجل في سنده .

وسائل الكشف عن العلة :

علم علل الحديث هو علم له أصول وضوابط يعتمد عليها الناقد الخبير ، وليس هو بكهانة و لا رجماً بالغيب إلا عند الجاهل الذي لا يستطيع إدراك حقيقة هذا العلم، فهو علم ناتج عن جملة وسائل يحصلها الناقد خلال مشواره العلمي نذكرها.

- معرفة من يدور عليه الإسناد من الرواة :

في مختلف البلاد لأن ذلك يعطي صورة واضحة للأسانيد المعروفة والشاذة والمنكرة، ومن اعتنى بهذا الموضوع الحافظ الكبير علي بن المديني حيث قال : نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة ، الزهري وعمرو بن دينار وقتادة ويحيى بن أبي كثير وأبي إسحاق - يعني الهمداني -

وسليمان الأعمش ، ثم صار علم هؤلاء الستة إلى أصحاب الأصناف فممن صنف من أهل الحجاز: مالك بن أنس وابن جريج و محمد بن إسحاق وسفيان بن عيينة ، ومن أهل البصرة : شعبة وسعيد بن أبي عروبة وحماد بن سلمة ومعمرو وأبو عوانة، ومن أهل الكوفة سفيان الثوري ، ومن أهل الشام الأوزاعي، ومن أهل واسط هشيم : ثم صار علم هؤلاء الإثني عشر إلى ستة ، إلى يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي و وكيع بن الجراح ويحيى بن أبي زائدة ويحيى ابن آدم وعبد الله بن المبارك .^(١)

- معرفة أحوال الرواة :

١/ معرفة وفيات الرواة ومواليدهم . إذ بمعرفة الولادة والوفاة يتضح صلة التلميذ بالشيخ ، وإمكانية اللقي والمعاصرة ، وبمعرفة ذلك ينكشف زيف كثير ممن ادعى السماع. خاصة وأنا نجد أئمة الحديث ممن كتبوا في الرجال نصّوا على ولادة الرواة ووفياتهم-ولو تقريباً-لأهمية هذا النوع .

٢/ معرفة أوطان الرواة، وهذا مهم جداً أيضاً، لأنه كما قال الحاكم : " قد زلق فيه جماعة من كبار العلماء بما يشبه عليهم فيه "^(٢)، فمعرفة بلدان الرواة وأوطانهم ومحالّ إقامتهم مما اعتنى به العلماء عناية فائقة . فتراهم يقولون : فلان المكي ثم المدني...وهكذا . قال أبو حاتم : "تعجبت من غفلة أبي نعيم الفضل بن دكين ، حيث جعل يزيد بن خصيفة في الكوفيين- وهو مدني- وأدخل عمرو بن يحيى المازني في الكوفيين- وهو مدني- وجعل عثمان البتي في الكوفيين و هو بصري."^(٣)

٣/ معرفة شيوخ وتلاميذ الرواة، لأن في ذلك كشفاً في الأسانيد، في الاتصال، والانقطاع والتدليس، فيعرف من روى عنه،ومن تحمل وهكذا ، انظر إلى علي بن المديني وهو يقول : سمع الحسن البصري من عثمان بن عفان-وهو غلام- يخطب ، ومن عثمان بن أبي العاص ،

١ - الجرح و التعديل لابن أبي حاتم (١/ ٢٣٤) .

٢ - معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ١٩٠) .

٣ - مقدمة الجرح و التعديل لابن أبي حاتم (ص ٣٥٥) .

ومن أبي بكرة. ولم يسمع من عمران بن حصين شيئاً، وليس بصحيح،... الحسن لم يسمع من ابن عباس، ولا رآه قط، كان ابن عباس بالبصرة. ^(١)

٤/ معرفة الثقات ودرجاتهم ومراتبهم وضبطهم، وأئتهم الذي يقدم عند الاختلاف، وقد قسم علماء الحديث - نتيجة الاستقراء والتتبع - الرواة عن كل إمام، ومن هو أوثقهم ومن هو أخفهم ومن الذي يقدم عند الاختلاف. فمثلاً: شعبة و هشام الدستوائي وسعيد بن أبي عروبة يُقدمون في قتادة على حماد بن سلمة و همام وأبان بن العطار والأوزاعي. ^(٢) وحامد بن زيد أثبت في أيوب من إسماعيل ابن عليّة و قيل العكس. ^(٣)

٥/ معرفة المتشابه من الأسماء والكنى والألقاب، وإذا كان من اشتبه اسمهما لا يضرّ فيما إذا اتحد أحدهما و تقاربت وفاتهما مع ضبطهما و عدالتهما، فإنه يضرّ فيما إذا اختلفت شيوخيها و أسانيدهما و خصوصاً إذا اختلف ضبطهما و عدالتهما.

فإذا اتفق الاسمان و أحدهما ثقة و الآخر ضعيف: كصالح بن حيان القرشي، و صالح بن حيان المعروف بجي، فالأول ثقة أخرج له البخاري و الثاني ضعيف، فاشتبهت على بعض الحفاظ فظن أن البخاري أخرج للضعيف و ليس الأمر كذلك.

- جمع الطرق :

قال الإمام أحمد: "الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه." و قال ابن المديني: "الحديث إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه." ^(٤) إذ لا يمكن للناقد أن يعرف علة حديث إلا إذا جمع رواياته و قارن بين الرواة و مروياتهم، و هذا هو عمل الأئمة الكبار لم يكونوا يهجمون على الحديث مباشرة، ويحكمون عليه جزافاً، بل يحتاطون حتى يصلوا إلى نتيجة لا يبقى معها شك أو احتمال للوهم و الغلط إلا في القليل النادر.

١ - العلل لابن المديني (ص ٥٤).

٢ - شرح علل الترمذي لابن رجب (ص ٢٠٣).

٣ - المصدر السابق (ص ٢٠٦).

٤ - الجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي (٢ / ٢١٦).

أهمية علم علل الحديث .

لقد احتلّ علم علل الحديث مرتبة عالية عند العلماء النقاد ، لما أولوه من العناية القصوى والاهتمام البالغ .

قال عبدالرحمن بن مهدي: " لأنّ أعرف علّة حديثٍ -هو عندي- أحب إليّ من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي " (١)

قال الحاكم : معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم . " (٢)

وقال الخطيب البغدادي: "معرفة العلل أجل أنواع علم الحديث . " (٣)

وقال ابن الصلاح: "اعلم أنّ معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها. " (٤)

و لقد وصل إلى درجة من العناية حتى صار علماً قائماً بذاته دون سائر علوم الحديث ، قال الحاكم : " معرفة علل الحديث وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل " (٥)

و صدق، فعلم العلل أوسع علوم الحديث وأدقها وأخفها وأهمها ، من أجل ذلك لم يتكلم فيه إلا الجهابذة الكبار الذين جمعوا بين الحفظ و الفهم و المعرفة و طول الممارسة والتفرغ لهذا الشأن .

قال الإمام مسلم : " واعلم رحمك الله أن صناعة الحديث ، ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم إنما هي لأهل الحديث خاصة لأنهم الحفاظ لروايات الناس العارفين بها دون غيرهم . إذ الأصل الذي يعتمدون لأديانهم السنن والآثار المنقولة ، من عصر إلى عصر من لذن النبي ﷺ إلى عصرنا هذا فلا سبيل لمن نابذهم من الناس و خالفهم في المذهب، إلى معرفة الحديث ومعرفة الرجال من علماء الأمصار فيما مضى من الأعصار، من نقل الأخبار وحمال

١ - علل الحديث لابن أبي حاتم (٣٨٧/١) . و الجامع لأخلاق الراوي للخطيب (٢٩٤/٢).

٢ - معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ١١٩).

٣ - الجامع لأخلاق الراوي (٢٩٤/٢) .

٤ - علوم الحديث (ص ٩٥).

٥ - معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ١١٢) .

الآثار. وأهل الحديث هم الذين يعرفونهم ويميزونهم حتى ينزلوهم منازلهم في التعديل والتجريح". (١)

وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاح: " وإنما يضطلع بذلك - أي علم علل الحديث - أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب. " (٢)

وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّة - عن أهل الحديث أنهم -: يضعفون من حديث الثقة الصدوق الضابط أشياء تبين لهم أنه غلط فيها بأمور يستدلون بها ويسمون هذا "علم علل الحديث" وهو من أشرف علومهم بحيث يكون الحديث قد رواه ثقة ضابط وغلط فيه. " (٣)

وَقَالَ ابْنُ رَجَب: " ذكرنا فيما تقدم في كتاب العلم شرف علم العلل وعزته، وأن أهله المتحقيقين به أفراد يسيرة من بين الحفاظ وأهل الحديث. " (٤)

وَقَالَ ابْنُ حَجَر: ... ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن؛ كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبه، وأبي حاتم، وأبي زرعة. " (٥)

٩٧

و تكمن دقة هذا الفن في كونه يعالج الأخطاء الخفية التي لا تظهر إلا بالجمع والفحص والمقارنة و أعمال القرائن مع ما ينبغي لصاحبه من الذكاء و الفهم و المعرفة و الحفظ ، وتكمن خطورته في كونه يعالج أخطاء الرواة الثقات الذين يقلّ منهم الخطأ و ينذر منهم الوهم ، لأن تخطيط الثقات ليست بالأمر الهين ، و لا بد فيها من الحجة و البينة ، و إلا وقع صاحبه في رد الأحاديث الصحيحة كفعل أهل الأهواء .

و يمكنك بعد هذا الطرح أن تتخيل مقدار الضرر على الدين ، الذي كان سينجم لولا وجود هذا الفن و وجود أهله القائمين به.

فلولا أن الله سخر هؤلاء الحفاظ لعمل الناس بالضعيف و لاختلطت الأحاديث المروية على الوهم و الخطأ بالأحاديث المستقيمة .

١ - التمييز لمسلم بن الحجاج (ص ٢١٨) .

٢ - علوم الحديث (ص ٩٥).

٣ - مجموع الفتاوى (٣٥٢/١٣) .

٤ - شرح العلل لابن رجب (ص ٨٥) .

٥ - نزهة النظر لابن حجر (ص ١٢٣) .

فالخطأ واقع لا محالة ولا يسلم منه أحد مهما كانت درجته في الحفظ و منزلته في الإتقان.

قال الترمذي: "لم يسلم من الغلط والخطأ كبير أحد من الأئمة مع حفظهم .

وقال ابن معين : من لم يخطئ فهو كذاب .

وقال أيضا : لست أعجب ممن يحدث فيخطئ ، وإنما أعجب ممن يحدث فيصيب ! .

وقال ابن المبارك : ومن يسلم من الوهم ؟.

وقد وهمت عائشة جماعة من الصحابة في رواياتهم للحديث وقد جمع بعضهم جزءاً في ذلك

و وهّم سعيد بن المسيب ابن عباس في قوله : تزوج النبي ﷺ ميمونة وهو محرم .

وقال البرذعي: شهدت أبا زرعة ذكر عبد الرحمن بن مهدي ومدحه وأطنب في مدحه ، وقال

: وهم في غير شيء ، ثم ذكر عدة أسماء صحفها ، وقال: قال: عن سماك عن عبد الله بن

ظالم ، وإنما هو مالك بن ظالم.^(١)

فلما كان الخطأ واقعاً لا محالة ، كان الاحتياط له واجباً لا مفر . و لقد ضرب الأئمة

المتقدمون في هذا المضمار أروع الأمثلة حتى أن الناظر في عملهم ليعجب و يشتدّ دهشه .

وانظر هذه القصة كمثال على ذلك "قال عبد الرحمن بن مهدي : كنت عند أبي عوانة

فحدث بحديث عن الأعمش ، فقلت : ليس هذا من حديثك . قال : بلى . قلت : لا .

قال : بلى . قلت : لا . قال : يا سلامة هات الدرج ، فأخرجت فنظر فيه فإذا ليس

الحديث فيه . فقال : صدقت يا أبا سعيد ، فمن أين أتيت ؟ قلت : ذُكرت به وأنت

شاب ، فظننت أنك سمعته." "وقد أنكر مرة يحيى بن معين على علي بن عاصم حديثاً

وقال : ليس هو من حديثك إنما ذُكرت به ، فوقع في قلبك ، فظننت أنك سمعته ولم تسمعه

وليس هو من حديثك." ^(٢) فيا لله من يستطيع مثل هذا غير هؤلاء ، والله لولا علمنا بجلالة

هؤلاء الأئمة وورعهم و حفظهم لقلنا إنه ضرب من الكهانة و قبس من السحر، لذاك قال

ابن مهدي : إنكارنا الحديث ، عند الجهال كهانة ."

١ - شرح العلل لابن رجب (٦٠ - ٦١) .

٢ - المصدر السابق (ص ١١٢) .

و قال أبو حاتم: "مثل معرفة الحديث كمثل فص ثمنه مائة دينار ، وآخر مثله على لونه ، ثمنه عشرة دراهم."

قال أحمد بن صالح: "معرفة الحديث بمنزلة معرفة الذهب والشبه فإن الجوهر إنما يعرفه أهله ، وليس للبصير فيه حجة. إذا قيل له كيف؟ قال: إن هذا بائن. يعني: الجيد أو الرديء." ^(١) وقال ابن القيم ^(٢): "وكذلك نقد أهل الحديث فإنه يمر إسناد ظاهر كالشمس على متن مكذوب فيخرجه ناقدهم كما يخرج الصيرفي الزغل من تحت الظاهر من الفضة." ^(٣)

وإنما شبه نقد الحديث بنقد الدراهم لما فيه من الصعوبة على غير المتمرس الذي لم يلزم هذا الفن مدة طويلة ، و لما فيه من الضرر على العامي إذا لم يرجع فيه إلى أهله . بل إن من صعوبته ما قد يخفى أحيانا حتى على الناقد الجهد فلا يصل إليه إلا بعد زمن. قال علي بن المديني: "ربما أدركتُ علّة حديثٍ بعد أربعين سنة." ^(٤)

وقال الخطيب البغدادي: "فمن الأحاديث ما تخفى علته فلا يوقف عليها إلا بعد النظر الشديد، ومضي الزمن البعيد." ^(٥)

أو يسأل عنه من هو أعلم منه بهذا الشأن .

قال الأوزاعي: "كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم الزائف ، فما عرفوا منه أخذنا به وما أنكروا تركنا." ^(٦)

١ - علل الحديث لابن أبي حاتم (١ / ٣٨٩) .

٢ - ابن قيم الجوزية: محمد بن أبي بكر بن أيوب الزُّرْعِي، شمس الدين أبو عبد الله الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية . كان أبوه قيماً على المدرسة الجوزية بدمشق فعرف بذلك . شارك في فنون كثيرة ، وأكثر من التصنيف . ولازم شيخ الإسلام ابن تيمية حتى مات، كان لا يخرج عن أقواله، وسجن معه في قلعة دمشق . من تصانيفه: "إعلام الموقعين" و " زاد المعاد " و " الطرق الحكيمة " و " شفاء العليل " و " مفتاح السعادة " و غيرها مات سنة ٧٥١

[انظر: ذيل طبقات الحنابلة ١ / ٣٥٠، شذرات الذهب ٦ / ١٦٨، الدرر الكامنة ٣ / ٤٠٠، البدر الطالع ٢ / ١٤٣]

٣ - مدارج السالكين لابن القيم (ص ٧٠٥) .

٤ - الجامع لأخلاق الراوي (٢ / ٢٥٧) .

٥ - المرجع السابق (٢ / ٢٥٧) .

٦ - المحدث الفاصل للرامهرمزي (ص ٣١٨) .

عناية المتقدمين بالعلل .

إن المتقدمين هم أهل السبق في هذا المضمار ، الذين حفظوا الآثار ، و نقدوا الأخبار، وتعنّوا الأسفار، و جابوا المفاوز و القفار، و واصلوا الليل بالنهار، قوم طلب الحديث شهوتهم ، ومعرفة رواته حُجَّتْهم ، وكتابتهم حرفتهم ، و معرفة علله بغيتهم ، مع ما خصَّهم الله به من الحفظ والفهم ، و الإطلاع و النّهم ، مع الورع و التقوى ، و إثثار الآخرة على الأولى. فكيف لا يحصل لهم معرفة صحيحة من سقيمهم وهم صيارفته ؟ ، أم كيف لا يكتشفون علله و هم أطباؤه ؟ وانظر إلى حالهم ، تُدرك حقيقة منازلهم .

قال علي بن المديني : "سنة كادت تذهب عقولهم عند المذاكرة يحيى (القطان) وعبد الرحمن (ابن مهدي) و وكيع^(١) وابن عيينة وأبو داود(الطياليسي) وعبد الرزاق^(٢) .

قال علي : من شدة شهوتهم له . " (٣)

و قال أحمد بن عقبة سألت يحيى بن معين: كم كتبت من الحديث يا أبا زكريا ؟ قال: كتبت بيدي هذه ستمائة ألف حديث . قال أحمد : وإني أظن أن المحدثين قد كتبوا له بأيديهم ستمائة ألف وستمائة ألف . " (٤)

١ - وكيع : بن الجراح بن مليح الإمام الحافظ محدث العراق أبو سفيان الرؤاسي الكوفي ولد سنة ١٢٩ . قال يحيى بن يمان: لما مات سفيان جلس وكيع موضعه وقال القعني كنا عند حماد بن زيد فلما خرج وكيع قالوا: هذا راوية سفيان فقال: هذا إن شئتم أرجح من سفيان. قال يحيى بن معين: وكيع في زمانه كالأوزاعي في زمانه. وقال أحمد: ما رأيت أوعى للعلم ولا أحفظ من وكيع وقال يحيى: ما رأيت أفضل منه يقوم الليل ويسرد الصوم مات سنة ١٩٧

[تهذيب الكمال: ١٤٦٣/٣. التاريخ الكبير: ١٧٩/٨. سير أعلام النبلاء: ١٤٠/٩، الجرح والتعديل: ١٦٨/٩.]

٢ - عبد الرزاق : بن همام بن نافع الصنعاني حافظ كبير صاحب تصانيف: رحل في تجارة إلى الشام ولقي الكبار. أخذ عنه أحمد وإسحاق وابن معين والذهلي وأقرانهم . وكان يقول: جالست معمرا سبع سنين. قال أحمد: كان عبد الرزاق يحفظ حديث معمرا. ونقموا عليه التشيع، وما كان يغلو فيه بل كان يحب عليا عليه السلام ويبغض من قاتله، وقد قال سلمة بن شبيب: سمعته يقول : والله ما انشرح صدري قط أن أفضل عليا على أبي بكر وعمر. مات ٢١١

[انظر: التاريخ الكبير: ١٣٠/٦. الجرح والتعديل ٢٠٤/٦. تهذيب الكمال ٨٢٩/٢. سير أعلام النبلاء ٥٦٣/٩.]

٣ - الجامع لأخلاق الراوي و آداب السامع للخطيب البغدادي (١٦٧ / ٢).

٤ - المصدر السابق بنفس الصفحة .

"سئل أبو زرعة إن رجلاً حلف بطلاق امرأته أن أبا زرعة يحفظ من ظهر قلبه مائة ألف حديث فلم يجبه عن ذلك فذهب الرجل إلى أبي حاتم فسأله فقال أبو حاتم هذا باب الطلاق . ارجع إلى أبي زرعة فأخّ عليه ففعل الرجل فقال أبو زرعة أيها الرجل ما عددته ولكن ما في بيتي سواد على بياض إلا وأحفظه فقال أبو حاتم للرجل ففي بيت أبي زرعة أكثر من مائة ألف ومائة ألف ومائة ألف اذهب فأنت بارّ في يمينك ، وقيل لأبي زرعة من رأيت من المشايخ المحدثين أحفظ. فقال أحمد بن حنبل حزر كتبه اليوم الذي مات فيه فبلغ اثني عشر حملاً ما على ظهر كتاب منها حديث فلان ولا في بطنه نا فلان وكل ذلك كان يحفظه من ظهر قلبه ."^(١)

و قال سعيد بن عمرو البردعي يوماً لأبي زرعة: يا أبا زرعة أنت أحفظ أم أحمد بن حنبل ؟ قال: بل أحمد بن حنبل قال: وكيف علمت ذاك؟ قال: وجدت كتب أحمد بن حنبل ليس في أوائل الأجزاء ترجمة أسماء المحدثين الذين سمع منهم فكان يحفظ كل جزء ممن سمع وأنا فلا أقدر على هذا."^(٢) يرحم الله أبا زرعة و من يقدر على مثل هذا ؟ غير ذلك الفصل .

و إذا كان علم العلل أغمض العلوم وأدقّها ، لكون العلة تقع في حديث الحفاظ الثقات فإن الكشف عن هاته العلة إنما مرجعه إلى الحفظ و الفهم و المعرفة لا غير . لذلك فإن من لا يفقه عمل النقاد قد يرميهم بالتناقض ، لكونهم يوثقون الراوي ثم يردون بعض أحاديثه ، أو يرميهم بالكهانة وادعاء الغيب لكونهم يُحطّئون بعض الرواة و لم يروهم أو يسمعون منهم.

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول : قال عبد الرحمن بن مهدي : إنكارنا الحديث ، عند الجهال كهانة."^(٣)

و قال نعيم بن حماد: " قلت لعبد الرحمن بن مهدي كيف تعرف صحيح الحديث من غيره؟ قال كما يعرف الطبيب المجنون ."^(٤)

١ - الجامع لأخلاق الراوي و آداب السامع للخطيب البغدادي (٢ / ١٦٧) .

٢ - مقدمة الجرح و التعديل لابن أبي حاتم (ص ٢٨٠) .

٣ - علل الحديث لابن أبي حاتم (١ / ٣٨٩) .

٤ - الجامع لأخلاق الراوي للخطيب (٢ / ٢٥٥) . و مقدمة الجرح و التعديل لابن أبي حاتم (ص ٢٥٢)

قال علي بن المديني: "أخذ عبد الرحمن بن مهدي على رجل من أهل البصرة لا أسميه حديثاً، قال فغضب له جماعة. قال فأتوه فقالوا: يا أبا سعيد من أين قلت هذا في صاحبنا . قال فغضب عبد الرحمن بن مهدي : وقال أرايت لو أن رجلاً أتى بدينار إلى صيرفي فقال انتقد لي هذا فقال هو بهرج . يقول له من أين قلت لي انه بهرج ؟ إلزم عملي هذا عشرين سنة حتى تعلم منه ما أعلم ."^(١)

"وسئل أبو زرعة عن الحجة لقوله، فقال : أن تسألني عن حديث ثم تسأل عنه ابن وارة وأبا حاتم وتسمع جواب كل منّا ولا تخبر واحداً منا بجواب الآخر ، فإن اتفقنا فاعلم حقيقة ما قلنا ، وإن اختلفنا فاعلم أنا تكلمنا بما أردنا . ففعل فاتفقوا ، فقال السائل: أشهد أن هذا العلم إلهام .

وسأل بعض الأجلء من أهل الرأي أبا حاتم عن أحاديث ، فقال في بعضها هذا خطأ دخل لصاحبه حديث في حديث ، وهذا باطل وهذا منكر وهذا صحيح، فسأله من أين علمت هذا؟. أخبرك الراوي بأنه غلط أو كذب؟. فقال له: لا ولكني علمت ذلك . فقال له الرجل: أتدعي الغيب؟. فقال : ما هذا ادعاء غيب. قال: فما الدليل على قولك ؟ فقال : أن تسأل غيري من أصحابنا فإن اتفقنا علمت أنا لم نحازف . فذهب الرجل الى أبي زرعة وسأله عن تلك الأحاديث بعينها فاتفقنا فتعجب السائل من اتفاقهما من غير مواطاة فقال له أبو حاتم: أفعلت أنا لم نحازف . ثم قال والدليل على صحة قولنا أنك تحمل دينارا بهرجا إلى صيرفي فإن أخبرك أنه بهرج وقلت له: أكنت حاضراً حين بهرج أو هل أخبرك الذي بهرجه بذلك ؟. يقول لك: لا ولكن علم رزقنا معرفته . وكذلك إذا حملت إلى جوهرى فص ياقوت وفص زجاج يعرف ذا من ذا ونحن نعلم صحة الحديث بعدالة ناقله وأن يكون كلاما يصلح أن يكون كلام النبوة ونعرف سقمه ونكارتة بتفرد من لم تصح عدالته."^(٢)

١ - الجامع لأخلاق الراوي للخطيب (٢ / ٢٥٦) .

٢ - فتح المغيث للسخاوي (٢ / ٦٧) .

الفرق بين المتقدم والمتأخر في معرفة العلل .

لقد تقدم لديك أن علم علل الحديث أدق علوم الحديث و أشدّها صعوبةً و غموضاً ، وذلك لكونه يُعنى بأخطاء الحفاظ الثقات الذين يندر منهم الوهم و الخطأ ، فنقاد الحديث لشدة حفظهم و اطلاعهم و اضطلاعهم ، إذا وُجد مثل هذا الخطأ تنبهوا له ، إما لكون الحديث لا يشبه رواية الحفاظ ، أو لتفرد راويه عن بقية أصحاب الشيخ بزيادة أو حديث و هم أولى بها منه ، أو غير ذلك مما ينقدح في ذهن الناقد أن هذا الحديث خطأ . فهذا العلم إذا تنبّهت ، ليس له علاقة بالجرح و التعديل ، لأنه يعالج أخطاء الثقات و لو أعملنا فيه علم الجرح و التعديل لحكمنا على تلك الأحاديث الخطأ كلها أنها صحيحة .

قال الحاكم : وإنما يعلّ الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل والحجة في التعليل عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير .^(١)

و قال أيضاً: " إن الصحيح لا يعرف بروايته فقط ، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع ، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة ليظهر ما يخفى من علة الحديث . " ^(٢)

و قال البيهقي : " وهذا النوع من معرفة صحيح الحديث من سقيمه لا يعرف بعدالة الرواة وجرحهم وإنما يعرف بكثرة السماع ومجالسة أهل العلم بالحديث ومذاكرتهم والنظر في كتبهم والوقوف على روايتهم حتى إذا شدّ منها حديث عرفه " ^(٣)

قال العلائي : " وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكاً ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهماً غائصاً واطلاعاً حاوياً وإدراكاً لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة ولهذا لم يتكلم فيه إلا

١ - تدريب الراوي للسيوطي (٢٥١/١) .

٢ - معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٥٩) .

٣ - معرفة السنن و الآثار للبيهقي (١/ ١٤٤) .

أفراد أئمة هذا الشأن و حدّاقهم وإليهم المرجع في ذلك لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك والاطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك .^(١)

قال السيوطي^(٢) : "ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل كابن المديني وأحمد والبخاري ويعقوب بن شيبة^(٣) وأبي حاتم وأبي زرعة و الدارقطني ."^(٤)

و لو نظرنا إلى سير هؤلاء لأيقنّا أنّهم قوم خلقوا ليكونوا أئمة هذا الشأن ، و أن المتأخرين في يأس أن يجاروا المتقدمين في هذا المضمار . و إذا أردت أن تعرف الفرق بينهما في معرفة العلل فاسبر شروط هذه المعرفة : من الفهم الغائص والاطلاع الحاوي وإدراك مراتب الرواة والمعرفة الثابتة ثم قارن بين الفريقين أيهما كان أخلق بهذه الأوصاف ، وأشدّ تحريّاً لها ، والله إن مقارنة كهاته لقبيح بنا توهمها فكيف بذكرها ، ألا ترى أن السيف ينتقص قدره إذا قيل إن السيف أمضى من العصى ، فهذا مما يُخجل من التفكير فيه ، فكيف بعرضه للناس ، لأن البون بينهما شاسع ، و المقارنة توحى بالمقاربة ، والحق ما قاله عمرو ابن العلاء : "ما نحن فيمن مضى إلا كبقل في أصول نخل طوال." فحق بالمُتأخِر إذا ذكر المتقدم أن يجبن ويتبلد .

و قد كان ابن المبارك و ما أدراك من ابن المبارك ، ابن المبارك المبارك ينشد :

١ - النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٧٧٧) .

٢ - السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد ، جلال الدين أبو الفضل . أصله من أسبوط ، ونشأ بالقاهرة يتيماً . وقضى آخر عمره ببيته عند روضة المقياس حيث انقطع للتأليف . كان عالماً شافعيّاً مؤرخاً أدبياً . كان من أعلم أهل زمانه بعلم الحديث وفنونه والفقه واللغة . كان سريع الكتابة في التأليف . ولما بلغ أربعين سنة أخذ في التجرد للعبادة ، وترك الافتاء والتدريس وشرع في تحرير مؤلفاته فقاربت خمسمائة مؤلف . مات سنة ٩١١ .

[شذرات الذهب ٥١/٨ ؛ الضوء اللامع ٦٥/٤ ؛ البدر الطالع ٣٢٨/١ ، الاعلام ٧١/٤ ، معجم المؤلفين ١٢٨/٥]

٣ - يعقوب بن شيبة : بن الصلت بن عصفور البصري الحافظ العلامة ، صاحب المسند الكبير المعلن ما صنف مسند أحسن منه ولكنه ما أتمه : كان من كبار علماء الحديث . وثقة الخطيب وغيره . وله دنيا واسعة وتحمل . قال الخطيب نا الأزهرى قال بلغني أنه كان في منزل يعقوب أربعون لحافاً أعدها لمن كان يبيت عنده من الوراقين الذين يبيضون المسند . قال ولزمه على ما خرج منه عشرة آلاف دينار قال : وقيل إن نسخة بمسند أبي هريرة عنه شوهدت بمصر فكانت مائتي جزء . مات سنة ٢٦٢ وقيل ٢٦٥ .

[انظر: تاريخ بغداد ٢٨١ / ١٤ ، البداية والنهاية ٣٥ / ١١ ، سير أعلام النبلاء ٢٥٥ / ٨ ، تذكرة الحفاظ ١٤١ / ٢]

٤ - تدريب الراوي للسيوطي (٢٥١/١) .

لا تعرضن بذكرنا مع ذكرهم ليس الصحيح إذا مشى كالمقعد .

و إن كان و لابد من النطاح ، إذ لم يشفق الوعل على رأسه ، فهذا أحمد يحفظ ألف ألف حديث فمن جاء بعده مثله ؟ و ابن معين يكتب بيديه ستمائة ألف حديث ، و ابن المديني يكتب المسند المعلن ، و أبو زرعة يكتب ويحفظ مائة ألف و مائة ألف و مائة ألف ، و البخاري يحفظ مائة ألف حديث صحيح و مائة ألف حديث ضعيف ... و ذكر حالهم يطول ، ولقد ألفت في سيرهم المطولات و لم تسع وصف حالهم و ما كانوا عليه من الحفظ و العلم و الفهم . فكيف لا يكون هؤلاء صيارفة الحديث ، و إن لم يكن هؤلاء أئمة العلل فمن غيرهم .

قال الذهبي : " وهذا في زماننا يَعْسُرُ نقده على المحدث ، فإن أولئك الأئمة كالبخاري وأبي حاتم وأبي داود ، عاينوا الأصول ، وعرفوا عللها ، وأما نحن فطألت علينا الأسانيد ، وفقدت العبارات المتيقنة ، ويمثل هذا ونحوه دَخَلَ الدَّخْلُ على الحاكم في تَصَرُّفه في (المستدرک) ^(١)

١٠٥

قال ابن حجر : " وبهذا التقرير يتبين عظم موقع كلام الأئمة المتقدمين وشدة فحصهم وقوة بحثهم وصحة نظرهم وتقدمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك والتسليم لهم فيه وكل من حكم بصحة الحديث مع ذلك إنما مشى فيه على ظاهر الإسناد كالترمذي كما تقدم وكأبي حاتم ابن حبان . " ^(٢)

فإذا كان المتأخر عاجزاً أن يكون مثل هؤلاء ، فإن الأليق به ألا يستحي من الإقرار بعجزه ، و ألا ينازع الأمر أهله ، فيتعنن في مخالفتهم ، فيدل على جهله ، بل إن من كمال علمه وفطنته أن يتبع آثار هؤلاء ، ولا يأنف من تقليدهم ، و السير على نهجهم .

قال السخاوي : " فتقليدهم ، والمشي وراءهم وإمعان النظر في تواليهم ، وكثرة محالسة حفاظ الوقت مع الفهم وجودة التصور ، ومداومة الاشتغال ، وملازمة التقوى والتواضع ، يوجب لك (إن شاء الله) معرفة السنن النبوية ولا قوة إلا بالله " ^(٣)

١ - الموقظة للذهبي (ص ٤٦) .

٢ - النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر (٢/ ٧٢٦) .

٣ - فتح المغيث للسخاوي (٢/ ٦٨-٦٩) .

وكيف لا يسعه إتباعهم و قد وسع من هم أعظم شأناً من كل متأخر " فهذا الشافعي مع إمامته يحيل القول على أئمة الحديث في كتبه فيقول: وفيه حديث لا يشبهه أهل العلم بالحديث ^(١)

ولنا في الشافعي أعظم أسوة ، و هو أحد رؤوس المتقدمين ، فلماذا لا نعطي القوس باريها قال ابن حجر: " فمتى وجدنا حديثاً قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم بتعليقه ، فالأولى اتباعه في ذلك كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه . " ^(٢)

فهذا لو كان إماماً واحداً ، فكيف لو كانوا كثرة ، فكيف لو أجمعوا على حكم معين . قال ابن كثير ^(٣) : " أما كلام هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشأن فينبغي أن يؤخذ مسلماً من غير ذكر أسبابه ، وذلك للعلم بمعرفتهم ، وإطلاعهم ، واضطلاعهم في هذا الشأن ، واتصفوا بالإنصاف والديانة ، والخبرة والنصح ، لا سيما إذا أطبقوا على تضعيف الرجل أو كونه متروكاً أو كذاباً ، أو نحو ذلك . فالحدث الماهر لا يتخالجه في مثل هذا وقفة في مواقفهم ، لصدقهم وأمانتهم ونصحهم " ^(٤)

أما إذا اختلفوا فإنه يحق للمتأخر في هذه الحال أن يرجح من أقوالهم ما يراه مقارباً للصواب قال العلائي : " فمتى وجدنا في كلام أحد من المتقدمين الحكم به كان معتمداً لما أعطاهم الله من الحفظ الغزير وإن اختلف النقل عنهم عدل إلى الترجيح . " ^(٥)

١٠٦

١ - النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر (٧١١/٢) .

٢ - المصدر السابق (٧١١/٢) .

٣ - ابن كثير: إسماعيل بن عمر بن كثير عماد الدين أبو الفداء الدمشقي الشافعي: الإمام المحدث الحافظ ذو الفضائل ولد سنة ٧٠٠ ، وسمع الحجار وطبقته وتخرج بالمزي ولازمه وبرع ، قال الذهبي في المختص: الإمام المفتي المحدث البارعة ثقة متفنن محدث متقن ، وقال ابن حجر: كان كثير الاستحضار وسارت تصانيفه في البلاد في حياته وانتفع به الناس بعد وفاته ، له التفسير الذي لم يؤلف على نمطه مثله والتاريخ و"تخریج أحاديث مختصر ابن الحاجب" جامع المسانيد و"اختصار علوم الحديث" و"طبقات الشافعية" وغير ذلك ، مات سنة ٧٧٤ .

[الدرر الكامنة ١/ ٣٧٣ ، ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي ٢٣٩ ، شذرات الذهب ٦/ ٢٣١ ، البدر الطالع ١/ ١٥٣]

٤ - الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لأحمد شاكر (ص ٧٩) .

٥ - فتح المغيث للسخاوي (١٠٢/٢) .

المبحث الثالث : معرفة الرواة .

❖ معرفة الرواة .

❖ أهمية معرفة الرواة .

❖ الفرق بين المتقدم والمتأخر في معرفة الرواة .

معرفة الرواة .

تعريف الرواية :

لغة : روى الحديث والشَّعْرَ يَرْوِيهِ روايةً وَتَرَوَّاهُ ، قال الجوهرى رَوَيْتُ الحديثَ والشَّعْرَ روايةً فَأَنَا رَاوٍ في الماء والشَّعْرَ.^(١) والرُّوَاةُ هم الذين يأتونهم بالماء. فالأصل هذا، ثمَّ شَبَّه به الذي يأتي القومَ بِعِلْمٍ أو خَبَرٍ فيرويه، كأنَّه أتاهم بِرَبِّهِمْ من ذلك.^(٢)

اصطلاحاً : حمل الحديث ونقله، وإسناده، إلى من عُزِّي إليه، بصيغة من صيغ الأداء.^(٣)

معرفة الرواة اصطلاحاً: لم أجد تعريفاً اصطلاحياً خاصاً لمعرفة الرواة ، اللهم إلا ما كتبه المعلمي مقدمةً لكتاب الجرح والتعديل ، انتقيت منه ما يصلح أن يكون كذلك :

قال المعلمي : " يحتاج _ أي المحدث _ إلى أن يعرف أحوال الراوي متى ولد ؟ وبأي بلد ؟ وكيف هو في الدين والأمانة والعقل والمروءة والتحفظ ؟ ومتى شرع في الطلب ؟ ومتى سمع ؟ وكيف سمع ؟ ومع من سمع ؟ وكيف كتبه ؟ ثم يعرف أحوال الشيوخ الذين يحدث عنهم وبلدانهم ووفياتهم وأوقات تحديثهم وعاداتهم في التحديث، ثم يعرف مرويات الناس عنهم ويعرض عليها مرويات هذا الراوي ويعتبرها بها، إلى غير ذلك مما يطول شرحه، ويكون مع ذلك متيقظاً، مرهف الفهم، دقيق الفطنة، مالكا لنفسه، لا يستميله الهوى ولا يستغفزه الغضب، ولا يستخفه بادر ظن حتى يستوفى النظر ويبلغ المقر، ثم يحسن التطبيق في حكمه فلا يجاوز ولا يقصر. وهذه المرتبة بعيدة المرام عزيزة المنال لم يبلغها إلا الأفاضل.^(٤)

و من تمام الفائدة أن ننبه هاهنا على أن هناك فرقاً بين جرح الرواة و تعديلهم و بين معرفة الرواة ، فمعرفة الرواة تقتضي معرفة أسماءهم وكنائهم و ألقابهم ، والفرق بين المتشابه منهم ،

١ - لسان العرب لابن منظور (٣٤٥/١٤) .

٢ - مقاييس اللغة لابن فارس (٣٧٥/٢) .

٣ - تدريب الراوى للسيوطي : (ص ٩) .

٤ - مقدمة تحقيق كتاب الجرح والتعديل للمعلمي (صفحة ت، ج) .

ومواليدهم ووفياتهم، وشيوخهم... إلى غير ذلك مما ذكر بعضه في التعريف ، و مراتب الرواة في الجرح و التعديل جزء من معرفة الرواة ، فإن بينهما عمومًا وخصوصًا.

كيف تكون معرفة الرواة :

١. مَعْرِفَةُ أَسْمَائِهِمْ وَ أَلْقَابِهِمْ وَ كُنَاهُمْ : وما قد يتشابه فيه الرواة من ذلك، وهذا الأمر له أهمية بالغة في مَعْرِفَةِ الاختلافات. ومن خلال مَعْرِفَةِ المتشابه يتنبه الناقد إلى عدم الخلط بَيْنَ الرُّوَاةِ إِذْ قَدْ تَتَّفَقَ الْأَسْمَاءُ وَيَخْتَلِفُ الشَّخْصُ وَعَدَمُ الْمَعْرِفَةِ وَالتَّمْيِيزُ يُؤَدِّي إِلَى الْخَلْطِ .

٢. مَعْرِفَةُ وفياتهم ومواليدهم : بمعرفة الولادة والوفاة نستطيع معرفة صورة اتصال الراوي بمن أخذ عنهم و من أخذوا عنه ، وبهذه النقطة نتوصل إلى معرفة الانقطاع والتدليس والإرسال ... وغيرها من الأوهام .

٣. مَعْرِفَةُ شيوخ الراوي وتلاميذه : وهذه النقطة أيضا تكشف لنا المتصل من المنقطع من المدلس . و يستطيع من خلالها أيضا معرفة المتشابه من أسماء الرواة فيفرق بينهما بمعرفة شيوخ كل واحد منهما و تلاميذه .

٤. مَعْرِفَةُ الثَّقَاتِ وَالضَّعَفَاءِ وَالتَّمْيِيزُ بَيْنَ مَرَاتِبِهِمْ وَأَيُّهُمْ يَقْدَمُ عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ ، وهذا الأمر مهم للغاية ، ومن خلاله يتم الترجيح بَيْنَ الرُّوَاةِ ، وهو ما يعرف بمراتب الجرح والتعديل .

٥. مَعْرِفَةُ أَوْطَانِ الرُّوَاةِ : بعض الرُّوَاةِ ضُعِّفَتْ رَوَايَاتُهُمْ عَنْ أَهْلِ مِصْرَ مَعِينَ كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ فَهُوَ ثَبَتَ فِي الشَّامِيِّينَ، ضَعِيفٌ فِي غَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْأَمْصَارِ الْآخَرَى .

إضافة إلى أن بعض الرواة كانوا إذا حدثوا في غير أوطانهم بعيدًا عن أصولهم خلطوا ، "كمعمر بن راشد^(١) ما حدث بالبصرة ففيه اغاليط " قاله أبو حاتم .^(٢)

١ - معمر : بن راشد الإمام الحجة أبو عروة الأزدي أحد الحفاظ الأعلام ، عالم اليمن . قال أحمد: ليس تضم معمرًا إلى أحد إلا وجدته فوقه. وقال يحيى بن معين: هو من أثبت الناس في الزهري. وقال عبد الرزاق كتبت عن معمر عشرة آلاف حديث. قال معمر: طلبت العلم سنة مات الحسن. وسمعت من قتادة ولي أربع عشرة سنة، فما سمعته إذا ذاك كأنه مكتوب في صدري . مات معمر سنة ١٥٣ . وكان أول من صنف باليمن .

[التاريخ الكبير ٣٧٨/٧. الجرح والتعديل ١١٦٥/٨. تهذيب الكمال ١٣٥٥/٣. التذكرة ١٧٨/١. السير ٥/٧ .]

٢ - الجرح و التعديل لابن أبي حاتم (٢٥٧/٨) ، و تهذيب الكمال للمزي (٣٠٩/٢٨) .

معرفة الرواة

وَقَالَ الْحَاكِمُ : الكوفيون إذا رَوَوْا عن المدنيين زَلَقُوا .^(١)

٦. مَعْرِفَةُ السَّابِقِ وَاللَّاحِقِ مِنَ الرُّوَاةِ : وصورته أن يشترك راويان في الرواية عن شيخ معين ، وتتقدم وفاة أحدهما عن الآخر مدة طويلة قد توهم أن في السند انقطاعاً. ومثاله : أبو القاسم الطبراني^(٢) : روى عنه الحافظ ابن عقدة (المتوفى ٣٣٢) وهو من شيوخه ، كما حدث عنه أبو بكر محمد بن عبد الله بن ريدة التاجر (المتوفى ٤٤٠) .^(٣)

٧. لا بد من مَعْرِفَةٍ من اشتهر بآفة معينة من الرواة : كمن اشتهر بالتدليس و الإرسال والاختلاط و سوء الحفظ عن شيخ معين ، و رواية المناكير

مراتب الرواة :

معرفة مراتب الرواة هي زبدة هذا العلم ، و الناقد خلال بحثه عن تفاصيل حياة الرواة إنما يسعى لهذه الغاية ، التي تمكنه من معرفة العدول الذين يؤخذ عنهم من الضعفاء الذين تطرح أحاديثهم ، كما تمكنه من الترجيح بين الرواة عند الإختلاف ، و اكتشاف الخطأ في أحاديث الثقات .

قال ابن أبي حاتم : " ثم احتيج إلى تبيين طبقاتهم ومقادير حالاتهم وتباين درجاتهم ليُعرف من كان منهم في منزلة الإنتقاد و الجهبذة و التنقيير و البحث عن الرجال والمعرفة بهم وهؤلاء هم أهل التزكية والتعديل والجرح . ويعرف من كان منهم عدلاً في نفسه من أهل الثبوت في الحديث والحفظ له والإتقان فيه فهؤلاء هم أهل العدالة .

١ - معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ١١٥) .

٢ - الطبراني : أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي ، الحافظ الإمام العلامة الحجة بقية الحفاظ . ولد سنة ٢٦٠ ، سمع في سنة ٧٣ ، وحدث عن ألف شيخ أو يزيدون . وصنف المعجم الكبير ، والمعجم الأوسط والمعجم الصغير وله كتاب الدعاء في مجلد ، وصنف أشياء كثيرة وكان من فرسان هذا الشأن مع الصدق والأمانة ، قال ابن منده: الطبراني أحد الحفاظ المذكورين ، قال الذكواني: سئل الطبراني عن كثرة حديثه فقال: كنت أنام على البواري ثلاثين سنة . مات سنة ٣٦٠ و قد جاوز المائة سنة بأشهر .

[تذكرة الحفاظ: ٣ / ٩١٢ ، سير أعلام النبلاء ١١٩/١٦ ، طبقات الحفاظ: ٣٧٢ ، شذرات الذهب: ٣ / ٣٠ .]

٣ - تهذيب الكمال للمزي (١٢١/١٦) .

معرفة الرواة

ومنهم الصدوق في روايته الورع في دينه الثبت الذي يهتم أحيانا وقد قبله الجهابذة النقاد فهذا يحتاج بحديثه أيضا.

ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط فهذا يكتب من حديثه الترغيب و الترهيب والزهد و الآداب و لا يحتاج بحديثه في الحلال والحرام . ومنهم من قد ألصق نفسه بهم ودلسها بينهم ممن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال منهم الكذب ، فهذا يترك حديثه ويطرح روايته ويسقط ولا يشتغل به.^(١)

و قال ابن رجب : الرواة ينقسمون أربعة أقسام :

أحدها : من يتهم بالكذب .

والثاني : من لا يتهم لكن الغالب على حديثه الوهم والغلط ، وأن هذين القسمين يترك حديثهم إلا لمجرد معرفته .

والثالث : من هو صادق ويكثر في حديثه الوهم ولا يغلب عليه . وقد ذكرنا الاختلاف في الرواية عنه وتركه .

والرابع : الحفاظ الذي ينذر أو يقل الغلط والخطأ في حديثهم ، وهذا القسم المحتج به بالاتفاق .^(٢)

١ ١ ١

١ - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١ / ٦)

٢ - شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي (ص ٦٠) .

أهمية معرفة الرواة .

تكمن أهمية هذا العلم في كونه وسيلة يُتوصل بها إلى معرفة الصحيح من السقيم ، إذ لا يمكن معرفة ما جاء عن النبي ﷺ صدقاً مما نسب إليه كذباً و زوراً ، إلا بمعرفة أحوال الرواة ، كيف رووا ، و عمن رووا ، و الحكم عليهم حسب منازلهم من العدالة و الضبط .

قال ابن أبي حاتم : " فلما لم نجد سبيلاً إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله ولا من سنن رسول الله ﷺ إلا من جهة النقل والرواية وجب أن نميّز بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والثبت والإتقان منهم ، وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة . ولما كان الدين هو الذي جاءنا عن الله ﷻ وعن رسوله ﷺ بنقل الرواة حق علينا معرفتهم ، ووجب الفحص عن الناقلة والبحث عن أحوالهم ، وثابت الذين عرفناهم بشرائط العدالة والثبت في الرواية مما يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث وروايته ، بأن يكونوا أمناء في أنفسهم ، علماء بدينهم ، أهل ورع وتقوى وحفظ للحديث وإتقان به وثبت فيه ، وأن يكونوا أهل تمييز وتحصيل ، لا يشوبهم كثير من الغفلات ، ولا تغلب عليهم الأوهام فيما قد حفظوه ووعدوه ، ولا يشبه عليهم بالأغلوطات . وأن يعزل عنهم الذين جرحهم أهل العدالة وكشفوا لنا عن عوراتهم في كذبهم وما كان يعترتهم من غالب الغفلة وسوء الحفظ وكثرة الغلط والسهو والاشتباه ، ليعرف به أدلة هذا الدين وأعلامه وأمناء الله في أرضه على كتابه وسنة رسوله ﷺ ، وهم هؤلاء أهل العدالة ، فيتمسك بالذي رووه ، ويعتمد عليه ، ويحكم به ، وتجرى أمور الدين عليه ، وليعرف أهل الكذب تخرصاً ، وأهل الكذب وهماً ، وأهل الغفلة والنسيان والغلط ورداءة الحفظ ، فيكشف عن حالهم وينبأ عن الوجوه التي كان مجرى روايتهم عليها ، إن كذب فكذب ، وإن وهم فوهم ، وإن غلط فغلط ، وهؤلاء هم أهل الجرح ، فيسقط حديث من وجب منهم أن يسقط حديثه ولا يعبأ به ولا يعمل عليه ، ويكتب

حديث من وجب كتب حديثه منهم على معنى الاعتبار ، ومن حديث بعضهم الآداب الجميلة والمواعظ الحسنة والرفائق والترغيب والترهيب هذا أو نحوه.^(١)

و إذا كان النظر في الأدلة الشرعية و التفقه فيها ذا أهمية كبيرة لما يحصل به من تحقيق العبادة لله على وجهها المراد بها شرعا ، فإن النظر في أحوال رواة هذه الشريعة و ناقلتها لا يقل أهمية . فهما جزءان متكاملان لا ينفصل أحدهما عن الآخر ، وكأنهما وجهي عملة ، ولا يكون عالما في الناس إلا من جمع بين هذين العلمين.

قال البخاري سمعت علي بن المديني يقول :

" التفقه في معاني الحديث نصف العلم ، و معرفة الرجال نصف العلم ."^(٢)

و ما ذلك إلا لأنه لا يكون الفقه صحيحا موافقا للدليل ، إلا إذا جاء بنقل صحيح عن صاحب الشريعة ، فصحة الدليل مُقدمة ضرورية لصحة الاستدلال ، و على هذا الأساس اعتنى المتقدمون بالتنقيب عن الأسانيد ، و النظر في رواةها ، و تمييزها حسب مراتبهم .

قال شعبة: "إنما يعلم صحة الحديث بصحة الإسناد."^(٣)

و قال وكيع : " سأل رجل سفيان عن حديث فقال له سفيان إذا أصبت الإسناد فلا تبال كيف حدثت به ."^(٤)

وقال يحيى بن سعيد: "لا تنظروا إلى الحديث ولكن انظروا إلى الإسناد فإن صح الإسناد. وإلا فلا تغتر بالحديث إذا لم يصح الإسناد."^(٥)

و قال الشافعي : و لا يستدل على صدق الحديث و كذبه إلا بصدق المخبر و كذبه إلا في الخاص القليل من الحديث ."^(٦)

١ - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١ / ٥ - ٦) .

٢ - المحدث الفاضل للرامهرمزي (٣٢٠) ، الجامع للخطيب (٢ / ٢١١) ، و سير أعلام النبلاء (١١ / ٤٨) .

٣ - التمهيد لابن عبد البر (١ / ٤٦) ، و شرح علل الترمذي لابن رجب (ص ٢١) .

٤ - الجامع لأخلاق الراوي للخطيب (٢ / ٣٢) .

٥ - الجامع لأخلاق الراوي للخطيب (٢ / ١٠٢) ، و سير أعلام النبلاء للذهبي ٧٨ / ٩ .

٦ - الرسالة للشافعي (ص ٣٧٧) ، و معرفة السنن و الآثار للبيهقي (١ / ٥٠) .

معرفة الرواة

وقال الخطيب البغدادي : والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته و يعتبر بمكانهم من الحفظ ، ومنزلتهم في الاتقان والضبط .^(١) و لقد فصل ابن رجب ما أجمله هؤلاء القدامى ، حين تكلم عن أسباب معرفة صحة الحديث من سقمه ، و أن مدارها على معرفة درجات الرواة من الثقة و الضبط ، ومراتب الثقات فيما بينهم ، إذا اختلفوا أيهم يقدم .

قال ابن رجب : اعلم أن معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين : أحدهما : معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم ومعرفة هذا هين ؛ لأن الثقات والضعفاء قد دونوا في كثير من التصانيف ، وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التأليف .

الوجه الثاني : معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف إما في الإسناد وإما في الوصل والإرسال ، وإما في الوقف والرفع ونحو ذلك ، وهذا الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث .^(٢)

١١٤

فإذا تقرر عندك أهمية معرفة الرواة ، ومنزلتها في حفظ هذه الشريعة ، والدَّب عن حياضها ، لم يكن غريباً عليك ما أولاه السلف من اهتمام بهذا الباب ، حتى وصلوا إلى درجة يضرب بها المثل ، ويشهد لهم بالتقدم فيها الأعداء قبل الأخلاء .

١ - الجامع لأخلاق الراوي للخطيب (٢/٢٩٥) .

٢ - شرح علل الترمذي لابن رجب (ص ١٨٥) .

الفرق بين المتقدم والمتأخر في معرفة الرواة .

لقد بلغ الأئمة المتقدمون في هذا الشأن منزلة لا يدانيهم ولا يشركهم فيها أحد ، ولولا ضرورة بيان منزلة هؤلاء لكي لا يطمع في الدنو منهم أحد ، فضلا عن التعالي عليهم ، والتقدم بين يديهم ، لولا ذلك ما سودنا الصحائف بالتفريق بين اليقظان و النائم ، فنذكر حالهم ليأس من يريد أن يجاريهم من إرهاق نفسه ، فيستريح و يريح ، لأن تدليس النفس بين هؤلاء هو في الحقيقة فضح لها و كشف عن عوارها .

فلقد كان من عنايتهم بمعرفة الرواة ما يدهش العقول، من البحث في تفاصيل قد لا يعرفها أقرب الناس إلى ذلك الراوي ، فكانوا يسألون عن الراوي كل من يمكن أن يدلهم على شيء يتعلق به.

١١٥

قال الحسن بن صالح : " كنا إذا أردنا أن نكتب عن الرجل ، سألنا عنه حتى يقال لنا أتريدون أن تزوجوه . " (١)

فيتعرفوا على تفاصيل حياته ما أمكنهم ذلك ، ابتداءً من اسمه و لقبه و كنيته ، و سنة مولده و وفاته ، و شيوخه و منزلتهم وكيف وكم روى عنهم، و أصحابه، وما هي البلدان التي دخلها و كيف كان حاله فيها ... ثم يسبروا مروياته و يقارنوها بروايات الناس ليعرفوا خطأه من صوابه قال المعلمي: " ومن الأئمة من لا يوثق من تقدمه حتى يطلع على عدة أحاديث له تكون مستقيمة وتكثر حتى يغلب على ظنه أن الاستقامة ملكة لذلك الراوي ، وهذا يدل على أن جل اعتمادهم في التوثيق والجرح إنما هو على سبر حديث الراوي . " (٢)

فسبروا أحاديث الرواة بدقة متناهية ، و يقظة و إنصاف ، حتى عدوا أخطاء الرواة بالتدقيق ، فصنفوهم على حسب مراتبهم في الحفظ ، و الفهم ، و قلة الوهم ، و ندرة الخطأ . قال أبو زرعة: حضرت أبا نعيم وقال له مزحويه : البصريون يقولون شعبة - يعني أحفظ من سفيان - فقال : أسكت أخطأ شعبة في ثلثمائة حديث. (١)

١ - الكفاية للخطيب (ص ٩٣) .

٢ - التنكيل للمعلمي (٦٧/١) .

قال أبو حاتم : كان أكثر خطأ شعبة في أسماء الرواة. ^(٢)

وقال عبد الرحمن بن مهدي: "كنت عند أبي عوانة فحدث بحديث عن الأعمش ، فقلت : ليس هذا من حديثك . قال : بلى . قلت : لا . قال : بلى . قلت : لا . قال : يا سلامة هات الدرج ، فأخرجت فنظر فيه فإذا ليس الحديث فيه . فقال : صدقت يا أبا سعيد ، فمن أين أتيت ؟ قلت : ذكرت به وأنت شاب ، فظننت أنك سمعته . " ^(٣)

قال الإمام أحمد : " كنت أنا وعلي بن المديني فذكرنا أثبت من يروي عن الزهري فقال علي سفيان بن عيينة وقلت أنا مالك بن أنس وقلت مالك أقل خطأ عن الزهري وابن عيينة يخطئ في نحو عشرين حديثا عن الزهري في حديث كذا وحديث كذا فذكرت منها ثمانية عشر حديثا وقلت هات ما أخطأ فيه مالك فجاء بحديثين أو ثلاثة فرجعت فنظرت فيما أخطأ فيه بن عيينة فإذا هي أكثر من عشرين حديثا . " ^(٤)

و مما لاشك فيه أن هذه المعرفة جاءت بعد تعب وعناء ، و طول ممارسة لهذا العلم ، وملازمة لأهله ، مع الحفظ و الفهم و الإخلاص .

قال الذهبي : " ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكى نقلة الأخبار ويجرحهم جهبا إلا بإدمان الطلب ، والفحص عن هذا الشأن وكثرة المذاكرة والسهر واليقظ والفهم مع التقوى والدين المتين والإنصاف والتردد إلى مجالس العلماء والتحري والإتقان. " ^(٥)

وهذه الأمور هي التي تميز الناقد عن غيره ، فتؤهله إلى الإطلاع على الأمور الخفية التي يتوقف عليها قبول خبر الراوي أو رده .

قال الخطيب : " ما يعرف به صحة المحدث العدل الذي يلزم قبول خبره على ضربين : فضررب منه يشترك في معرفته الخاصة والعامة ، وهو الصحة في بيعه وشرائه وأمانته ورد الودائع وإقامة الفرائض وتجنب المآثم فهذا ونحوه اشترك الناس في علمه. و الضرب الآخر هو العلم بما

١ - الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي (٢/ ٧٧٢) .

٢ - العلل لابن أبي حاتم (٣/ ٧٠١) .

٣ - شرح علل الترمذي لابن رجب (ص ١١٢) .

٤ - العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد (٢ / ٣٤٩) .

٥ - تذكرة الحفاظ للذهبي (١/ ٤) .

يجب كونه عليه من الضبط والتيقظ والمعرفة بأداء الحديث وشرائطه والتحرز من أن يدخل عليه ما لم يسمعه ووجوه التحرز في الرواية ونحو ذلك مما لا يعرفه إلا أهل العلم بهذا الشأن فلا يجوز الرجوع فيه إلى قول العامة بل التعويل فيه على مذاهب النقاد للرجال فمن عدّله وذكروا أنه يعتمد على ما يرويه جاز حديثه، ومن قالوا فيه خلاف ذلك وجب التوقف عنه".^(١)

و الاجتهاد في هذا الباب مما يعسر على أهل الأعصار المتأخرة لفقدان الوسائل اللازمة لهذا الغرض من الحفظ و الاطلاع و المعاينة و الاختبار و سير المرويات و غيرها .

قال الحافظ المزي : " أقل مراتب الحافظ أن يكون الرجال الذين يعرفهم ويعرف تراجعهم وأحوالهم وبلدانهم أكثر من الذين لا يعرفهم ليكون الحكم للغالب." ^(٢)

قال المعلمي: " ودرجة الاجتهاد المشار إليها لا يبلغها أحد من أهل العصر فيما يتعلق بالرواة المتقدمين ، اللهم إلا أن يتهم بعض المتقدمين رجلاً في حديث يزعم أنه تفرد فيجد له بعض أهل العصر متابعات صحيحة ، أو حيث يختلف المتقدمون فيسعى في الترجيح .

فأما من وثقه إمام من المتقدمين أو أكثر ولم يتهمه أحد من الأئمة فيحاول بعض أهل العصر أن يكذبه أو يتهمه فهذا مردود ؛ لأنه إن تهيأ له إثبات بطلان الخبر وأنه ثابت عن ذلك الراوي ثبوتاً لا ريب فيه فلا يتهيأ له الجزم لأنه تفرد به ، ولا أن شيخه لم يروه قط ولا النظر الفني الذي يحق لصاحبه أن يحزم بتعمد الراوي للكذب أو يتهمه به ، بل يتيسر بعض هذه الأمور فيمن كذّبه المتقدمون لكن مع الاستناد إلى كلامهم." ^(٣)

فلما لم يمكننا الاجتهاد وجب علينا التقليد ، و تسليم الأمر لأهله العارفين به ، اللهم إلا في مواضع التي اختلفوا فيها فنرجح من أقوالهم ما نراه موافقا للصواب ، أو في الأمور التي يظهر فيها خطأ إمام منهم بالقرائن ، كأن يحكم بتفرد راوٍ بحديث فنجد له متابع ، أو يتهمه بخطأ نجد بالقرائن أنه ليس منه و أن العهدة على غيره ، أو فيمن لم نجد فيه كلاماً وروى حديثاً ظاهر النكارة في إسناد نظيف فيضعف بذلك ، أو فيمن نص الأئمة على قلة حديثه ، أو

١ - الكفاية للخطيب (ص ٩٣)، علم الرجال للمعلّمي (ص ٢٦) ، والأنوار الكاشفة له أيضا (ص ٩٣).

٢ - فهرس الفهارس للكتاني (٢ / ١٠٢٢)

٣ - التنكيل للمعلمي (١/٣٧)

ليس له إلا عدد مذكور من الأحاديث ، وبعد سبرها تبين منها أنه لم يرو منكرًا فيقبل بذلك ، أما اختراع قول جديد فيمن تكلم فيهم فلا .

قال المعلمي: استقامة الراوي تثبت عند المحدث بتتبع حديث الراوي واعتبارها ، وتبين أنها كلها مستقيمة تدل على أن هذا الراوي كان من أهل الصدق والأمانة ، وهذا لا يتيسر لأهل عصرنا ؛ لكن إذا كان القادحون في الراوي قد نصوا على ما أنكروه من حديثه ، بحيث ظهر أن ما عدا ذلك من حديثه مستقيم ، فقد يتيسر لنا أن ننظر في تلك الأحاديث ، فإذا تبين أن لها مخارج قوية تدفع التهمة على الراوي فقد ثبتت استقامة روايته. ^(١)

و إذا كان المتأخرون عجزوا أن يجاروا المتقدمين في الاطلاع على تفاصيل الرواة ، فإن ذلك لا يمنع من القول: بأنه قد برزت - أيضاً - جهود لبعض الجهابذة النقاد، الذين كان لهم أثر واضح في تحرير وتنقيح الكثير من قواعد هذا الفن، ووضع كل راو في مرتبته اللائقة به، والترجيح بين الأقوال المختلفة في الراوي، إلى غير ذلك من الجهود الموفقة في هذا الباب. وكان على رأس هؤلاء الأئمة: الحافظ جمال الدين المزي ، و الحافظ الذهبي ، والحافظ ابن حجر . و بقيت جهود المتأخرين - ممن صَنَّفَ في الرجال - محصورة في: تهذيب هذه المؤلفات السابقة واختصارها، أو الجمع بينها، ونحو ذلك من فنون التصنيف وأغراضه المختلفة.

الفصل الثالث

إشكالات نقدية معاصرة .

❖ التفريق المنهجي بين المتقدمين والمتأخرين .

❖ زيادة الثقة .

❖ الحسن لغيره .

المبحث الأول : التفريق المنهجي بين المتقدمين والمتأخرين .

❖ تعريف بمنهج المتقدمين والمتأخرين .

❖ مناقشة هذا التفريق .

❖ هل هناك فعلاً منهجين في النقد .

تعريف بمنهج المتقدمين و المتأخرين

قبل خوض غمار زوبعة التفريق المنهجي بين المتقدمين و المتأخرين ، لابد أولاً أن نعرف ما معنى المتقدم و المتأخر في اللغة و الاصطلاح، لنمهد لحلّ خيوط هذه الإشكالية المستحدثة.

المنهج :

لغة: الطريق الواضح ثم استعير للطريق في الدين كما استعيرت الشريعة لها.^(١) و منهجُ الطريق وضحه و المنهاجُ كالمَنهج وفي التزليل ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة الآية ٤٨].^(٢) و المنهج الطريق المنهوج أي المسلك ذكره أبو البقاء.^(٣)

إصطلاحاً : المنهج "ينقسم إلى شطرين: شطر في تناول المادة و شطر في معالجة التطبيق . فشطر المادة يتطلّب قبل كل شيء جمعها من مظانّها على وجه الإستيعاب المتيسر، ثم تصنيف هذا المجموع، ثم تمحيص مفرداته تمحيصاً دقيقاً، وذلك بتحليل أجزائها بدقة متناهية، و بمهارة و حذق و حذر، حتى يتيسر للدارس أن يرى ما هو زيف جلياً واضحاً، و ما هو صحيح مستبيناً ظاهراً، بلا غفلة، و بلا هوى، و بلا تسرع . و أما شطر التطبيق، فيقتضي ترتيب المادة بعد نفي زيفها و تمحيص جيدها، باستيعاب أيضاً لكل احتمال للخطأ أو الهوى أو التسرع. ثم على الدارس أن يتحرى لكل حقيقة من الحقائق موضعاً هو حقّ موضعها، لأن أخفى إساءة في وضع إحدى الحقائق في غير موضعها، خليف أن يشوه عمود الصورة تشويهاً بالغ القبح و الشناعة."^(٤)

١ - الفروق اللغوية للعسكري (٢٩٧/١).

٢ - لسان العرب لابن منظور (٣٦٥/١٤).

٣ - التعريفات للجرجاني (ص ٦٨١).

٤ - رسالة في الطريق إلى ثقافتنا لمحمود شاكر (ص ٢٢) و أباطيل و أسمار له أيضاً (ص ١٩).

المتقدم :

لغةً : قال ابن فارس ^(١) :

القاف والبدال والميم (قدم) : أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على سَبَق .

اصطلاحاً : المتقدم بالرتبة هو ما كان أقرب من غيره إلى مبدأ محدود لهما وتقدمه بالرتبة هو تلك الأقربية .

وهما إما طبعي إن لم يكن المبدأ المحدود بحسب الوضع والجعل بل بحسب الطبع كتقدم الجنس على النوع ، وإما وضعي إن كان المبدأ بحسب الوضع والجعل كترتيب الصفوف في المسجد بالنسبة إلى المحراب أي كتقدم الصف الأول على الثاني والثاني على الثالث إلى آخر الصفوف

المتقدم بالزمان هو ما له تقدم زماني كتقدم نوح على إبراهيم عليهما السلام

المتقدم بالشرف هو الراجح بالشرف على غيره وتقدمه بالشرف وهو كونه كذلك كتقدم أبي بكر على عمر .f

المتقدم بالطبع هو الشيء الذي لا يمكن أن يوجد شيء آخر إلا وهو موجود وقد يمكن أن يوجد هو ولا يكون الشيء الآخر موجودا كتقدم الواحد على الاثنين فإن الاثنين يتوقف وجودهما على وجود الواحد فإن الواحد متقدم بالطبع على الاثنين وينبغي أن يزداد في تفسير المتقدم بالطبع قيد كونه غير مؤثر في المتأخر ليخرج عنه المتقدم بالعلية .

المتقدم بالعلية هي العلة الفاعلية الموجبة بالنسبة إلى معلولها وتقدمها بالعلية كونه علة فاعلية كحركة اليد فإنها متقدمة بالعلية على حركة القلم وإن كانا معا بحسب الزمان. ^(٢)

المتأخر

لغةً : التَّأَخَّرُ : ضِدُّ التَّقَدُّمِ ^(٣) .

اصطلاحاً : التَّأَخَّرُ في الاصطلاح هو كذلك ضِدُّ التَّقَدُّمِ .

١ - مقاييس اللغة لابن فارس (٦٥/٥) .

٢ - التعريفات للجرجاني (ص ٢٥٥) .

٣ - لسان العرب لابن منظور (١١/٤) . تاج العروس للزبيدي (٣١ / ١٠) .

مصطلح منهج المتقدمين والمتأخرين :

(منهج المتقدمين و المتأخرين) اصطلاح ظهر في الآونة الأخيرة على لسان بعض المشتغلين بعلم الحديث ، قصد به أصحابه التفريق بين علماء الحديث النقاد القدامى الذين عاينوا الأصول و ميزوا بين الصحيح و المعلوم ، من أمثال ابن مهدي و يحيى بن سعيد وأحمد و البخاري . و بين من جاء بعدهم ممن طال عليهم الأمد فضعت همهم عن حفظ الأسانيد و ممارسة النقد و آل أمرهم إلى النظر فيما بين أيديهم من كلام أسلافهم و جمعه و ترتيبه و التعييد له .

و الحق الذي لا ينكره عاقل أن هناك تفاوتاً علمياً بين السلف و من جاء بعدهم ، فهُمْ الأكثر علماً و الأغزر فهماً و الأرسخ قدماً ممن جاء بعدهم ، ليس في علم الحديث فقط بل في كل علوم الشريعة ، وذلك لقوة الإخلاص و قرب العهد و صفاء الذهن و جودة القرينة . و جملة من جاء بعدهم فهو دونهم ، عالة عليهم مقتبس من هديهم ، و هكذا لا يأتي زمان إلا و الذي قبله خير منه .

فلا يخفى على أحد أن الأئمة المتقدمين قد بلغوا الذروة في العناية بالسنة جمعاً و حفظاً و تمحيصاً و ترتيباً و ضربوا في ذلك أروع الأمثلة مما لم يستطعه من جاء بعدهم ، ممن اقتفوا أثرهم و لم يبلغوا مرتبتهم و صار هذا الأمر يتناقص حتى آل إلى ما تراه عليه اليوم . هذا التفاوت العلمي دعا بعض من ألف في تاريخ الرواية إلى تقسيم علماء الفن إلى مرحلتين زمنيةتين مرحلة المتقدمين و مرحلة المتأخرين . و اختلف في الفاصل الزمني فرأى الذهبي "الحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر هو رأس سنة ثلثمائة" ^(١) في حين رأى ابن حجر أن "المتأخرون هم من بعد الخمسمائة وهلم جرأً" ^(٢) و المدقق في كلامهما يجد أن كلاهما على حق في المعنى الذي أراده ، فالذهبي يقصد بالمتقدمين أولئك الذين تدور عليهم الأسانيد في كتب الحديث و يحتاج إلى معرفة مراتبهم . و من جاء بعدهم فلم يزد عليهم

١ - ميزان الاعتدال للذهبي (٤/١) .

٢ - النكت على ابن الصلاح لابن حجر (٥٨٦/٢) .

التفريق المنهجي بين المتقدمين والمتأخرين

شيئا لم يكن عندهم . أما ابن حجر فيقصد بالمتقدمين من حفظوا الأسانيد و ميزوا الرجال و نقدوا المرويات و المتأخرين هم من جاء بعدهم ممن كان اعتمادهم على ما في الدواوين .

و الملاحظ أن هؤلاء و إن اختلفوا في الفاصل الزمني بين المتقدم و المتأخر إلا أنهم اتفقوا أن هناك متقدم و متأخر و أن الفاصل بينهم زمني و أن أهل الزمن الأول يفوقون أهل الزمن الثاني علماً و فهماً .

كان الأمر هكذا إلى أن ظهر في الآونة الأخيرة من يفرق بين المتقدم والمتأخر في منهج النقد ، فيجعل المتأخر على منهج غير منهج المتقدم ، و هي دعوى جديد غير مسبوقة ، وخطيرة لما فيها من تجهيل للمتأخرين وهدم لجهودهم في العناية بالسنة. ولست أظن في نية أحد ولكن هذا هو حاصل عملهم ولسان حالهم، قصدوا ذلك أو لم يقصدوه. وإلا فماذا يعني أن يسلك هؤلاء العلماء سبيلاً غير الجادة و لا يبنه بعضهم بعضا و الأمر دين .

١٢٤

عوامل ظهور هذا المنهج :

لعل أهم شيء جاءت به هذه التكنولوجيا مما له علاقة بالعلم الشرعي هو انتشار الطباعة والنشر ، ففشو الطباعة وسهولة النشر قد أحدثا تغييرا كبيرا في دنيا العلم ، ففتحا للناس أبوابا قد كانت بالأمس مقفلة ، فأصبح الكتاب يتداوله العامة بعد أن كان من خاصة الخاصة ، إلا أن دور النشر لما لم تتمكن من التعامل مع التراث المخطوط مباشرة احتاجت إلى من يسعفها بتحقيق هاته المخطوطات وحلّ مقفلاتها . هذه الثورة أحدثت ميلادا جديدا في عائلة العلم يسمى فن تحقيق التراث و صار هناك صنف من المشتغلين بالعلم يسمون المحققين كجماعة دائرة المعارف العثمانية بجيدر أباد الدكن بالهند ، ثم تطور التحقيق من إخراج النص سالما من الأخطاء إلى الحكم على الأحاديث وبيان مراتبها من الصحة والضعف، كما هو عمل الشيخين أحمد شاكر، ومحمد الألباني ومن نحا نحوهما. طبعاً هذا التطور لا بد له من ردود فعل إذ لكل جديد ذوق فمن الناس من يستسيغه ومنهم من يلفظه ، إلا أن هناك ردة جاءت آخريه وكانت أقواهن . نشأت هذه الردة

التفريق المنهجي بين المتقدمين والمتأخرين

على إعمال موازنة بين أحكام المتقدمين على الحديث كأمثال الإمام أحمد وابن مهدي والبخاري وبين المتأخرين من أمثال ابن حجر والسيوطي وأحمد شاكر والألباني. و قد جاءت هذه الدعوى مشابهة لدعوى ابن الصلاح أن الاجتهاد متعذر على أهل الأعصار المتأخرة و يجب غلق بابه . بل إن هذه الدعوى و تلك قائمتان على نفس الأساس الذي هو ضعف أهلية المتأخرين عن الإتيان بمثل ما أتى به الأوائل .

إلا أن دعوى أصحابنا تختلف عن سالفتها في محاولة إثباتها منهجين مختلفين عند المحدثين أنفسهم ، وأن المتأخرين هم على منهج غير منهج السلف المتقدمين ، وهذه الدعوى في الحقيقة كأنها تطور لدعوى ابن الصلاح .

هذا و قد مر أصحاب هذا المصطلح بمراحل عدة :

فهم في أول الأمر قصدوا بالمتقدمين أئمة الفن كيحيى بن سعيد و ابن مهدي و أحمد بن حنبل و البخاري و أرادوا بالتأخرين غيرهم ممن جاء بعدهم . فأعوزهم ذلك إلى تحديد فاصل زمني يعرف من خلاله المتقدم من المتأخر ، فلما علموا أن التحديد الزمني فيه من الحرج أنه يمكن أن يخرج بعض من يريدون إدخاله في زمرة المتقدمين و يدخل بعض من يريدون إخراجهم من زمرة المتقدمين قالوا إن الفاصل بين المتقدم و المتأخر ليسا فاصلا زمنيا بل هو فاصل منهجي فمن كان على طريقة المحدثين الأوائل فهو متقدم و إن كان متأخراً زماناً ومن كان على طريقة غير هؤلاء كطريقة الفقهاء و الأصوليين مثلاً فهو متأخر وإن كان متقدماً زماناً .^(١)

مناقشة هذا التفريق .

مُسَلِّمات يجب استحضارها :

قبل مناقشة مسألة التفريق المنهجي بين المتقدمين و المتأخرين علينا أن نذكر أنفسنا بِجُمْلَة مُسَلِّمات ، قد لا نختلف فيها ، لكن عدم استحضارها قد يؤدي بنا إلى الاختلاف .

١. — لا يمكن لعقل أن ينكر التفاوت العلمي الموجود بين السلف المتقدمين أصحاب القرون المفضلة ومن جاء بعدهم ، فالسلف هم الأعلم والأحفظ والأفهم والأكثر اطلاعا ممن جاء بعدهم ، ومن جاء بعدهم عالة عليهم في ذلك كله .

٢. — أن تفوق المتقدمين على من جاء بعدهم ليس هو في علم الحديث فقط ، بل في هو سائر العلوم من فقه أكبر وأصغر وتفسير ... وهذه سنة الله في خلقه، أن الخير يتناقص ولا ينعدم إلى أن تقوم الساعة . ففقهاء المالكية في عصرنا مثلاً ليسوا كالفقهاء من تلاميذ الإمام مالك لكن هل يقال أنهم على غير مذهبهم أو على غير منهجهم ؟.

٣. — أن المتقدمين هم الحجة على من جاء بعدهم، وأنهم الأنجم التي يهتدي بها الخلف في مسارهم العلمي، كما أنهم المعيار لغيرهم ، فمُؤَافِقُهُم المجتهد في السير على منهجهم المقتفي لأثرهم هو العالم بحق ومخالفهم المناوئ لمنهجهم هو السالك غير سبيل المؤمنين.

٤. — أن المتقدمين على كثرة علمهم وسعة اطلاعهم ، فأفرادهم غير معصومة من الخطأ ، وأنه قد يكون في بعض المتأخرين من هو أعلم من بعض المتقدمين ، و أنه قد يستدرك المتأخر على المتقدم بعض الأشياء التي قد تفوته . (و كم ترك الأول للآخر ؟.)

٥. — أن بعض الفقهاء خالفوا منهج المحققين من أهل الحديث من السلف والخلف في جملة من القواعد الحديثية ، وكثرة هذه القواعد المخالفة لمنهج المحدثين أوجد عند هؤلاء منهجاً خاصاً مغايراً عُرفوا به و صار عِلْماً عليهم .

٦. — أن موقف العالم لا يؤخذ من كلمة واحدة جاءت في سياق معين ، بل لابد له من استقراء تام ، ومعرفة راسخة ، وفهم دقيق ، وطول زمان ، إذ أن بعض العبارات يوحي ظاهرها أن قائلها يقول بهذا القول مطلقاً ، و التطبيق يدل عل أن القائل يختلف

تعامله مع تلك المسألة من حالة لأخرى ، مثاله ما نقل عن البخاري أنه قال في نقده حديث : " لا نكاح إلا بولي . " الزيادة من الثقة مقبولة " ، فهل كان البخاري يقبل زيادة الثقة مطلقا اللهم لا . قال ابن رجب الحنبلي ^(١) : " إنما مراده الزيادة في هذا الحديث ، وإلا فمن تأمل كتاب تاريخ البخاري تبين له قطعاً أنه لم يكن يرى أن زيادة كل ثقة في الإسناد مقبولة . "

٧. — أن منهج المتقدمين لا يبنى على قول رجل واحد منهم ، بل تستقرؤ أراؤهم فما اتفقوا عليه لا يعذر في مخالفته أحد ممن جاء بعدهم ، و ما اختلفوا فيه كان فيه فسحة لمن جاء بعدهم و لا إنكار على أحد أن يرجح من اختلفا فهم ما شاء ما لم تظهر الأدلة ببطالان أحد تلك الأقوال .

٨. — أن عناية المتأخرين ممن كان قبلنا بتراث السلف المتقدمين وجهدهم العظيم في صيانتهم ونقله ، كان السبب في وصوله إلينا سالماً من الخلل فكل ما هو بين أيدينا اليوم إنما نقل إلينا بواسطتهم ، فهل كان ينقصهم العلم أم الفهم للتنبه لهذه المسألة .

٩. — أن كل ما هو بين أيدينا اليوم من تراث المتقدمين كان بين أيدي من قبلنا من المتأخرين و ليس كل ما كان بين أيديهم هو اليوم بين أيدينا ، و عليه فهم أكثر اطلاعا منّا على آراء المتقدمين .

١٠. — أنه لا يعقل أن يقع العلماء المتأخرون في خروج عن منهج المتقدمين لا ينتبه لذلك أحد منهم ، كما لا يعقل أن يقع في الخطأ البعض و لا يعرف الصواب بعضهم الآخر ، و لا يعقل أن يعلم بعضهم الصواب ولا ينادي بشناعة هذا الخطأ . لأن هذه الأمة معصومة أن تجتمع على ضلالة .

١١. — أنه ليس كل من خالف منهج السلف في مسألة أو مسألتين أو وافق منهج الفقهاء في مسألة أو مسألتين يُخرج من منهج المحدثين و يدخل في منهج الفقهاء .

١٢. — أن الدعوة إلى إعادة استقراء كلام المتقدمين والتقعيد له ، تحصيلٌ لحاصل فهو لن يزيد على استقراء و تقعيد المتأخرين ، هذا إن وصل إليه ، إلا إذا كان بعضهم يظن نفسه أقدر من هؤلاء على استقراء وفهم كلام السلف .
١٣. — لو فتحنا هذا الباب فإن كل إنسان سيقدر في استقراء و فهم غيره فلنكتفي هؤلاء الذين وضع لهم القبول .
١٤. — كتب المصطلح تذكر آراء المحدثين في المسألة الواحدة وقد تذكر آراء الفقهاء ، ويرجح أصحابها ما يروونه صوابا، وكون بعض أصحاب التفريق يرجح غير ترجيحهم لا يعطيه الحق أن يُجهلهم ويتهممهم بمخالفة منهج السلف .
١٥. — أن كثرة من المسائل التي ادعى فيها أصحاب التفريق أن المتأخرين خالفوا فيها منهج المتقدمين ، استدلوها بكلام بعض المتأخرين . (انظر كمثال على ذلك مبحث زيادة الثقة في كتبهم ، الحسن ، الشاذ ، ... لا يخلوا لهم ترجيح إلا وفيه نقل عن هؤلاء المتأخرين) .

ملاحظات حول هذا المنهج:

منهج التفريق بين متقدمي الحديث ومتأخريهم منهج قام على نية محاولة إرجاع علم الحديث على ما كان عليه في القرن الثالث وما حوله، وذلك بتصحيح بعض المفاهيم الخاطئة لكلام وقواعد أئمة هذا الشأن، وبتصفيته مما علق به من آراء غير الحديث، وبتخليصه مما شابه من قواعد منطقية دخيلة. وظاهر هذه الدعوة طيب كما ترى، لولا أن أصحابها تجاوزوا حدود النقد العلمي. فكان من نتائج هذا المنهج ما سنذكره:

— منهج التفريق مفرق للأمة :

لله درّ هؤلاء القوم، ما أجرأهم على العظام، إن دعوى كهذه تحتاج من صاحبها ألف وقفة، و ألف ألف مراجعة للنفس و لأهل العلم قبل التلفظ بها وطرحها للناس. هذا إن كان لصاحبها أدلة لا تبقى مجالا للشك، فكيف بدعوى ليس لأصحابها من الأدلة إلا كلاما معروفا قديما لكن بفهم جديد.

و السؤال الذي يُحير اللبيب: إذا كان هؤلاء أرادوا الخير للناس فهل هذه سبيله، و أي خير في التشويش على العقول بالتفريق بين علماء الملة وأن متأخريهم على غير منهج المتقدم. و يكفي هذا المنهج خطراً أنه يوقع المبتدئ في هذا العلم في حيرة من أمره هل يبتدئ بكتب المتأخرين ويتربى عليها أم ينبذها وراء ظهره لأنها على غير المنهج، ثم يبتدئ مباشرة بكتب السلف المتقدمين؟ نترك الجواب لأصحابنا.

قال أحدهم: " هذا المصطلح [المتقدمين والمتأخرين] أثرته لاعتبارات كثيرة من أهمها كونه مألوفاً لدى الجميع في جميع أنواع العلوم الشرعية." ^(١)

فهذه أولى البركات، أنه خروج عن المؤلف إذ أن الجميع الذين يتحدث عنهم أنهم ألفوا هذا المصطلح ألفوه على أنه فرق زمني لا غير. ولم يألف أحد من هؤلاء أن المتأخر على منهج غير منهج المتقدم، فهذا إخراج لهم عن المؤلف.

١ - القائل هو الدكتور حمزة المليباري [الشبكة العنكبوتية ملتقى أهل الحديث .]

التفريق المنهجي بين المتقدمين والمتأخرين

— ثم أردف قائلاً: "... ثم إنه لا مشاحة في الاصطلاح".^(١)
قلنا وهو كذلك لا مشاحة في الاصطلاح ولكن إذا دعت الحاجة إلى هذا الاصطلاح فمرحباً ، أما والناس على اصطلاح واحد متفقين جميعاً ومن قبلهم ثم يأتي من يخالفهم بحجة عدم المشاحة فلا ، بل هذه هي المشاحة بعينها ، لأن الاصطلاح يشترط فيه أن يكون صواباً مقرباً المعنى لذهن الطالب لا مشوشاً عليه .

— منهج التفريق و أقدار الأئمة :

إن أصحاب منهج التفريق لم يكن ليصفو لهم هذا الابتكار ويكتمل لهم هذا الإبداع العلمي إلا بتخطئة وتجهيل كل من خالفهم كائناً من كان . فماذا كان ؟. لقد قضوا على أكثر من عشرة قرون من العناء والاعتناء بالغفلة ، بل والانحراف عن الصواب والانسياق وراء موجة منطقة العلوم .

١٣٠ قال أحدهم : " فإن الغلو أو الجفاء هما سبب انحراف كثير من المتأخرين عن فهم مصطلح الحديث ، مع وقوفهم على كلام لأهل الاصطلاح في شرحه ".^(٢)
إنّا لله، هل هوت أقدار العلماء عند هؤلاء إلى هذا الحدّ . لا تظنّ أن صاحبنا يقصد بقوله: "كثير من المتأخرين" العوام من الناس بل مقصوده النخبة من العلماء من أمثال ابن الصلاح والعراقي وابن حجر وغيرهم... كما فصل ذلك عنهم في كتابه واحداً واحداً.^(٣)
أما عن مقصوده بالانحراف في الفهم ما هو ومن هم أصحابه فيقول: "لكن زاد الأمر خطورةً في كتاب ابن الصلاح بظهور بواذر (فكرة تطوير المصطلحات) السابق شرحها و بيان خطرهما على السنة وعلومها. وهي تلخص في **تغيير مدلولات المصطلحات** عما كانت عليه عند (أهل الاصطلاح) من المحدثين إما بتضييق مدلول المصطلح، أو بتوسيعه!"^(٤)

١ - المصدر السابق .

٢ - المنهج المقترح لفهم المصطلح لحاتم العوني (ص ٢٥٩) .

٣ - انظر كتاب "المنهج المقترح لفهم المصطلح" لحاتم العوني (ص ١٢١ - ٢٤٢) .

٤ - نفس المصدر (ص ٢١٩) .

و لم ينته الحدّ عند التهمة بالغلو والجفاء والانحراف في الفهم حتى تطور إلى التهمة بتغيير المصطلحات عما كانت عليه عند (أهل الاصطلاح) من المحدثين الأوائل ، ولم يشف هذا غليل أصحابنا حتى رموهم بتعمد هذا الانحراف و التغيير .

فانظر و اعجب من قول هذا المجدد : " وقبل شرح خطر هذه الفكرة : (فكرة تطوير المصطلحات) ، فأنا أعني بفكرة تطوير المصطلحات: تغيير معاني المصطلحات عما كانت تعنيه عند أهل الاصطلاح ، عمداً ، لأي غرض يظنه ذاك المغير حسناً " .^(١)

ويكشف لنا المجدد زيفاً آخر فيقول: " رأيت لـ (نزهة النظر) في بعض مباحثه منهجاً غريباً على علوم السنة، وغاية أغرب في تفسير مصطلحاتها. وأحسب هذا المنهج والغاية خطيرين على السنة النبوية وعلومها ، فلم أر الأمر يسعني بالسكوت عن ذلك " .^(٢)

لله أبوك أيها المجدد ، أين كنت لتنتقض هذه الأمة من هذا الضلال وتوقظها من هذا السبات .

١٣١

— منهج التفريق ومنطقة علم الحديث :

قال أحدهم: "... لا سيما حين كانت تعريفات المصطلحات مصاغة وفق قواعد علم المنطق ، وأصبحت لغة المنطق هي المستخدمة في كتابة هذا العلم الشريف غالباً " .^(٣)

و قال أيضا : " الذي قام به المتأخرون في مجال علوم الحديث هو جمع ما تفرق في كتب النقاد من نصوص ومصطلحات ، ثم تحديد معانيها وضبط مدلولاتها بوضع تعريفات لكل منها منضبطة بقواعد المنطق، وبأسلوب ألفه معاصروهم حتى استقرت تلك المصطلحات ، بحيث إذا أطلق لفظ أو مصطلح لا يتبادر إلى الذهن إلا ذاك المعنى المحدد " .^(٤)

قلت : أين لغة المنطق و أين قواعده التي صارت سائدة في هذا الفن ، إن كانت موجودة فإنه يجب على الدكتور بيانها ، و إلا فهي مجرد دعوى عارية بلا بينة ، لأن النقد المجمل

١ - المنهج المقترح لفهم المصطلح لحاتم العوي (ص ٢١٩) .

٢ - المصدر السابق . (ص ٢٢٧)

٣ - علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد للدكتور حمزة المليباري (ص ٨) .

٤ - المصدر السابق (ص ١١) .

دون بيان مواضع الخطأ ووجه الصواب ، هو في الحقيقة نقد عقيم ، فكيف والمتهم يتبرأ من هذا الوصف بل يُحرّم التلبس به ، فلا يخفى على أحد موقف ابن الصلاح والنووي وغيرهما ... من علم المنطق . قال الأخضري في السلم المنورق :^(١)

فابن الصلاح و النواوي حرّما و قال قوم ينبغي أن يعلم .

ولعل أصحابنا يظنون أن كل ما ذكره المناطق في كتبهم هو من صميم علمهم الذي لا يشاركهم فيه غيرهم من أهل العلوم ، والحق خلاف ذلك . فالمناطق اعتمدوا في تعاريفهم طريقة السبر والتقسيم و هذه الطريقة كانت معروفة عند أهل الإسلام قبل أن تفد إليهم هذه العلوم و دليل ذلك تقسيم النحويين الكلام إلى اسم وفعل وحرف بعد سبرهم كلام العرب ، وقد كان ذلك قبل أن تدخل علوم اليونان أرض الاسلام ، إذّا فلا يعني أبدا اشتراطهم في التعريف أن يكون جامعا مانعا أنهم جروا فيه على عادة المناطق ، بل حملتهم في تقريب علم الحديث للناس هي التي أعوزتهم أن يعطوا لكل مصطلح تعريفا جامعا مانعا لكي لا يقع الخلل في الفهم ، والخطأ في التطبيق ، وإنما لم تكن عبارات السلف كذلك لأنها جاءت على حسب المناسبة التي قيلت فيها ، لا على سبيل التقييد العام .

— منهج التفريق وإعادة قراءة كلام أهل الاصطلاح :

من أبرز ما يشد انتباهك و أنت تقرأ كتب المفرقين بين السلف والخلف ، دعوتهم الصريحة إلى نبذ كتب المتأخرين لأنها ذات أثر خطير على علوم الحديث . والإعتماد مباشرة على كتب المتقدمين و استقراء نصوصها والاستنباط منها .

قال أحدهم : " فالسبيل إلى فهم اصطلاح (أهل الاصطلاح) هو : الاستقراء التام لإطلاقات (أهل الاصطلاح) ، ثم نصنف هذه الإطلاقات : كل إطلاق منها على حدة . ثم عقد الموازنات بين : كل إطلاق ، والمسائل والصور الجزئية التي أطلق عليها ."^(٢)

و قال أيضاً : " كيف نفهم مصطلح الحديث ؟ الخطوة الأولى : الاستقراء التام لكتب الحديث ومصنفات السنة ، على اختلاف طرائق تصنيفها وأغراضها ، وخاصة كتب أهل

١ - السلم المنورق لعبد الرحمن الأخضري مطبوع مع مبادئ علم المنطق للأخضر الأخضري (ص ١١٢).

٢ - المنهج المقترح للعوبي (ص ١٧٨)

التفريق المنهجي بين المتقدمين والمتأخرين

الاصطلاح (وهم محدثو القرن الثالث فما قبله، وأئمة المحدثين في القرن الرابع) ، أو الكتب التي تعني بنقل كلام أهل الاصطلاح هؤلاء .^(١) والسؤال الذي يطرح نفسه هل يمكن لأصحاب التفريق أن يستقروا نصوص المتقدمين أكثر مما استقرأها المتأخرون. أم أنهم قادرون على فهمها على وجه خير من فهم المتأخرين. وبما أنهم لم يثقوا في فهم الأئمة المتأخرين فكيف يطالبوننا أن نثق في فهمهم . إن أصحابنا لم يدركوا حين فتحوا هذا الباب أنهم فتحوا للناس باب فتنة يصبح لكل واحد منهم فيها استقراؤه و فهمه ، ولا يثق أحد في استقراء الآخر .

— المنهج الذي يريده المفرقون :

لا يختلف اثنان أن المتأخرين حين عمدوا إلى كلام المتقدمين بالاستقراء والتقسيم والتفصيل لم يكن غرضهم الانحراف عن مسار الأوائل ، بل كان المقصود تقريب هذا العلم للناشئة لأنه مع بُعد العهد صار علم الحديث غريبا بين أهل العلم فضلا عن عامة الناس ، وصارت مصطلحاته كأنها رموز رياضية وعباراته كأنها عبارات أعجمية ، فكان لزاما على أهله السعي في تبسيطه للناس وفق طريقة توافق فهم أهل العصور المتأخرة ، ولولا ذلك لما استطاع من جاء بعدهم فهم دقائق هذا العلم . فأقبل الناس على عمل هؤلاء الأئمة المتأخرين إقبال العطشان على الماء الفرات وأخذوه باستحسان و اطمئننا . إلى أن جاءت طائفة من أهل عصرنا منكرة عمل هؤلاء الأئمة ، مدّعية أنه خلاف الصواب والحكمة ، داعية إلى إعادة استقراء وفهم كلام الأئمة المتقدمين ، ولست أدري هل هذا الكلام موجه للكبار والصغار على حدٍ سواء فيبتدأ الناشئ أول ما يبدأ مشوار الطلب بكتب العلل والسؤالات والتواريخ والطبقات ، أم أن المقصود بهذا الكلام هم كبار الطلبة ممن بلغ في علم الحديث درجة تؤهله لفهم مراد الأئمة كل على حسب عادته واصطلاحه . فإذا كانت الثانية فلا خلاف ، وإن كانت الأولى فهذا هو التهور الجُزاف .

هل هناك فعلاً منهجين في النقد .

لا يخالف منصف أن الأئمة المتأخرين وإن كانوا أقل علماً وفهماً من سلفهم المتقدمين إلا أنهم سائرون على نهجهم مقتفون أثرهم لا يخالفونهم إلا فيما تُعجزهم الحال أن يكونوا مثلهم ، وكل من رماهم بمخالفة المتقدمين إنما نظر إلى هذا الجانب من العجز الذي لاحيلة لهم فيه. حيث طالت عليهم الأسانيد، وبعُد العهد وفُقدت العبارات المتيقنة، أما الأصول العامة التي ينبني عليها هذا العلم فلا ريب أنهم ساروا على منهج المتقدمين واقتفوا أثرهم، بل ذبّوا عن منهجهم وردوا على من خالفه وبينوا خطأه وخطره. نعم لقد كان هناك طائفة من أهل العلم خالفت منهج أئمة الحديث في النقد واعتمدت أصولاً غير أصولهم وسلكت طريقاً غير طريقهم ، هذه الطائفة هي طائفة الفقهاء الذين اشتغلوا بالفقه وتخصصوا فيه ولم يكن لهم كبير عناية بعلم الحديث ولا كثير دراية به . حيث تميّز منهجهم بالسطحية والنظر في ظواهر الأسانيد دون البحث في خبايا الأمور وخفايا الزوايا ، وليس هذا فحسب بل إنهم خالفوا كثيراً من قواعد المحدثين في التصحيح والتضعيف بحجة أن المحدثين تشددوا فيها. واليك عينة من هؤلاء. قال ابن الحصار: "إن للمحدثين أغراضاً في طريقهم احتاطوا فيها وبالغوا في الاحتياط ولا يلزم الفقهاء اتباعهم على ذلك، كتعليقهم الحديث المرفوع بأنه قد روي موقوفاً أو مرسلًا، وكقطعهم في الراوي إذا انفرد بالحديث أو بزيادة فيه أو لمخالفته من هو أعدل منه وأحفظ. وقد يعلم الفقيه صحة الحديث بموافقة الأصول أو آية من كتاب الله تعالى، فيحمله ذلك على قبول الحديث والعمل به واعتقاد صحته، وإذا لم يكن في سنده كذاب فلا بأس بإطلاق القول بصحته إذا وافق كتاب الله تعالى وسائر أصول الشريعة." (١)

هذه القواعد أنشأت عند هؤلاء تساهلاً في قبول الأحاديث الضعيفة، حيث قبلوا الشاذ والمعلّ والزوائد الضعيفة وقوِّوا الضعيف غير المنجبر بمثله ، وصحّحوا أحاديث

المجهولين ، واحتجوا بالمراسيل ... إلى غير ذلك مما عُرف عنهم .

والسؤال الآن هل كان كل المتأخرين مثل هؤلاء ؟.

إن كان الجواب بنعم. فإن أهل الحديث قد انقضوا منذ أمدٍ بعيدٍ ولم تبق لهم باقية! و إن كانت الأخرى فإنه لا يجوز أن ننسب كل المتأخرين إلى منهج المخالفة بحجة أنهم كانوا والمخالفين في عصر واحد .

وكيف نجعل أهل الحديث المتأخرين في زمرة الفقهاء وهم الذين بينوا خطأ منهجهم وحذروا من خطره .

لا يعقل أبداً أن يخالف هؤلاء الأئمة نهج أسلافهم وهم الداعون إليه المدافعون عنه.

— بيان أن علماء الحديث نبهوا على منهج الفقهاء .

قد جاء على لسان كثير من المحدثين التنبيه على منهج الفقهاء وبيان حال من كان منهم فقد نقل ابن أبي حاتم عَنْ شعبة قوله في حماد ابن أبي سليمان: (كَانَ لَا يَحْفَظُ). ثُمَّ عَقَّبَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَلَى ذَلِكَ فَقَالَ: يَعْنِي إِنْ الْغَالِبَ عَلَيْهِ الْفَقْهُ وَإِنَّهُ لَمْ يَرْزُقْ حِفْظَ الْآثَارِ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "هُوَ صَدُوقٌ وَلَا يَحْتَجُ بِحَدِيثِهِ، هُوَ مُسْتَقِيمٌ فِي الْفَقْهِ وَإِذَا جَاءَ الْآثَارُ شَوَّشٌ".^(١) وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: " الْفُقَهَاءُ الْغَالِبُ عَلَيْهِمْ حِفْظُ الْمَتُونِ وَأَحْكَامُهَا وَأَدَاؤُهَا بِالْمَعْنَى دُونَ حِفْظِ الْأَسَانِيدِ وَأَسْمَاءِ الْمُحَدِّثِينَ، فَإِذَا رَفَعَ مُحَدِّثٌ خَبِيراً وَكَانَ الْغَالِبُ عَلَيْهِ الْفَقْهُ، لَمْ أَقْبَلْ رَفْعَهُ إِلَّا مِنْ كِتَابِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ الْمُسْنَدَ مِنَ الْمُرْسَلِ ، وَلَا الْمَوْقُوفَ مِنَ الْمُنْقَطِعِ ، وَإِنَّمَا هَمَّتْهُ إِحْكَامُ الْمَتْنِ فَقَطْ ".^(٢)

قال ابن الجوزي: " رأيت بضاعة أكثر الفقهاء في الحديث مزجاة ."^(٣)

وقال ابن رجب: "الفقهاء المعتنون بالرأي حتى يغلب عليهم الانشغال به لا يكادون يحفظون الحديث كما ينبغي ، ولا يقيمون أسانيده و متونه ، ويخطئون في الأسانيد كثيراً

١ - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/١٤٧) .

٢ - صحيح ابن حبان (الإحسان) (١/٦٤) .

٣ - التحقيق في أحاديث الخلاف لابن الجوزي (١/٣) .

التفريق المنهجي بين المتقدمين والمتأخرين

ويروون بألفاظ تشبه ألفاظ الفقهاء المتداولة بينهم." (١)

قال المناوي: "وهذا كله اصطلاح المحدثين ، أما الفقهاء فإنهم قد يرجحون بما لا دخل له في ذلك." (٢)

أكبر شيء نستفيد من هذه النقول :

— أن هناك منهجين في النقد منهج المحدثين والنقاد ومنهج الفقهاء الذين غلب عليهم الفقه.

— أنه لو كان هناك منهج آخر لنبه عليه هؤلاء العلماء كما نبهوا على منهج الفقهاء .

— أنه لا حرج في التفريق بين منهج المحدثين ومنهج الفقهاء وأن التفريق لا يعني أن المحدثين

لم يكونوا فقهاء ، بل إن لقب المحدث لا يطلق إلا على من جمع أوصافا منها الفقه . فإذا

قل فلان المحدث فهو فقيه بالضرورة ، أما إذا قيل له الفقيه فلا يلزم أن يكون محدثاً ، بل

هو في درجة أقل منه لاشتغاله بكلام الرجال دون كلام النبي ﷺ .

قال ابن سريج " أهل الحديث أعظم درجة من الفقهاء لاعتنائهم بضبط الأصول." (٣)

و المسألة مرجعها إلى التخصص فمن اعتنى بفن من العلم دون غيره من الفنون، وبرز فيه

أطلق عليه ما يناسب تخصصه .

قال الذهبي : وكذلك جماعة من القراء أثبات في القراءة دون الحديث كنافع في الحديث

والكسائي وحفص ، فإنهم نهضوا بأعباء الحروف وحرروها ولم يصنعوا ذلك في الحديث ،

كما أن طائفة من الحفاظ أتقنوا الحديث ولم يحكموا القراءة ، وكذا شأن كل من برز في

فن ، ولم يعتن بما عداه." (٤)

وبهذا يتبين لك خطأ من قال : " كان عليّ أن أختار في العنوان : " الموازنة بين النقاد وبين

الفقهاء وعلماء الأصول " بدلاً من صيغة " الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين " لكي أثرهما

لأسباب تاريخية وعلمية ومنهجية. وذلك لأنه إذا جعلنا العنوان: "الموازنة بين النقاد وعلماء

١ - شرح علل الترمذي لابن رجب (٣٧٣)

٢ - اليواقيت و الدرر للمناوي (ص ٣٨٤).

٣ - قواعد التحديث القاسمي (ص ٤٩) .

٤ - سير أعلام النبلاء للذهبي (١١/٥٤٣)

الفقه والأصول" فإنه يوهم أن المحدثين النقاد لم يكونوا فقهاء، وليس الأمر كذلك فإن النقاد هم محدثون وفقهاء، وبدون الفقه لا يمكن لهم نقد الحديث نقداً علمياً صحيحاً.^(١) لقد كان يسع هذا القائل ما وسع غيره من العلماء الذين ذكرنا تفريقهم بين طريقة المحدثين وطريقة الفقهاء ولو كان ما تخرج منه القائل وارداً لكانوا أولى بمراعاته منه . وكان الأولى بالقائل أن يتحرز مما وقع فيه من التفريق بين أهل الحديث أنفسهم لما يوهم ذلك من أنه لم يعد لهذا العلم رجال يقومون به، فيكون ذلك قرّة عين أعداء السنة والدين.

— أهم ما أخذ على الفقهاء :

لابأس أن نتم هذا الموضوع بذكر جملة مؤخذات أخذها المحدثون على الفقهاء جعلتهم يصنفونهم في مضمار غير مضمار أهل الحديث .

١. احتجاجهم بالضعيف البين الضعف والموضوع :

١٣٧

قال النووي : "إن الأئمة لا يروون عن الضعفاء شيئاً يحتاجون به على انفراده في الأحكام فإن هذا شيء لا يفعله إمام من أئمة المحدثين ولا محقق من غيرهم من العلماء وأما فعل كثيرين من الفقهاء أو أكثرهم ذلك واعتمادهم عليه فليس بصواب بل قبيح جداً ."^(٢) قال ابن الملقن : " لكنه -أي الرافعي- أجزل الله مثوبته مشى في هذا الشرح المذكور على طريقة الفقهاء الخُلص، في ذكر الأحاديث الضعيفة والموضوعات والمنكرة والواهيات ."^(٣)

٢. احتجاجهم بالمراسيل :

قال الزركشي : " قال مهنا " سألت أحمد عن حديث معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه و سلم " أن غيلان أسلم وعنده عشر نسوة " فقال ليس بصحيح والعمل عليه كان عبد الرزاق يقول عن معمر عن الزهري مراسلاً

١ - الموازنة لحمزة المليباري (ص ٢٤) .

٢ - شرح صحيح مسلم للنووي (١ / ١٢٦) .

٣ - البدر المنير لابن الملقن (١ / ٢٨١) ..

قال القاضي - أبو يعلى - قول أحمد " ضعيف " أي على طريقة أصحاب الحديث لأنهم يضعفون بما لا يوجب تضعيفه عند الفقهاء كالإرسال والتدليس والتفرد بزيادة في حديث وقوله " والعمل عليه " معناه طريقة الفقهاء. ^(١)

قال ابن القيم : في حديث تخيير البكر الكارهة في الزواج - وقد رُوي مرسلًا ومُسندًا -: "وليس رواية هذا الحديث مرسلّة بعلة فيه، فإنه قد روى مسندًا ومرسلًا، فإن قلنا بقول الفقهاء: إن الاتصال بزيادة، ومن وصله مُقَدَّم على من أرسله: فظاهرٌ، وهذا تصرفهم في غالب الأحاديث... وإن حكمنا بالإرسال - كقول كثير من المحدثين -: فهذا مرسل قوي قد عضدته الآثار الصحيحة الصريحة. " ^(٢)

وقال ابن حجر عن حديث: "صححه ابن القطان وقال: الإرسال لا يعمل الوصل، وهي طريقة الفقهاء. " ^(٣)

٣. عدم اهتمامهم بالعلل :

وقال ابن القيم : "... وهذه الطريق في مقابلها طريق الأصوليين، وأكثر الفقهاء: أنهم لا يلتفتون إلى علة للحديث إذا سلمت طريق من الطرق منها، فإذا وصله ثقة أو رفعه، لا يبالون بخلاف من خالفه ولو كثروا " ^(٤)

قال ابن دقيق العيد : " الصحيح : ومداره بمقتضى أصول الفقهاء والأصوليين على صفة عدالة الراوي في الأفعال مع التيقُّظ ، العدالة المشترطة في قبول الشهادة ، على ما قرّر في الفقه ، فمن لم يقبل المرسل منهم زاد في ذلك أن يكون مسنداً . وزاد أصحاب الحديث أن لا يكون شاذاً ولا معللاً . وفي هذين الشرطين نظرٌ على مقتضى مذهب الفقهاء ، فإن كثيراً من العلل التي يعلّل بها المحدثون الحديث لا تجري على أصول الفقهاء . وبمقتضى ذلك

١ - النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٢/٢١٦).

٢ - زاد المعاد لابن القيم (٥/٩٦).

٣ - إتحاف المهرة لابن حجر (٣/٢٥٨).

٤ - تهذيب السنن لابن القيم (٥/٢٢٨).

حُدَّ الحديث الصحيح ، بأنه : الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ، ولا يكون شاذاً ولا معللاً .^(١)

وَقَالَ ابن رجب: بعد ذكره حديث عائشة أنها قالت: كان النبي ﷺ ينام وهو جنب ولا يمس ماء- : "وهذا الحديث مما اتفق أئمة الحديث من السلف على إنكاره على أبي إسحاق. وأما الفقهاء المتأخرون: فكثيرٌ منهم نظر إلى ثقة رجاله فظنَّ صحته، وهؤلاء يظنون أن كلَّ حديثٍ رواه ثقة فهو صحيحٌ ولا يتفطنون لدقائق علم علل الحديث".^(٢)

قال العلائي : وبهذه النكتة يتبين أن التعليل أمر خفي لا يقوم به إلا نقاد أئمة الحديث دون الفقهاء الذين لا اطلاع لهم على طرقه وخفاياها^(٣)

وقال الزركشي: "الفقهاء لا يعللون الحديث ويطرحونه إلا إذا تبين الجرح وعلم الاتفاق على ترك الراوي".^(٤)

٤. قبولهم الشاذ :

١٣٩

قال ابن حجر : "هذا غاية في الإشكال ثم قال: يمكن أن يجاب عنه بأن اشتراط نفي الشذوذ في شرط الصحة إنما يقوله المحدثون وهم القائلون بترجيح رواية الأحفظ إذا تعارض الوصل والإرسال. والمصنف يأخذ بقول الفقهاء والأصوليين وذلك أنهم لا يشترطون نفي الشذوذ في شرط الصحيح وبهذا يرتفع الإشكال".^(٥)

قال ابن حجر : "..... ثم نقل عن العلائي أن مذهب غالب المحدثين عند تعارض الوصل والإرسال والرفع والوقف في روايات الثقات هو التعليل بالإرسال والوقف. أما الفقهاء الأصوليون فإنهم يجعلون الوصل والرفع من قبيل زيادة الثقة، قال: "ويلزم على ذلك قبول الحديث الشاذ".^(٦)

١ - الإقتراح في فن الاصطلاح لابن دقيق (ص ٨) .

٢ - فتح الباري لابن رجب (٣٦٢/١) .

٣ - النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/٧١٤) .

٤ - النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٢/٢١٠) .

٥ - النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/١٠٦) .

٦ - المصدر السابق (١/١١٥)

قال الزركشي : " قوله - أي ابن الصلاح - الصحيح يتنوع إلى متفق عليه ومختلف فيه . أي من اشتراط الاتصال فيه عند من لم يقبل المراسيل وعدمه عند من قبله واشتراط عدم الشذوذ والعلة عند المحدثين وعدم اشتراط ذلك عند الفقهاء .^(١)

٥ . قبولهم زيادة الثقة مطلقاً :

قال ابن القيم : " موضحاً طريقة الفقهاء والأصوليين عند كلامه على أحاديث الفطر بالحجامة : " وعلى قول جمهور الفقهاء والأصوليين : لا يُلتفت إلى شيء من تلك العلل ، وأنها ما بين تعليل بوقف بعض الرواة وقد رفعها آخرون ، أو إرسالها وقد وصلها آخرون ، وهم ثقات ، والزيادة من الثقة مقبولة . " ^(٢)

قال ابن كثير : " إذا تفرد الراوي بزيادة في الحديث عن بقية الرواة عن شيخ لهم ، وهذا الذي يعبر عنه بزيادة الثقة ، فهل هي مقبولة أم لا ؟ فيه خلاف مشهور : فحكى الخطيب عن أكثر الفقهاء قبولها ، وردّها أكثر المحدثين . " ^(٣)

١٤٠

٦ . احتجاجهم بالمقلوب والمضطرب والخطأ :

قال ابن دقيق : " المقلوب : وهو أن يكون الحديث معروفاً برواية رجل معيّن ، فيروى عن غيره طلباً للإغراب ، وتنقيحاً لسوق تلك الرواية . مثل : أن يكون معروفاً برواية مالك عن نافع عن ابن عمر . فيرويه عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر . وهذا فيه على طريقة الفقهاء : أنّه يجوز أن يكون عنهما جميعاً . لكن يقوم عند المحدثين قرائن وظنون ، يحكمون بها على الحديث بأنّه مقلوب . وقد يطلق على روايته أنّه يسرق الحديث . " ^(٤)

و قال في موضع آخر "...فهنا مقتضى مذاهب الفقهاء والأصوليين أن لا يضر هذا الاختلاف لأنه إن كان الحديث عن هذا المعين فهو عدل . وإن كان عن الآخر فهو عدل

١ - النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٢/١٢٥) .

٢ - تهذيب السنن لابن القيم (٣/٢٤٨) .

٣ - اختصار علوم الحديث لابن كثير (ص ٢٢)

٤ - الإقتراح في فن الاصطلاح لابن دقيق (ص ٨) .

التفريق المنهجي بين المتقدمين والمتأخرين

- فكيفما انقلبنا انقلبنا إلى عدل، فلا يَضُرُّ هذا الاختلاف . وغيرهم قد يقول: إن الاضطراب في الحديث دليل على عدم ضبطه في الجملة . " (١)
- قال ابن مفلّز : "حديثُ أبي إسحاق من رواية الثوريِّ وغيره أجمع من تقدم من المحدثين ومن تأخر منهم أنه خطأ منذ زمان أبي إسحاق إلى اليوم. وبعض المتأخرين من الفقهاء الذين لا يعتبرون الأسانيد، ولا ينظرون الطرق يجمعون بينهما بالتأويل، فيقولون: لا يمس ماء للغسل، ولا يصح هذا، وفقهاء المحدثين وحفاظهم على ما أعلمتك." (٢)
- هذا بعض ما نبّه عليه علماء هذا الفن من مخالفات الفقهاء لأهل الحديث ، ولولا ضيق المقام لتوسعنا في ذكر تلك المفارقات . والمقصود من ذكر هذه المفارقات مايلي :
- أن المنهج المخالف لمنهج المحدثين هو منهج الفقهاء ، فمن كان على منهج غير منهج المحدثين فهو على منهج الفقهاء .
 - أن ما نسبته أصحاب التفريق للمتأخرين أنهم خالفوا المتقدمين ، فنسبته الصحيحة للفقهاء لا غير ولا ينبغي تعميمه على كل المتأخرين .
 - أن ما يستدل به المفرقون على مخالفة المتأخرين للمتقدمين إنما هو من كلام المتأخرين أنفسهم، فهل الأئمة المتأخرون لا يفهمون ما يقولون .
 - أن خطأ بعض المتأخرين في تطبيق قواعد المحدثين أو قصور علمهم بها لا يخرجهم من منهج أهل الحديث إلا إذا كان ذلك الخطأ قاعدة مطّردة .

١ - المصدر السابق (ص ٩) .

٢ - تهذيب سنن أبي داود لابن القيم (١/١٥٤) .

المبحث الثاني : زيادة الثقة .

❖ زيادة الثقة .

❖ مذاهب العلماء في زيادة الثقة .

❖ التحقيق في مسألة زيادة الثقة .

زيادة الثقة .

الزيادة في اللغة : هي النمو ، وكذلك الزيادة ، و هو خلاف النقصان ^(١).

أما الزيادة في اصطلاح المحدثين : أن يروي جماعة حديثا واحدا بإسناد واحد، فيزيد بعض الثقات فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة، ^(٢) سواء أكان ذلك في السند أم في المتن أم كان في كليهما. ولذا فإن هذه المسألة تشمل جميع صور الزيادة التي تقع من الثقة، سواء أكان الثقة واحدا أم أكثر، وسواء أكانت الزيادة صحيحة أم ضعيفة، وسواء أكانت في السند والمتن أم في أحدهما. ويستثنى منها ما يذكره الصحابي من الزيادات فإنها مقبولة دون خلاف ^(٣).

فالزيادة إذن من فنون الحديث التي تنتج عن اختلاف الرواة في أداء ما سمعوه من مشايخهم إما في السند أو في المتن ، و مرجع هذا الاختلاف هو تفاوت القدرات العلمية و ملكات الحفظ و الاتقان عند الرواة ، فالرواة و إن اتفقوا في السماع من نفس الشيخ إلا أنهم قد يختلفون في تأدية ما يسمعون ، فمنهم من يزيد و منهم من ينقص ، و منهم من يروي بالمعنى ١٤٣ وليس بعالم بما يحيل المعاني فيحرف المعنى بلفظ لا يدري مؤداه ، و منهم من يسلك الجادة في إسناد تعود أن يروي عن شيخ من طريق معين و ليس هو على ذلك الوجه . الحاصل أن الخطأ واقع لا محالة فهذه سنة الله في خلقه ، قال ابن المبارك : " و من يسلم من الوهم . " ^(٤) و قال يحيى بن معين : " من لا يُخطئ في الحديث فهو كذاب " ^(٥) .

وقال الترمذي: " لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم " ^(٦) .
وقال الذهبي: " ليس من شرط الثقة أن لا يغلط أبداً فقد غلط شعبة ومالك وناهيك بهما ثقة ونبلاً " ^(٧) .

١ - لسان العرب لابن منظور (٨٦ / ٧) .

٢ - ، شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي (٤٢٥ / ١) .

٣ - النكت على ابن الصلاح لابن حجر (٦٩١ / ٢) و زيادة الثقة للمليباري (على شبكة ملتقى أهل الحديث) .

٤ - شرح علل الترمذي لابن رجب (١٥٣ / ١) .

٥ - التاريخ ليحيى بن معين (٥٤٩ / ٣ - الدوري) و شرح علل الترمذي لابن رجب (١٥٣ / ١) .

٦ - العلل الصغير للترمذي مع السنن (٧٠٢ / ٥) .

٧ - سير أعلام النبلاء (٣٤٦ / ٦) .

زيادة الثقة

لذلك فإن الزيادة إذا تبين خطؤها لا تقبل حتى وإن كان راويها ثقة في نفسه مأمونا في نقله وكما أسلفنا في التعريف أن الزيادة كما تكون في المتن تكون في الإسناد أيضا ، وإن كانت تسمى بأسماء أخرى ذكرها أهل الاصطلاح من باب تقريب هذا العلم للطلاب، فأنت تجدها تحت فن تعارض الوصل والإرسال، وتعارض الوقف والرفع، والمزيد في متصل الأسانيد .

أمثلة توضيحية عن زيادة الثقة :

ونمثل بالزيادة التي قد يختلف في قبولها أما التي وقع الاتفاق على قبولها فلا نعرج عليها .

مثال للزيادة في الاسناد :

قال الامام أحمد^(١): حدثنا وكيع حدثنا سفيان الثوري ، عن أبيه ، عن أبي الضحى، عن عبد الله ، قال: قال رسول الله ﷺ: "إن لكل نبي ولاية من النبيين وإن وليي منهم أبي و خليل ربي إبراهيم" ثم قرأ: "إِنَّكَ أَوَّلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ" ... [آل عمران الآية: ٦٨] . و قال أيضا ^(٢) : حدثنا يحيى ، وعبد الرحمن عن سفيان ، عن أبيه ... ثم ساق الحديث بنفس الاسناد السابق . ١ ٤ ٤ و قال الترمذي ^(٣) : حدثنا محمود ، قال : حدثنا أبو نعيم عن سفيان ، عن أبيه ... الحديث بنفس الإسناد الذي ساقه الإمام أحمد .

فهؤلاء الأئمة الأربعة :[وكيع بن الجراح ، و يحيى بن سعيد القطان ، و عبد الرحمن بن مهدي ، و أبو نعيم الفضل بن دكين] الذين هم من خواص أصحاب سفيان الثوري .
رووا هذا الحديث عن سفيان ، عن أبيه ، عن أبي الضحى ، عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ مرسل لا يذكرون واسطة بين أبي الضحى و ابن مسعود .
و قد رواه أبو أحمد الزبيري ^(٤) فزاد فيه : " مسروق " بين أبي الضحى و عبد الله بن مسعود

١ - مسند الإمام أحمد (٦/ ٣٤٨) الحديث رقم ٣٨٠٠ .

٢ - مسند الإمام أحمد ٧/ ١٦٧ الحديث رقم ٤٠٨٨ .

٣ - جامع الترمذي ٥/ ٢٠٨ رقم (٢٩٩٥) .

٤ - هو محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمرو بن درهم ثقة ثبت ، الا انه قد يخطيء في حديث الثوري .

[التقريب ٢/ ٧٦ وانظر الكاشف مع حاشيته ٢/ ١٨٦-١٨٧ .]

زيادة الثقة

كما أخرجه الترمذي ^(١) قال : حدثنا محمود بن غيلان ، قال : حدثنا أبو أحمد ، قال حدثنا سفيان ، عن أبيه ، عن أبي الضحى ، عن مسروق ، عن عبد الله ، فذكر الحديث .
وقد رجح العلماء رواية من روه منقطعاً ولم يقبلوا الزيادة التي زادها أبو أحمد الزبيري لأن من روه منقطعاً أكثر عدداً وأشد حفظاً وأخص بالثوري ممن روه متصلاً .
قال ابن أبي حاتم : سألتُ أبي ، وأبا زرعة ، عن حديثٍ ؛ رواه أبو أحمد الزبيري ، وروح بن عبادة عن سفيان الثوري ، عن أبيه عن أبي الضحى عن مسروق عن عبد الله عن النبي ﷺ قال : " لِكُلِّ نَبِيٍّ وُلاةٌ مِنَ النَّبِيِّينَ ... " الحديث .
فقلاً جميعاً : هذا خطأ ، رواه المُتَقِنُونَ مِنْ أَصْحَابِ الثَّوْرِيِّ ، عن الثَّوْرِيِّ ، عن أبيه ، عن أبي الضحى ، عن عبد الله ، عن النبي ﷺ ، بلا مسروق ^(٢) .
وقال الترمذي بعد أن ساق الرواية المنقطعة : هذا أصح من حديث أبي الضحى ، عن مسروق ^(٣) .

قال أحمد شاكر : وقد رجح الترمذي الرواية المنقطعة ، وهو ترجيح بغير مرجح . والوصل ١٤٥
زيادة تقبل من الثقة دون شك ^(٤) .

أقول الذي يظهر والله أعلم ، أن الصواب ما رجحه الحفاظ المتقدمون لأمر :

- أن من روى الحديث من دون زيادة أحفظ ممن روى الزيادة .
- أنهم أكثر عدداً منه .
- أنهم أخص بالشيخ وأحفظ لحديثه منه ^(٥) .
- أن من روى الزيادة ليس من الحفاظ المبرزين الذين تُحتمل مخالفتهم .

١ - سنن الترمذي ٢٠٨/٥ رقم (٢٩٩٥)

٢ - علل ابن أبي حاتم (١٦٧٧) .

٣ - سنن الترمذي ٢٠٨/٥ رقم (٢٩٩٥) .

٤ - تفسير ابن جرير الطبري ٦ / ٤٩٩ ، هامش رقم (١٠١) .

٥ - قال ابن أبي خيثمة سمعت يحيى بن معين وسئل عن أصحاب الثوري أيهم أثبت ؟ قال : " هم خمسة : يحيى بن سعيد ، ووكيع بن الجراح ، وعبد الله بن المبارك ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وأبو نعيم الفضل بن دكين . فأما الفريابي ، وأبو حذيفة ، وقبيصة ، وعبيد الله ، وأبو أحمد الزبيري ، وعبد الرزاق ، وطبقتهم فهم كلهم في سفيان بعضهم قريب من بعض ، وهم ثقات كلهم ، دون أولئك في الضبط والمعرفة " . (شرح علل الترمذي لابن رجب ١ / ٢٧٤)

زيادة الثقة

مثال زيادة الثقة في المتن :

قال الإمام مسلم : حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ حَيَّوَةَ أَنَّ أَبَا يُونُسَ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. فَقُولُوا اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ. وَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعُونَ ».

هذا الحديث يرويه عن أبي هريرة كل من : أبو يونس مولى أبو هريرة ^(١) و سعيد المقبري ^(٢) والأعرج ^(٣) و همام بن منبه ^(٤) و أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ^(٥) و أبو صالح ذكوان السمان ^(٦) . فهؤلاء الستة كلهم جاءت الروايات عنهم تطابق معنى هذا الحديث إلا رواية عن أبي خالد الأحمر عن محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم عن أبي صالح بزيادة : « وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا » ^(٧).

وهذه الزيادة صححها الإمام مسلم في صحيحه دون أن يرويها فقد جاء عنه أنه قال لما سأله أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أُخْتِ أَبِي النَّضْرِ : فَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ؟ فَقَالَ : هُوَ صَحِيحٌ ، يَعْنِي " وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا " . فَقَالَ هُوَ عِنْدِي صَحِيحٌ . فَقَالَ : لِمَ لَمْ تَضَعْهُ هَا هُنَا ؟ قَالَ : لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ عِنْدِي صَحِيحٌ وَضَعْتُهُ هَا هُنَا . إِنَّمَا وَضَعْتُ هَا هُنَا مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ. ^(٨)

١ - صحيح مسلم (٢٠/٢) .

٢ - المعجم الأوسط للطبراني (٧ / ٢٦٤) .

٣ - صحيح البخاري (٢٥٧ / ١) ، صحيح ابن حبان (٤٦٧ / ٥) ، مسند الشاميين للطبراني (٩٤ / ١ و ٩٦)

٤ - صحيح البخاري (٢٥٣ / ١) ، و المصنف لعبد الرزاق (٢ / ٤٦١) .

٥ - سنن ابن ماجه (٣٩٣ / ١) ، وسنن الدارمي (٣٤٣ / ١) ، و مشكل الآثار (٣٤٢ / ١٢) ، و مسند أبي يعلى (٣١٥ / ١٠) .

٦ - رواها عنه من دون زيادة : أبو داود في السنن (٢٣٤ / ١) ، و البيهقي في السنن الكبرى [٩٣ / ٣ و ٩٢ / ٢] ، و الطبراني في المعجم الأوسط (١١٦ / ٦) ، و الطحاوي في مشكل الآثار [٤٠٤ / ١ و ٣٣١ / ١] .

٧ - مسند الإمام أحمد (٢٥٧ / ١٥) ، سنن أبي داود (١٣٥ / ١) ، سنن النسائي (٤٧٩ / ٢) ، سنن النسائي الكبرى (٣٢٠ / ١) ، سنن ابن ماجه (٢٧٦ / ١) ، مصنف ابن أبي شيبة [٢٢٧ / ١] ، سنن الدررقي (٣٢٧ / ١) ، شرح معاني الآثار للطحاوي ٢١٧ / ١ ، الأوسط لابن المنذر (٢٢٣ / ٤) ، القراءة خلف الإمام للبيهقي (٣٠٦ و ٣١١) .

٨ - صحيح مسلم (١٥ / ٢) .

- قلت : وقد خالف مسلمٌ كثيرا من النقاد المتقدمين الذين ضعفوا هذه الزيادة :
- قال العباسُ بنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ فِي : حَدِيثِ ابْنِ عَجَلَانَ :
« إِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا ». لَيْسَ بِشَيْءٍ .
- قال ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ : سَمِعْتُ أَبِي وَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ فَقَالَ : لَيْسَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ مَحْفُوظَةً .^(١)
- قال البخاري : لا يعرف هذا من صحيح حديث أبي خالد الأحمر.^(٢)
- قال أَبُو دَاوُدَ : زِيَادَةُ (وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا) لَيْسَتْ بِمَحْفُوظَةٍ الْوَهْمُ عِنْدَنَا مِنْ أَبِي خَالِدٍ.^(٣)
- وقال النسائي : لا نعلم أحداً تابع ابن عجلان على قوله : "(إِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا)".^(٤)
- قال البيهقي: وقد أجمع الحفاظ على خطأ هذه اللفظة في الحديث ، وأنها ليست بمحفوظة.^(٥)
- أما قول أبي داود : الْوَهْمُ عِنْدَنَا مِنْ أَبِي خَالِدٍ .
- قلت : الذي يظهر أن الوهم فيها من ابن عجلان لقرينتين :
- ١- تنصيب بعض الأئمة على ذلك :

قال أبو حاتم : هِيَ مِنْ تَخَالِيطِ ابْنِ عَجَلَانَ.^(٦)

وقال النسائي : لا نعلم أحداً تابع ابن عجلان.^(٧)

- ٢- أنه لو كانت هذه الزيادة من طريق أبي خالد الأحمر وحده لاحتملنا أن تكون منه ، لكن قد روى هذه الزيادة عن ابن عجلان كل من : محمد بن سعد الأنصاري^(٨) وإسماعيل بن أبان^(٩) ، و محمد بن ميسر^(١٠) .

١ - السنن الكبرى للبيهقي (٢ / ١٥٦) .

٢ - القراءة خلف الإمام للبخاري (ص ٩١) ، و القراءة خلف الإمام للبيهقي (ص ٣٠٦) .

٣ - سنن أبي دود (١ / ١٣٥) .

٤ - سنن النسائي (١ / ٣٢٠) .

٥ - معرفة السنن و الآثار للبيهقي (٣ / ١٢٥) .

٦ - العلل لابن أبي حاتم (١ / ١٦٤) ، و السنن الكبرى للبيهقي (٢ / ١٥٦) .

٧ - سنن النسائي (١ / ٣٢٠) .

٨ - سنن النسائي (٢ / ٤٨٠) .

٩ - سنن البيهقي (٢ / ١٥٦) ، و سنن الدارقطني (١ / ٣٢٩) .

١٠ - مسند الإمام أحمد (١٤ / ٤٦٩) .

زيادة الثقة

فيستبعد جداً أن يتفق هؤلاء الأربعة على زيادة عن نفس الشيخ دون أن تكون من حديثه .

وقد وردت هذه الزيادة في حديث آخر عن أبي موسى الأشعري :

قال الإمام أحمد : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ ثَنَا جَرِيرٌ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي غَلَّابٍ عَنْ حِطَّانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيِّ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "قَالَ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فليؤمكم أحدكم وَإِذَا قَرَأَ الْإِمَامُ فَأَنْصِتُوا." (١)

قال أبو داود وقوله « فَأَنْصِتُوا ». لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ لَمْ يَجِئْ بِهِ إِلَّا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ. (٢) وقال الأثرم : لم يذكر هذه اللفظة أحد من أصحاب قتادة الحفاظ . (٣)

قال الدارقطني : " رواه (يعني حديث أبي موسى المتقدم) هشام الدستوائي (٤) ، وسعيد (٥) ، وشعبة ، وهمام وأبو عوانة (٦) وأبان وعدي بن أبي عمارة كلهم عن قتادة فلم يقل أحد منهم (وإذا قرأ فأنصتوا) وهم أصحاب قتادة الحفاظ عنه " (٧).

قال أبو علي الحافظ : " خَالَفَ جَرِيرٌ عَنِ التَّيْمِيِّ أَصْحَابَ قَتَادَةَ كُلَّهُمْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، وَالْمَحْفُوظُ عَنْ قَتَادَةَ رِوَايَةُ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ وَهَمَّامٍ وَسَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ وَمَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ (٨) وَأَبِي عَوَانَةَ وَالْحَجَّاجِ بْنِ الْحَجَّاجِ وَمَنْ تَابَعَهُمْ عَلَى رِوَايَتِهِمْ يَعْنِي دُونَ هَذِهِ اللَّفْظَةِ . (٩)

١٤٨

١ - مسند أحمد (٣٢ / ٤٩٦) . والحديث عند مسلم في الصحيح (٢ / ١٥) . و سنن أبي داود (١ / ٣٦٨) . و سنن ابن ماجه (١ / ٢٧٦) . و مسند أبي يعلى (١٣ / ٢٥٥) . و سنن الدارقطني (١ / ٣٣٠) . و مسند البزار (٤ / ٤٣١) . و السنن الكبرى للبيهقي وفي ذيله الجوهر النقي (٢ / ١٥٥) .

٢ - سنن أبي داود (١ / ٣٦٨) .

٣ - شرح علل الترمذي لابن رجب (٢٤٨) .

٤ - عند أحمد (٣٢ / ٤٣٥) ، و مسلم (٢ / ١٥) ، و ابن ماجه (١ / ٢٩١) رقم (٩٠١) ، و النسائي (٢ / ٢٤١) و (٣ / ٤١) ، و ابن خزيمة (١٥٨٤) و (١٥٩٣) .

٥ - عند أحمد (٣٢ / ٣٦٦) ، و الدارمي (١٣١٨ و ١٣٦٥) ، مسلم (٢ / ١٥) ، ابن ماجه (١ / ٢٩١) ، و النسائي (٢ / ٩٦ و ١٩٦) ، و ابن خزيمة (١٥٨٤) و (١٥٩٣) و الدارقطني (١ / ٣٣٠) و البيهقي في الكبرى (٢ / ١٥٦) .

٦ - عند مسلم (٢ / ١٤) رقم (٤٠٤) ، و أبي داود (١ / ٢٥٦) رقم (٩٧٢) .

٧ - سنن الدارقطني (١ / ٣٣٠) التتبع له أيضا (١٧١) .

٨ - مسند أحمد (٣٢ / ٢٦١) و صحيح مسلم (٢ / ١٥) .

٩ - السنن الكبرى للبيهقي (٢ / ١٥٥) .

زيادة الثقة

فسليمان التيمي لو كان بمنزلة هؤلاء من الحفظ و الاتقان ثم خالفهم لتوقفنا في حديثه فكيف وهو دونهم ، و هم أحفظ وأخصّ بقتادة منه .

قال إسحاق بن هانئ : سألت أبا عبد الله قلت : أيما أحب إليك في حديث قتاد : سعيد بن أبي عروبة أو همام أو شعبة أو الدستوائي ؟ فسمعتة يقول : قال عبد الرحمن بن مهدي : سعيد عندي في الصدق مثل قتادة ، وشعبة ثبت ، ثم همام . قلت : والدستوائي ؟ قال : والدستوائي أيضاً .

وقال عثمان بن سعيد قلت ليجي بن معين : شعبة أحب إليك في قتادة أو هشام ؟ قال كلاهما .^(١)

ثم قارن ذلك بما قاله أبو بكر الأثرم في كتاب الناسخ والمنسوخ : "كان التيمي من الثقات ، ولكن كان لا يقوم بحديث قتادة" .

وقال أيضاً : "لم يكن التيمي من الحفاظ من أصحاب قتادة" ^(٢)

وقد أخرج الزيادة الإمام مسلم و صححها اعتماداً منه على حفظ سليمان التيمي . قال حين ١٤٩
سأله ابنُ أُختِ أبي النَّضْرِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ مُسْلِمٌ : تُرِيدُ أَحْفَظَ مِنْ سُلَيْمَانَ .^(٣)
قلت : الإمام مسلم اعتمد على الأصل العام في الراوي ، و سليمان ^(٤) حافظ كما قال ،
لكن ليس هو كذلك في قتادة . قال الأثرم : "حديثه عن قتادة مضطرب" ^(٥)
و هذا الحديث من جملة ما وهم فيه عن قتادة ، و لو كان من حديث قتادة لكان أصحابه
أولى به .

و الذي ظهر لي من خلال جمع الروايات و مقارنتها أن سليمان التيمي لما كان من رواة
الحديثين معاً ، بالزيادة المذكورة (فقد روى حديث أبي هريرة من طريق الأعمش عن أبي
صالح ^(٦) و روى حديث أبي موسى من طريق قتادة عن يونس عن حطان) اختلط عليه

١ - شرح علل الترمذي لابن رجب (٢٠٣) .

٢ - المصدر السابق (٢٤٨) .

٣ - صحيح مسلم (١٥/٢) .

٤ - قال الثوري : حفاظ البصرة ثلاثة فذكره فيهم وكذا ذكره فيهم ابن علية . [تهذيب التهذيب ٩٩/٢]

٥ - شرح علل الترمذي لابن رجب (٢٠٥) .

٦ - سنن الدارقطني (٣٣١/١) . و فوائد تمام الحديث (١٦٧٦) .

زيادة الثقة

حديث أبي هريرة الخطأ بحديث أبي موسى خصوصاً وأنه رواه عن قتادة وكان ممن لا يضبط حديث قتادة ، فانتقل الخطأ من حديث أبي هريرة إلى حديث أبي موسى بوجه من التيمي . ولم أرى من نبه على هذا إلا ما أوماً إليه الدارقطني في العلل حيث قال : وَلَعَلَّهُ شُبِّهَ عَلَيْهِ لِكَثْرَةِ مَنْ خَالَفَهُ مِنَ الثَّقَاتِ " .^(١)

قال البيهقي : وروينا عن أبي موسى الأشعري ، وأبي هريرة ، عن النبي ﷺ : « إذا كبر الإمام ، فكبروا ، وإذا قرأ فأنصتوا » وقد أجمع الحفاظ على خطأ هذه اللفظة في الحديث ، وأنها ليست بمحفوظة : يحيى بن معين ، وأبو داود السجستاني ، وأبو حاتم الرازي ، وأبو علي الحافظ ، وعلي بن عمر الحافظ ، وأبو عبد الله الحافظ " .^(٢)

و"ذكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (رحمه الله) فصلاً في زيادة من زاد في هذه الأخبار : (وإذا قرأ فأنصتوا) قال : لسنا ندفع أن تكون الزيادة في الأخبار مقبولة من الحفاظ ولكن إنما نقول : إذا تكافأت الرواة في الحفظ والإتقان والمعرفة بالأخبار فزاد حافظ متقن عالم بالأخبار كلمة قبلت زيادته لا أن الأخبار إذا تواترت بنقل أهل العدالة والحفظ والإتقان بخبر فزاد راو ليس مثلهم في الحفظ والإتقان زيادة أن تلك الزيادة تكون مقبولة " .^(٣)

١٥٠

١ - العلل للدارقطني (٢٥٤/٧) .

٢ - معرفة السنن والآثار للبيهقي (١٢٥/٣) .

٣ - القراءة خلف الإمام للبيهقي [٣١٤ رقم ٢٧٦] .

مذاهب العلماء في زيادة الثقة .

لما كان الخطأ متعينا في مخالفة الثقة بالزيادة ، والمخطئ أحد الثقات المختلفين (إما من زاد أو من أنقص) أشكل على كثير من الناس معرفة الصواب في هذه المسألة هل تُقبل الزيادة مطلقا لأن فيها زيادة علم و راويها مثبت غير ناف لما رواه غيره ؟ ، أم ترد مطلقا لأن فيها نوع مخالفة لبقية الرواة الذين لم يرووها و كانوا أولى بروايتها ؟ أم أن الأمر مرده إلى القرائن التي ترجح جانب الصواب مع الزيادة أو مع النقص ؟.

من أجل ذلك فقد اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال كثيرة ، أهمها ثلاثة أقوال :
القول الأول : منهم من قبلها مطلقا : سواء تعلق بها حكم شرعي أم لا و سواء غير الحكم الثابت أم لا ، و سواء أوجبت نقض أحكام ثبتت بخبر ليس هي فيه أم لا ، و سواء أكانت من شخص واحد- بأن يروي مرة ناقصا و مرة بتلك الزيادة - أو كانت الزيادة قد رواها غيره و لم يروها هو .

و هذا مذهب جمهور الفقهاء و الأصوليين ، و جماعة من أهل الحديث ^(١) .

القول الثاني : منهم من ردّها مطلقا : فلا تقبل ممن رواه ناقصا و لا من غيره .
و هو قول جماعة من أهل الحديث ^(٢) .

القول الثالث : منهم من قبلها بشروط و اختلفوا في الشرط :

● فمنهم من قال تقبل إذا كانت من غير الراوي و لا تقبل إذا كانت منه ، و ذلك بأن يرويها تارة و يسقطها أخرى . و هو قول جماعة من أهل الحديث ، و حكاه الخطيب عن فريق من الشافعية ^(٣) .

● و منهم من قال تقبل إذا تعدد مجلس السماع و ترد إذا اتحد ^(٤) .

١ - الكفاية (٤٢٤)، علوم الحديث (٧٧)، فتح المغيث (٢٠٠/١)، تدريب الراوي (٢٠٥)، ألفية السيوطي (٥٤) .

٢ - الكفاية (ص٤٢٥)، النكت لابن حجر (٢ / ٦٨٨)، تدريب الراوي (٢٠٥/١) .

٣ - الكفاية (ص٤٢٥)، علوم الحديث (ص٧٧)، اختصار علوم الحديث (ص٦٦)، فتح المغيث (٢٠١/١) .

٤ - علوم الحديث (ص٧٧-٧٨)، تدريب الراوي (٢٠٦)، المنهل الروي (ص٥٨)، توضيح الأفكار (١٧/٢) .

زيادة الثقة

● و منهم من قال لا تقبل إذا كانت مخالفة في الحكم لما رواه الباقر و تقبل إذا لم تكن مخالفة^(١).

● و ذهب ابن حبان إلى أنهما لا تقبل إلا عن من كان الغالب عليه الفقه حتى يعلم أنه كان يروي الشيء ويعلمه حتى لا يشك فيه أنه أزاله عن سننه أو غيره عن معناه أم لا لأن أصحاب الحديث الغالب عليهم حفظ الأسامي والأسانيد دون المتون والفقهاء الغالب عليهم حفظ المتون وأحكامها وأداؤها بالمعنى دون حفظ الأسانيد وأسماء المحدثين فإذا رفع محدث خبرا وكان الغالب عليه الفقه لم أقبل رفعه إلا من كتابه لانه لا يعلم المسند من المرسل ولا الموقوف من المنقطع وإنما همته إحكام المتن فقط وكذلك لا أقبل عن صاحب حديث حافظ متقن أتى بزيارة لفظة في الخبر لأن الغالب عليه إحكام الإسناد وحفظ الأسامي والإغضاء عن المتون وما فيها من الألفاظ إلا من كتابه هذا هو الاحتياط في قبول الزيادات في الألفاظ^(٢).

١٥٢ هذه أهم الأقوال في زيادة الثقة و الذي ينظر فيها يرى أقوالا متباينة و وجهات نظر مختلفة .
و قد رجح الخطيب البغدادي قبول زيادة الثقة مطلقا ، فقال : "و الذي نختاره من هذه الأقوال : أن الزيادة الواردة مقبولة على كل الوجوه ، معمول بها اذا كان راويها عدلا و متقنا ضابطا " .^(٣) و تابعه في ذلك من جاء بعده ممن استفاد من كتبه كابن الصلاح و من نحا نحوه ، و لم يكن عمل النقاد على هذا .

١ - الكفاية (ص ٤٢٥) ، المنهل (ص ٥٨) ، فتح المغيث (٢٠٠/١) ، توضيح الأفكار (٧/٢).

٢ - الاحسان (١٥٩/١) و المجروحين (٣٦/١) وقد رد عليه ابن حجر في النكت فقال : قياس تفريق ابن حبان في مقدمة الضعفاء بين المحدث والفقهاء في الرواية بالمعنى أن يأتي هنا ، فيقال : يفرق أيضا في قبول الزيادة في الإسناد أو المتن بين الفقيه والمحدث ، فإن كانت الزيادة من محدث في الإسناد قبلت أو في المتن فلا ، لأن اعتناؤه بالإسناد أكثر و إن كانت من فقيه في المتن قبلت أو في الإسناد فلا ، لأن اعتناؤه بالمتن أكبر. فإن تعليل ابن حبان للفرقة المذكورة يأتي هنا سواء ، بل سياق كلامه يرشد إليه . " النكت (٧٠٢/٢ - ٧٠٣) .

٣ - الكفاية (ص ٤٢٥) .

التحقيق في مسألة زيادة الثقة .

الذي يستقرأ عمل النقاد الجهابذة حيال مسألة زيادة الثقات يجد أنهم لم يحكموا فيها بحكم كلي مضطرد بالقبول أو الرد ، بل كان حكمهم وفق القرائن المحتفّة بكل حديث ، ولما كانت القرائن تختلف من حديث لآخر لم نجد لهم قاعدة كلية في هذا الباب . و هم وإن وجدت لهم بعض الإطلاقات التي يدل ظاهرها على قاعدة كلية كقول بعضهم (الزيادة من الثقة مقبولة) ، إلا أنهم خلال الممارسة قد يخالفون ذلك الإطلاق مما يدلنا على أن ذلك الإطلاق ليس على عمومته بل هو خاص بالمناسبة التي قيل فيها لا غير .

قال ابن رجب : "و ذكر في الكفاية حكاية عن البخاري : أنه سئل عن حديث أبي اسحاق في النكاح بلا ولي - قال: و الزيادة من الثقة مقبولة و اسرائيل ثقة . و هذه الحكاية - ان

صحت- فان مراده الزيادة في هذا الحديث وإلا فمن تأمل كتاب تاريخ البخاري تبين له ١٥٣
قطعا أنه لم ير أن زيادة كل ثقة في الاسناد مقبولة ، و هكذا الدارقطني يذكر في بعض المواضع : أن الزيادة من الثقة مقبولة ثم يُرد في أكثر المواضع زيادات كثيرة من الثقات ، ويرجح الارسال على الاسناد ، فدل على أن مرادهم زيادة الثقة مثل تلك المواضع الخاصة وهي اذا كان الثقة مبرزاً في الحفظ." (١)

و قال ابن عبد الهادي : " فمن الناس من يقبل الزيادة مطلقا ، و منهم من لا يقبلها ، والصحيح التفصيل ، و هو : أنها تقبل في موضع دون موضع ، فتقبل اذا كان الراوي الذي رواها ثقة حافظا ثبتا و الذي لم يذكرها مثله أو دونه في الثقة ، كما قبل الناس زيادة مالك بن أنس قوله : من المسلمين في صدقة الفطر و احتج بها أكثر العلماء ، و تقبل في موضع آخر لقرائن تخصها ، و من حكم في ذلك حكما عاما فقد غلط بل كل زيادة لها حكم خاص يخصها." (٢)

١ - شرح علل الترمذي (٦٣٨) .

٢ - نقله الزيلعي في نصب الراية (٣٣٦/١) .

زيادة الثقة

قال العلائي : "الذي يظهر من كلامهم - أي المحدثين - خصوصاً المتقدمين كيحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي، ومن بعدهما كأحمد ابن حنبل وعلي بن المديني ويحيى ابن معين وهذه الطبقة، ومن بعدهم كالبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم الرازيين ومسلم والترمذي والنسائي وأمثالهم والدارقطني والخليلي. كل هؤلاء مقتضى تصرفهم في الزيادة قبولاً ورداً الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند الواحد منهم في كل حديث ولا يحكمون في المسألة بحكم كلي يعم جميع الأحاديث. وهذا هو الحق." (١)

وقال ابن حجر : "والذي يجري على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرد، بل يرجحون بالقرائن." (٢)

وقال أيضاً: "و اشتهر عن جمع من العلماء القول : بقبول الزيادة مطلقاً من غير تفصيل و لا يتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون في الصحيح و الحسن أن لا يكون شاذاً." (٣)

و قال أيضا : "و المنقول عن أئمة الحديث المتقدمين - كعبد الرحمن بن مهدي ، و يحيى القطان ، و أحمد بن حنبل ، و يحيى بن معين ، و علي بن المديني ، و البخاري و أبي زرعة ، و أبي حاتم ، و النسائي ، و الدارقطني و غيرهم - اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة و غيرها ، و لا يعرف عن أحد منهم قبول اطلاق الزيادة." (٤)

إذن القبول أو الرد المطلق ليس هو مذهب الأئمة ، إنما مذهبهم وسط بين هذين القولين ، و هو قبول زيادة الثقة إذا انضمت إليها قرائن تدل على أن راوي هذه الزيادة لم يخالف الحفاظ و لم يخطئ في زيادته ، فيتأكد عندهم أن هذه الزيادة غير شاذة ولا معلة .

و السؤال الذي يطرح نفسه الآن : ما هي الضوابط المرجحة لقبول زيادة الثقة ؟

١ - النكت لابن حجر (٢/٦٠٤ ، ٧٧٨).

٢ - المصدر السابق (٢/٦٨٧).

٣ - المصدر السابق (٢/٦٩٢).

٤ - نزهة النظر لابن حجر (ص ٩٦).

ضوابط قبول زيادة الثقة:

— الأصل في زيادة الثقة القبول إذا كان راويها من الحفاظ المبرزين الذين عرفوا بالضبط والأتقان وكان من أنقص أقل منه في الحفظ و العدد أو مثله . فهي تقبل في هذه الحالة ، لأن الحفظ و الكثرة هما المرجح في أغلب الحالات. و متى اجتمعا كانا هما المعيار للرواة وروايتهم قال الإمام مسلم : حُكِمَ أَهْلُ الْعِلْمِ وَالَّذِي نَعْرِفُ مِنْ مَذْهَبِهِمْ فِي قَبُولِ مَا يَتَفَرَّدُ بِهِ الْمُحَدِّثُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنْ يَكُونَ قَدْ شَارَكَ الثَّقَاتِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْحِفْظِ فِي بَعْضِ مَا رَوَوْا وَأَمْعَنَ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمُؤَافَقَةِ لَهُمْ فَإِذَا وَجِدَ كَذَلِكَ ثُمَّ زَادَ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْئًا لَيْسَ عِنْدَ أَصْحَابِهِ قُبِلَتْ زِيَادَتُهُ .^(١)

و قال أيضا : " والزيادة في الأخبار لا تلزم إلا عن الحفاظ الذين لم يكثر عليهم الوهم في حفظهم . " ^(٢)

١٥٥

و قال الترمذي : " وإنما يصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه . " ^(٣)
و قال ابن خزيمة : " لسنا ندفع أن تكون الزيادة مقبولة من الحفاظ ، ولكننا نقول : إذا تكافأت الرواة في الحفظ والأتقان، فروى حافظ عالم بالأخبار زيادة في خبر قبلت زيادته ، فإذا توارت الأخبار، فزاد وليس مثلهم في الحفظ زيادة لم تكن تلك الزيادة مقبولة . " ^(٤)
وقال ابن عبد البر : " إنما تقبل الزيادة من الحفاظ إذا ثبتت عنه وكان أحفظ وأتقن ممن قصر أو مثله في الحفظ، لأنه كأنه حديث آخر مستأنف. وأما إذا كانت الزيادة من غير حافظ ولا متقن فإنها لا يلتفت إليها . " ^(٥)

٢— و تقبل الزيادة أيضا إذا كان من رواها من الثقات أكثر عددا ممن لم يروها ، أو كانوا بنفس المتزلة من الحفظ والزائدون هم الأكثر، فيرجح جانب الكثرة أحيانا .

١ - صحيح مسلم (٧/١) .

٢ - التمييز لمسلم (ص١٨٩) و شرح علل الترمذي لابن رجب (١٧٢) .

٣ - شرح العلل (١١٦) .

٤ - النكت لابن حجر (٦٨٩/٢) .

٥ - التمهيد لابن عبد البر (٣٠٦/٣) و النكت لابن حجر (٦٩٠/٢) .

قال الدارقطني: "ينظر ما اجتمع عليه ثقتان يحكم بصحته".^(١)

قال ابن حجر: "فإن كانوا أكثر عددا منه أو كان فيهم من هو أحفظ منه أو كان غير حافظ ولو كان في الأصل صدوقا فإن زيادته لا تقبل".^(٢)

٣ _ تقبل الزيادة إذا جاءت عن لازم الشيخ و اعتنى بحديثه حتى عرف به ، لا سيما إن كان شيخه ممن يجمع حديثه ، لا سيما إن كانوا عددا ، لأن الملازم للشيخ له نوع مزية على غيره ممن روى عنه ممن لم يلزمه . فهذا الصنف لا يقبل تفردهم لا سيما إذا خالفوا الصنف الأول .

قال الإمام مسلم : فَأَمَّا مَنْ تَرَاهُ يَعْمِدُ لِمِثْلِ الزُّهْرِيِّ فِي جَلَالَتِهِ وَكَثْرَةِ أَصْحَابِهِ الْحُفَافِ الْمُتَقِينِ لِحَدِيثِهِ وَحَدِيثِ غَيْرِهِ أَوْ لِمِثْلِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ وَحَدِيثُهُمَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مَبْسُوطٌ مُشْتَرَكٌ قَدْ نَقَلَ أَصْحَابُهُمَا عَنْهُمَا حَدِيثُهُمَا عَلَى الْإِتِّفَاقِ مِنْهُمْ فِي أَكْثَرِهِ فَيَرَوِي عَنْهُمَا أَوْ عَنْ أَحَدِهِمَا الْعَدَدَ مِنَ الْحَدِيثِ مِمَّا لَا يَعْرِفُهُ أَحَدٌ مِنَ أَصْحَابِهِمَا وَلَيْسَ مِمَّنْ قَدْ شَارَكَهُمْ فِي الصَّحِيحِ مِمَّا عِنْدَهُمْ فَغَيْرُ جَائِزٍ قَبُولُ حَدِيثِ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ النَّاسِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .^(٣)

١٥٦

قال ابن حجر في معرض حديثه عن الزيادة غير المقبولة: " فكيف تقبل زيادته وقد خالفه من لا يغفل مثلهم عنها لحفظهم أو لكثرتهم ، ولا سيما إن كان شيخهم ممن يجمع حديثه ويعتنى بمروياته كالزهري وأضرابه بحيث يقال: إنه لو رواها لسمعها منه حفاظ أصحابه، ولو سمعوها لرووها ولما تطابقوا على تركها".^(٤)

فإذا كان أصحاب الشيخ الملازمين له الحفاظ لحديثه هم المعيار في نفي ما لم يرووه عنه ، فهم أيضا المعيار في إثبات ما روه عنه من باب أولى .

١ - سؤالات السلمي للدارقطني (ص ٣٧) و النكت لابن حجر (٦٩٠/٢) .

٢ - النكت لابن حجر (٦٩٠/٢) .

٣ - صحيح مسلم (٧/١) .

٤ - النكت لابن حجر (٦٨٨/٢) .

المبحث الثالث : الحسن لغيره .

❖ ماهية الحسن لغيره .

❖ الحسن لغيره بين المتقدمين والمتأخرين .

❖ ضوابط الاحتجاج بالحسن لغيره .

ماهية الحديث الحسن لغيره .

تعريف الحسن :

لغة :

الحُسْنُ ضِدُّ الْقُبْحِ ونقيضه . والحُسْنُ نَعَتْ لما حَسُنَ . وَحَسُنَ يَحْسُنُ حُسْنًا فيهما فهو حَاسِنٌ وَحَسَنٌ قال الجوهري والجمع مَحَاسِنٍ على غير قياس كأنه جمع مَحْسَنٍ .^(١)

اصطلاحاً :

أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة. ولم يبلغ درجة رجال الصحيح في الحفظ والانتقان، ولا يُعد ما ينفرد به منكرًا، ولا يكون المتن شاذًا ولا معللاً.^(٢)
و قال الذهبي : الحَسَنُ ما ارتَقَى عن درجة الضعيف ، ولم يبلغ درجة الصحة .^(٣)

الحسن لغيره اصطلاحاً :

عرّفه ابن الصلاح بقوله: هو الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ، ولا هو متهم بالكذب، ويكون متن الحديث قد روي مثله أو نحوه من وجه آخر، فيخرج بذلك عن كونه شاذًا أو منكراً.^(٤)

١ - لسان العرب لابن منظور (١٣ / ١١٤) .

٢ - علوم الحديث لابن الصلاح (ص ١٩)، و اختصار علوم الحديث لابن كثير (ص ٣٩)، و فتح المغيـث للسخاوي ، و تدريب الراوي للسيوطي (١/١٥٨)، و توضيح الأفكار للصنعاني (١/١٦٦)، و توجيه النظر للجزائري (١/٣٥٨) ، و قواعد التحديث للقاسمي (ص ١٠١).

٣ - الموقظة للذهبي (ص ٤٩).

٤ - علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٢٣).

الحديث الحسن لغيره بين المتقدمين والمتأخرين .

مصطلح الحسن عند المتقدمين :

الحسن مصطلح قديم أطلقه الأئمة المتقدمون على بعض الأحاديث بمعاني مختلفة، ولكن معانيه كلها راجعة في أصلها إلى استحسانه ؛ سواء ما كان منها متعلقاً بثبوتها ، أو متعلقاً باستحسان سنده ، أو متعلقاً باستحسان متنه، أما سند الحديث فيستحسن لغرابته وعلوه، والعلو هو أيضاً في الحقيقة نوع من الإغراب ،وأما استحسان المتن فيكون لاستحسان معناه، أو شدة الحاجة إليه وإلى ما يستنبط منه من مسائل العلم؛ وأحياناً يكون لبلاغته وحسن ألفاظه ، فمرة قُصِدَ حسن الإسناد و مرة حسن المتن و براعة لغته ، ومرة غرابته و تفردته . وفيمايلي ذكر بعض الأمثلة على إطلاق المتقدمين لهذا المصطلح بمعاني مختلفة :

١٥٩

— إبراهيم النخعي :

قال إبراهيم النخعي "كانوا إذا اجتمعوا كره الرجل أن يخرج حسان حديثه"^(١)
قال الخطيب : "عنى إبراهيم بالأحسن الغريب لأن الغريب غير المؤلف يستحسن أكثر من المشهور المعروف وأصحاب الحديث يعبرون عن المناكير بهذه العبارة ."^(٢)
— شعبة بن الحجاج :

قيل لشعبة ما لك لا تروى عن عبد الملك بن أبي سليمان — يعني : العرزمي — وهو حسن الحديث ؟ فقال : من حُسِنَها فررت ."^(٣)
— الإمام مالك :

قال ابن وهب : "سمعت مالكا سئل عن تخليل اصابع الرجلين في الوضوء فقال: ليس ذلك على الناس، قال فتركته حتى خف الناس فقلت له: عندنا في ذلك سنة، فقال:

١ - الجامع لأخلاق الراوي للخطيب (٢ / ١٠٠) تذكرة الحفاظ للذهبي (١/ ٧٤)، والنكت لابن حجر (١/ ٤٢٤)

٢ - الجامع لأخلاق الراوي للخطيب (٢ / ١٠٠) .

٣ - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٣٦٧). و الكامل لابن عدي (٥/ ٣٠٢) و الضعفاء للعقيلي (٣/ ٣٢) .

والجامع لأخلاق الراوي للخطيب (٢ / ١٠١) وتهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني (٢/ ٦١٤) .

وماهي ؟ قلت حدثنا الليث ابن سعد وابن لهيعة وعمرو بن الحارث عن يزيد بن عمرو المعافري عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن المستورد بن شداد القرشي قال : " رأيت رسول الله ﷺ يدللك بخنصره ما بين اصابع رجليه. "

فقال: إن هذا الحديث حسن، وما سمعت به قط إلا الساعة. ^(١)

— الإمام الشافعي :

"وقد وقع التعبير بالحسن في كلام الشافعي فقال : في كتاب (اختلاف الحديث) ^(٢) قال: ابن عمر " لقد أرتقيت على ظهر بيت لنا ... " الحديث ^(٣) ، حديث ابن عمر مسند حسن الإسناد. " ^(٤)

قال ابن حجر: " إن حكم الشافعي على حديث ابن عمر - رضي الله تعالى عنهما - في استقبال بيت المقدس حال قضاء الحاجة بكونه حسنا خلاف الاصطلاح ، بل هو صحيح متفق على صحته. " ^(٥)

١٦٠

— الإمام أحمد : و كذلك الإمام أحمد أطلق الحسن على معان كثيرة . وقال المروذي: قال أحمد بن حنبل: ليس أحد أثبت ولا أعرف بحديث ثابت من حماد، ثم قال: وسليمان بن المغيرة، قلت: معمر ؟ قال: ومعمر حسن الحديث عن ثابت. ^(٦) قال أبو داود : " سمعت أحمد قال : سَلَمَ بن أبي الديال، حسن الحديث، وهو صاحب رأي ومسائل دقائق ، كتبنا عن معتمر ، عنه كتاباً . سمعت أحمد، ذكره مرة أخرى ، فقال : حديثه مقارب . " ^(٧)

— علي بن المديني : و هو من جملة المتقدمين الذين أكثروا من إطلاق لفظة الحسن .

١ - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/٣١-٣٢) .

٢ - اختلاف الحديث للشافعي (ص ٥٣٨).

٣ - أخرجه البخاري في كتاب الوضوء/ باب من تبرز على لبنتين رقم ١٤٥، و أخرجه مسلم في الطهارة/باب الاستطابة رقم ٢٦٦

٤ - الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح للأبناسي (١ / ١١٦).

٥ - النكت لابن حجر (١ / ٤٢٥)

٦ - العلل و معرفة الرجال للمروذي (ص ٣٩)

٧ - سؤالات أبي داود لأحمد (٤٩٣)

قال في حديث عمر : "إني ممسك بحجزكم عن النار." (١)
 " هذا حديث حسن الإسناد ؛ وحفص بن حميد مجهول ، لا أعلم أحداً روى عنه إلا يعقوب القمي ، ولم نجد هذا الحديث عن عمر إلا من هذا الطريق ؛ وإنما يرويه أهل الحجاز من حديث أبي هريرة." (٢)

— الإمام البخاري :

نقل عنه الترمذي في العلل الكبير تحسين أحاديث كثيرة ، بعضها ضعيف ، وبعضها الآخر صحيح . فمن ذلك حديث سعيد بن زيد قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : "لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه" (٣)

قال الترمذي : سألت محمداً عن هذا الحديث ، فقال : ليس في هذا الباب حديث حسن أحسن من هذا . " (٤)

وقال ابن المنذر: " كان أحمد يقول: لا أعلم فيه حديثاً له إسناد جيد." (٥)

— أبو زرعة الرازي :

قال البرذعي قال لي أبو زرعة : خالد بن يزيد المصري وسعيد بن أبي هلال صدوقان وربما وقع في قلبي من حسن حديثهما (٦)

وقال أيضاً : سمعت أبا زرعة يقول : فليح بن سليمان ضعيف الحديث وأبو أويس ضعيف الحديث إلا أنهما من حسن حديثهما نعمتان. (٧)

و قال أيضاً قلتُ : زياد البكائي قال : يَهْم كثيرا وهو حسن الحديث . " (٨)

١ - مسند الشهاب للقضاعي (١٧٥/٢) رقم ١١٢٨ .

٢ - العلل لابن المديني (ص ٩٤)

٣ - أخرجه أحمد و أبو داود و الترمذي في العلل و ابن ماجه و الدارقطني و ابن السكن و الحاكم و البيهقي

انظر التلخيص الحبير لابن حجر (٢٥٠/١)

٤ - العلل الكبير للترمذي (١١٠/١)

٥ - الأوسط لابن المنذر (٣٦٨/١) .

٦ - سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي (٢ / ٣٦١) .

٧ - المصدر السابق (٢ / ٣٦٦) .

٨ - المصدر السابق (٢ / ٣٦٨) .

— أبو حاتم الرازي :

قال ابن أبي حاتم في ترجمة : عمرو بن محمد : روى عن سعيد بن جبير... سألت أبي عنه فقال هو مجهول والحديث الذى رواه عن سعيد بن جبير فهو حسن . " (١)

— أبو داود السجستاني :

قال الآجري سمعت أبا داود يقول روى حماد بن سلمة عن أشعث بن عبد الرحمن حديثا عن أبي قلابة ، فقال هو حسن الحديث . " (٢)

— أبو الحسن الدارقطني :

قال البرقاني : " قلت له : حديث الفضل بن موسى عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس : كان النبي ﷺ يلاحظ في صلاته يمينا و شمالا قال : ليس بصحيح . " قلت : إسناده حسن حدث به عن الفضل جماعة قال : أي والله حسن إلا أن له علة حدث به وكيع عن عبد الله بن سعيد عن ثور عن رجل عن النبي ﷺ قلت لم يسنده إلا الفضل قال : بته ، نعم . " (٣)

١ - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٦٢/٦) .

٢ - سؤالات الآجري لأبي داود (ص ٢٤٣) .

٣ - سؤالات البرقاني للدارقطني (ص ٨) .

مصطلحي الحسن لذاته والحسن لغيره عند المتأخرين :

إذا كان المتقدمون أطلقوا لفظة الحسن على معاني مختلفة ولم يقصدوا بها معنى واحداً ولا اصطلاحاً موحداً ، فإن المتأخرين من ابن الصلاح ومن بعده ، قد استقر رأيهم على جعل الحسن قسمًا ثالثاً من أقسام الأحاديث ، فبعد أن كانت القسمة ثنائية: صحيح وضعيف ، أصبحت ثلاثية : صحيح و حسن و ضعيف .

و اصطلاح الحسن وإن موجوداً ومشروحاً قبل هؤلاء إلا أنه لم يقع الاتفاق عليه ، لاختلاف مراد كل واحد منهم من إطلاقه .

حيث عرفه الترمذي بقوله : " أن لا يكون في إسناده من يهتم بالكذب ، ولا يكون حديثاً شاذاً ، ويروى من غير وجه نحو ذلك ."^(١)

و عرفه الخطابي بقوله : " هو ما عرف مخرجه واشتهر رجاله ، قال: وعليه مدار أكثر الحديث ، وهو الذي يقبله أكثر العلماء ، ويستعمله عامة الفقهاء."^(٢)

وقال أبو الفرج ابن الجوزي: " الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل هو الحديث الحسن ويصلح للعمل به."^(٣)

و بقيت هذه التعاريف اصطلاحات خاصة بأهلها لا يشاركون فيها أحد ، حتى جاء ابن الصلاح فأنشأ من هذه التعاريف تعريفاً يجمع شتاتها ، و يوضح مبهمها ، فتواضع الناس على تعريفه ، و استقر عملهم عليه .

قال ابن الصلاح : " كل هذا مستبهم لا يشفي الغليل وليس فيما ذكره (الترمذي) و(الخطابي) ما يفصل الحسن من الصحيح . وقد أمعنت النظر في ذلك والبحث جامعاً بين أطراف كلامهم ملاحظاً مواقع استعمالهم فتنقح لي واتضح أن الحديث الحسن قسمان :

أحدهما : الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه ولا هو متهم بالكذب في الحديث - أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسق - ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن

روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله أو بما له من شاهد وهو ورود حديث آخر بنحوه فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً ومنكراً وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل .

القسم الثاني : أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكراً ويعتبر في كل هذا - مع سلامة الحديث من أن يكون شاذاً ومنكراً - سلامته من أن يكون معطلاً . وعلى القسم الثاني يتنزل كلام الخطابي .

فهذا الذي ذكرناه جامع لما تفرق في كلام من بلغنا كلامه في ذلك وكأن الترمذي ذكر أحد نوعي الحسن وذكر الخطابي النوع الآخر مقتصرًا كل واحد منهما على ما رأى أنه يشكل معرضاً عما رأى أنه لا يشكل . أو أنه غفل عن البعض وذهل والله أعلم هذا تأصيل ذلك وتوضيحه .^(١)

١٦٤

و الملاحظ أن ابن الصلاح جرى في تعريفه للحسن على عادة المتأخرين في الاهتمام بالحدود والعناية بالتقاسيم ، حيث استنتج من كلام الترمذي و الخطابي أن الحسن قسمين : قسم : ليس في إسناده من القوة ما يُبلغه درجة الصحيح ، وليس فيه من الضعف ما يتزل به إلى درجة الضعيف ، حيث أن له من القوة ما يجعله محتجاً بها ، قائماً بنفسه لا يحتاج إلى ما يعضده ، وهذا ما اصطلاح المتأخرون على تسميته بالحسن لذاته، وهو منزل من كلام الخطابي. و قسم آخر: ليس في أسانيده من القوة ما يقوم فيه كل إسناده بنفسه ، و يُحتجُّ به بمفرده ، لضعف أسانيده كلها ، لكن كثرة تلك الأسانيد ، و عدم شدة ضعفها ، يعطيها من القوة إذا هي اجتمعت ما يشعر المحدث أن لها أصلاً ، و يلحقها بقسم الاحتجاج ، و هذا النوع اصطلاح المتأخرون على تسميته بالحسن لغيره ، و هو منزل من كلام الترمذي . و قد أطبق الناس بعد ابن الصلاح ، على العمل بهذا التقسيم ، وصار الحسن بنوعيه قسيماً للصحيح في الاحتجاج ، و الملاحظ أن الحسن لغيره اصطلاح اجتهد

فيه ابن الصلاح لم يسبقه إليه أحد ، و إن كان يظهر من أعمال بعض من تقدم ابن الصلاح العمل بالضعيف إذا جاء من طرق كثيرة ، ولم يكن ضعفه شديداً .

اختلاف المعاصرين في الحسن لغيره:

إختلف المشتغلون بعلم الحديث من أهل عصرنا في الحسن لغيره أو تقوية الضعيف بمثله من حيث العمل به أصالةً أو اضطراراً ، و هل احتج به الأئمة المتقدمون .

فأثبتته جماعة ونفاه آخرون واحتج النفاء بأمور منها :

أن الحسن لغيره هو في الأصل ضعيف ، و كثرة الطرق لا تعني صحة الحديث بحال، ومثال ذلك أن الحديث إذا روي من خمسة أوجه كلها ضعيفة فهذا يعني أنها لا تثبت عن رواها من الصحابة، ومن ثم لا يصح ضم هذه الأوجه وجمعها وإثبات صحة الحديث عن النبي ﷺ بذلك ، لأنه إذا لم يثبت عن رواه عنه فكيف يثبت عنه؟

ومثلوا لذلك بأحاديث منها: "لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه." (١)

١٦٥

قالوا: روي هذا الحديث عن أبي سعيد الخدري ، و أبي هريرة ، وسعيد بن زيد ، وسهل بن سعد وأبي سبرة ، وأنس ، و علي بن أبي طالب ، وعائشة ، ولا يصح عن واحد من هؤلاء جميعاً. ففي إسناده حديث أبي سعيد الخدري ربيع بن عبد الرحمن وهو منكر الحديث كما قال البخاري والراوي عنه كثير بن زيد متكلم فيه أيضاً ، وحديث أبي هريرة يرويه يعقوب بن سلمة عن أبيه عن أبي هريرة قال البخاري لا يعرف لسلمة سماع من أبي هريرة ولا ليعقوب من أبيه وهكذا لا يثبت إسناده من هذه الأسانيد إلى واحد من هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم. (٢)

قالوا: فإذا كان لا يثبت عن الصحابي الراوي له ، بالإتفاق فكيف تقرون بضعفه عن

الصحابي ثم تحتجون به على إثبات نسبة الحديث إلى النبي ﷺ ؟

وإثبات نسبته إلى رسول الله ﷺ فرع على إثبات نسبته إلى الصحابي الذي يرويه فإذا لم يثبت نسبته إلى الصحابي انتفت نسبته إلى النبي ﷺ من باب أولى.

١ - تقدم تخريجه .

٢ - انظر التلخيص الحبير لابن حجر (٢٥٠/١)

قال ابن حزم : " والخامس شيء نقل كما ذكرنا إما بنقل أهل المشرق والمغرب أو كافة عن كافة أو ثقة عن ثقة حتى يبلغ إلى النبي ﷺ إلا أن في الطريق رجلا مجروحا بكذب أو غفلة أو مجهول الحال فهذا أيضا يقول به بعض المسلمين ولا يحل عندنا القول به ولا تصديقه ولا الأخذ بشيء منه وهذه صفة نقل اليهود والنصارى فيما أضافوه إلى أنبيائهم لأنه يقطع بأنهم كفار بلا شك ولا مرية . " (١)

و قال ابن عبد الهادي : " فلا يعتبر بكثرة الطرق وتعددتها ، وإنما الاعتماد على ثبوتها وصحتها . " (٢)

قالوا: ومن ثم رأينا الأئمة يحكمون على أحاديث شتى بأنه لا يصح في الباب شيء مع كثرة طرقها كحديث "طلب العلم فريضة" وأحاديث "تخليل اللحية" وأحاديث "التسمية على الوضوء" وغير ذلك.

قالوا: وعلى هذا تدل عبارات العلماء منها ما سبق عن ابن حزم و ابن عبد الهادي ومنها أيضا قول الحازمي: " لأن ضم الواهي إلى الواهي لا يؤثر في اعتبار الصحة ولم يذهب إلى هذا أحد من أهل العلم قاطبة. " (٣)

قالوا: ولم نسمع أن أحدا قال بالحسن لغيره وإثبات نسبة الحديث إلى النبي ﷺ بهذه الصورة من الأئمة المتقدمين.

قالوا: وأول من علمناه قال بذلك وذهب إليه هو الإمام البيهقي في مواضع من معرفة السنن والآثار وباقي كتبه.

قالوا: و أما كلام الترمذي فلم يرد به ما تعارف عليه الناس الآن من الحسن لغيره وغايته أن يكون عني بالحسن الحُسن المعنوي إذ شروط الترمذي التي وضعها للحسن تعني أن الحسن عنده لا يثبت ولا يصح فهو والضعيف سواء فإنه شرط أن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب فلم يحترز من الضعيف المنقطع والمرسل ورواية المختلط ونحو ذلك وشرط أن لا يكون شاذاً وأن يروي من غير وجه فهذا بمعنى قول الشافعي وكلامه في المرسل

١ - الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (٢ / ٦٩)

٢ - الصارم المنكي لابن عبد الهادي ص ٢٤٣

٣ - شروط الأئمة للحازمي ص ٥٢

وكذلك كلام أحمد وغيره وغاية ذلك أن يكون بمعنى تقديم المرسل والضعيف على القياس والرأي وهذا المرسل الذي يقدم على القياس والرأي هو ما وضع الشافعي شروطه وحدّ حدوده كما حدّ الترمذي حدود الضعيف الذي يقدم على القياس والرأي والذي يعمل به إذا فقدت الأدلة الثابتة الصحيحة .

قالوا: وأنتم تقولون معنا أن الثقات قد يتواردون على الخطأ فما بالكم بالضعفاء. وتفرد الضعفاء بالحديث مما يزيده وهنا وكلما زادت طرقه كلما ازدادت نكارتة لأن كثرة الطرق تعني شهرة الحديث فكيف يكون مشهورا ويغفل عنه الثقات؟ ولهم حجج أخرى يضيق هذا البحث عن ذكرها.

وأما المثبتون للحسن لغيره فاحتجوا بصنيع الإمام البيهقي في كتبه .

قالوا: وهذا هو صنيع العلماء سلفا وخلفا وهو المشهور في كلام العلماء كالنووي وابن حجر وغيرهما قالوا: وهو الوارد في كتب مصطلح الحديث من لدن ابن الصلاح وحتى عصرنا. وإنما لم يذكره الرامهرمزي في المحدث الفاصل والخطيب في الكفاية وغيرهما من السابقين على ابن الصلاح لأنهم لم يتعرضوا لقسم الحسن أصلا.

وقد كان الحسن مندرجا تحت الصحيح عند من سلف فلذلك لم يفرد بالذكر عندهم. وقد أثبت العلماء طائفة من الأحكام بناء على تقوية الضعيف بالضعيف وهو الحسن لغيره ومن هذه الأحكام التسمية عند الوضوء وهي عند أحمد إما واجبة أو مستحبة على خلاف عنه وكذلك تحليل اللحية وزكاة العسل وغير ذلك من أحكام.

قالوا: وفي قول أحمد الضعيف قد يحتاج إليه في وقت والمنكر أبدا منكر ما يدل على تقوية الضعيف بالضعيف وأن ذلك خاص بالضعيف دون المنكر والمتروك.

قالوا: وعلى هذا جرى البيهقي وابن الصلاح والنووي والعراقي وابن حجر وغيرهم من العلماء وهو الذي جرى عليه العمل في عصرنا ليس لنا إلا الاصطلاح أما العمل به فقديم. وهو ظاهر كلام الشافعي وأحمد وغيرهما ممن قبلوا المرسل بشروطه المذكورة لدى الشافعي وكلام الشافعي ظاهر في تقوية المرسل بغيره مع ما علم من ضعف المرسل فدل ذلك على تقوية الضعيف بالضعيف.

قالوا: وكلام الترمذي صريح في ذلك فإنه لم يحترز عن الضعيف المنجبر واحترز من رواية الكذاب ثم شرط أن يروى من غير وجه وهذا بعينه ما تذهب إليه من تقوية الضعيف بالضعيف وأما اشتراطه عدم الشذوذ فمسلم ولا نقول نحن ولا غيرنا بتقوية الشاذ بالشاذ. ثم إنه لو لم يكن للشواهد والمتابعات فائدة لما ذكرها العلماء ولما حرص أهل العلم على ذكر شواهد الحديث. وقد شرط مسلم في صحيحه أن يخرج ما صح في الأصول ثم يخرج روايات قد يقع فيها من ليس موصوفا بالحفظ وذلك منه على سبيل المتابعات والشواهد لحديث الباب وهو خلاف ما يذهب إليه نفاة الحسن لغيره من طرح الضعيف.

كما أنه يستحيل أن تجتمع هذا الأمة في عصر من العصور على ضلالة وقد أجمعت الأمة في قرون عديدة على العمل بالحسن لغيره فكان هذا الإجماع مقدماً على قول النفاة. والراوي إنما يستدل على حفظه للحديث بموافقته لغيره فإذا روى الضعيف حديثاً ما ثم وجدناه عند غيره من الرواة الثقات أو الضعفاء علمنا أنه حفظ الحديث.

وليس شرطاً أن يضعف كل ما رواه الضعيف فقد يحفظ ما لا يحفظ غيره بل قد يحكم له على الثقة في بعض الأحيان .

وقد ذكر الإمام أحمد في أحاديث ابن لهيعة: " أن حديثه يقوي بعضه بعضاً ."^(١) وقال أيضاً: "الحديث عن الضعفاء ؛ قد يُحتاج إليه في وقت ، و المنكر أبداً منكر"^(٢) وعن عثمان بن سعيد الدارمي قال: "سمعت أحمد بن حنبل يقول: أحاديث (أفطر الحاجم والمحجوم)، و(لا نكاح إلا بولي)، أحاديث يشد بعضها بعضاً وأنا أذهب إليها."^(٣) هذا صورة مبسطة عن الخلاف في الحسن لغيره ، و المسألة قد ألفت فيها التأليف من كلا الفريقين .^(٤)

١ - الجامع لأخلاق الراوي للخطيب (١٩٣/٢) ، تهذيب الكمال للمزي (٤٩٣/١٥) .

٢ - "العلل" للمروذي (ص ٢٨٧) ، و "مسائل أحمد" لابن هانيء (١٩٢٥) (١٩٢٦).

٣ - السنن الكبرى للبيهقي (١٤٢/٢) و روى ابن عدي مثل هذا في الكامل (٢٦٦/٣).

٤ - لمزيد من الاطلاع إنظر: تقسيم الحديث إلى صحيح و حسن و ضعيف : للدكتور ربيع المدخلي، والارشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد و المتابعات لأبي معاذ طارق بن عوض ، القول الحسن في كشف شبهات حول الاحتجاج بالحديث الحسن لإبراهيم بن أبي العينين ، و الحسن بمجموع الطرق لعمر عبد المنعم.

ضوابط الاحتجاج بالحسن لغيره .

إن تقوية الحديث الضعيف بمثله مسألة دقيقة من مسائل النقد ، تحتاج إلى فهم ثاقب لهذا العلم و معرفة تامة بالرواة ، و قد خاض بعض من لا علم له بهذا الشأن في هذا الميدان ، فخلطوا بين الضعيف ذو الضعف اليسير المنجبر ، وبين المكذوب والشاذ والمنكر ، وأدرجوها كلها في قسم المحتج به ، بحجة أنها جاءت من طرق كثيرة ، وليس الأمر كذلك .

قال الألباني : " إن الحديث الحسن لغيره ، وكذا الحسن لذاته ، من أدق علوم الحديث وأصعبها ؛ لأن مدارهما على من اختلف فيه العلماء من رواته ، ما بين موثق ومضعف ، فلا يتمكن من التوفيق بينها ، أو ترجيح قول على الأقوال الأخرى ، إلا من كان على علم بأصول الحديث وقواعده ، ومعرفة قوية بعلم الجرح والتعديل ، ومارس ذلك عملياً مدة طويلة من عمره ، مستفيداً من كتب التخریجات ، ونقد الأئمة النقاد ، عارفاً بالمتشددین منهم والمتساهلين ، ومن هم وسط بينهم ، حتى لا يقع في الإفراط والتفريط ، وهذا أمر صعب ، قل من يصير له ، ويناله ثمرته ، فلا جرم أن صار هذا العلم غريباً بين العلماء ، والله يختص بفضله من يشاء." (١)

لذلك قال المعلمي اليماني : "تحسين المتأخرين فيه نظر." (٢)

و هذا الخلل إنما وقع منهم للتساهل في تطبيق الضوابط المنصوص عليها في التعامل مع هذه المسألة فقد ذكر أهل العلم أن لتقوية الضعيف بمثله شروطاً :

١/ ألا تكون الأحاديث المراد اعتبارها شديدة الضعف كأن تكون شاذة أو منكرة أو من رواية الكذابين ، فإن تعدد طرق مثل هذه الأحاديث لا يزيدها إلا ضعفاً .

يقول الشيخ أحمد شاكر في "شرح ألفية الحديث" للسيوطي مُعقَّباً عليه تساهله في هذا الباب في كثير من كتبه : "أما إذا كان ضعف الحديث لفسق الراوي ، أو اتهمه بالكذب

١ - إرواء الغليل للألباني (٣/٣٦٣) .

٢ - الأنوار الكاشفة للمعلمي (ص ٣٦) . و انظر أيضاً : تحقيقه للفوائد المجموعة للشوكاني (ص ١٠٠) .

، ثم جاء من طرق أخرى من هذا النوع ؛ فإنه لا يرقى إلى الحسن ، بل يزداد ضعفاً إلى ضعف ؛ إذ أن تفرد المتهمين بالكذب أو المجروحين في عدالتهم بحديث لا يرويه غيرهم: يرجح عند الباحث المحقق التهمة ، يؤيد ضعف روايتهم ؛ و بذلك يتبين خطأ المؤلف — يعني : السيوطي — هنا ، و خطؤه في كثير من كتبه في الحكم على أحاديث ضعاف بالترقي إلى الحسن ، مع هذه العلة القوية.^(١)

٢/ أن يكون المتابع مساوياً للضعيف المراد تقويته - أي يكون خفيف الضعف مثله أو فوقه — وإلا فإن تقوية الضعيف بأضعف منه لا تعني شيئاً .

٣/ يجب على الباحث قبل الاعتبار بالرواية ، وضمها إلى غيرها لإحداث التقوية والاعتضاد ، يجب عليه أن يُوفي الرواية حقها من النقد الخاص ؛ وذلك بالنظر في روايتها ، وهل فيهم من هو متهم بالكذب أو غير ذلك مما يُفضي إلى أطراح روايته وعدم الاعتبار بها .

يقول الألباني: "لا بد لمن يريد أن يُقوي الحديث بكثرة طرقه أن يقف على رجال كل طريق منها ، حتى يتبين له مبلغ الضعف فيها ، ومن المؤسف أن القليل جداً من العلماء من يفعل ذلك ، ولا سيما المتأخرين منهم ؛ فإنهم يذهبون إلى تقوية الحديث بمجرد نقلهم عن غيرهم أن له طرقاً ، دون أن يقفوا عليها ، ويعرفوا ماهية ضعفها !! والأمثلة على ذلك كثيرة ."^(٢)

٤/ إذا كان الراوي غير متهم ، ولا مغفل ، يُنظر في مدى حفظه للإسناد ، وهل أخطأ فيه خطأً فاحشاً ، يقدح في الاعتبار به ، كأن يكون - مثلاً - دخل عليه حديث في حديث ، أو إسناد في إسناد ، فيظهر بذلك أن روايته تلك منكورة بهذا الإسناد الذي جاء به . وقد يكون أسقط من الإسناد كذاباً أو متروكاً كان فيه - إما غفلة ، أو تدليساً - ، فيظهر بذلك ، أو الرواية راجعة إلى رواية كذاب أو متروك ، فلا يعتبر بها .

وقد ينقلب عليه راوٍ براوٍ آخر ، وقد يكون راوي الحديث كذاباً أو متروكاً ، فينقلب عليه بثقة ، إما لاشتباه الأسماء ، أو بسبب تصحيف ، أو غير ذلك ، فيظهر أن صواب

١ - شرح ألفية السيوطي لأحمد شاكر (ص ١٥-١٦) .

٢ - تمام المنة للألباني (ص ٣١-٣٢) .

الرواية أنها من رواية ذاك الكذاب أو المتروك ، وليس من رواية الثقة ، فتسقط عن حد الاعتبار." (١)

هذا ما تيسر جمعه من ضوابط ينبغي مراعاتها عند تقوية الضعيف بمثله ، وقد أهمل أقوام هذه الضوابط فجمعوا الغث والسمين ، وواجهوا به السنن المتواترة وخالفوها ، ظناً منهم أنهم على شيء ألا إنهم هم المخطئون.

قال طارق عوض الله: "هذا وليس الخطر؛ في الوقوع في الخطأ في أعمال قواعد هذا العلم ، حيث يقع الباحث في ذلك أحياناً، فإن هذا لا يكاد يسلم منه أحد ؛ وإنما الخطر حيث يصير الخطأ قاعدة مطردة ، وسنة متبعة ، فتقلب السنة بدعة، والبدعة سنة ويصير أحق الناس بقوله ﷺ "من سنّ في الإسلام سنة حسنة ، فله أجرها وأجر من عمل بها من بعده ، من غير أن ينقص من أجورهم شيء" كمن قال فيهم ﷺ "ومن سن في الإسلام سنة سيئة ، فعليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده ، من غير أن ينقص من أوزارهم شيء." (٢)(٣)

١ - الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات لطارق عوض الله (ص ٧٩).

٢ - أخرجه مسلم في كتاب الزكاة/ باب الحث على الصدقة و لوبشق تمره رقم ٢٣٩٨ .

٣ - الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات لطارق عوض الله (ص ٢٣) .

الحفائفة

الخاتمة .

الحمد لله الذي جعلنا خير أمة أخرجت للناس ، وأنزلنا في الأمم منزلة الرأس ، نحمده على نعمة الاسلام ونعمة التمام ، تكفل لنا بحفظ هذا الدين ، وأقام له في كل عصر حَمَلَةً ينفون عنه تحريفَ الغالين وانتحالَ المبطلين وتأويلَ الجاهلين .

قد حاول هذا البحث أن يعطي صورة موجزة عن النقد الحديثي وأسسهِ ومنزلته في الدين ، وتاريخ نشأته وتطوره و تدوينه ، متناولاً جُهودَ المحدثين في حفظ السُّنة النبوية على مَرِّ العصور المختلفة، ذاكراً الفوارق الجوهرية بين مؤسسيه الأوائل ووارثيه الأواخر، لينتهي إلى ذكر أهم إشكالاته في هذا العصر .

وإنَّ مِنْ أبرز ما يذكر من نتائج لهذا البحث :

١- الجهود الضخمة والعظيمة التي بذلها المحدثون النقاد للحفاظ على هذا الأصل العظيم، هتته الجهود التي أعجزت الواصف ، وأقرت عين المحالف وأخرست لسان المخالف، فقد كان هؤلاء الرجال بحق مفخرة المسلمين ، وحيحة رب العالمين وسببه في حفظ هذا الدين . فرحمة الله عليهم أجمعين لقد كانوا ولا يزالون شوكة في حلق الأعداء وقذى في أعينهم .

٢- أن القرن الثالث هو العصر الذهبي لعلوم الحديث ، لما كان فيه من نشاط في حفظ السنة وتدوينها والرحلة فيها وتمييز أحوال ناقلتها ، وعليه فإن هذا العصر وما قبله هو الأصل الذي يُرجع إليه ، والمعيار الذي يُتحاكم إليه .

٣- أنَّ الحفظ والفهم والمعرفة هو الذي يُربي ملكة "نقد الحديث" فنبوغ هؤلاء الأئمة لم يأت من فراغ؛ إنما هو نتاج رحلات طويلة ومستمرة للطلب والسماع، والكتابة والتصنيف، مع سعة الإطلاع، واليقظة التامة، والفهم الثاقب، صَحِبَ ذلك كله صِدْقٌ وعَمَلٌ ودعوةٌ وصبرٌ فحظوا بتأييد رباني وفضلٍ إلهي .

٤- أن حفظ متون الأحاديث ومعرفة معانيها نصف العلم ، وحفظ أسماء الرجال والمعرفة الدقيقة لأحوالهم نصف العلم ، ومن لم يبلغ هذا الحد فليس أهلاً للاجتهاد في هذا العلم والسلف المتقدمون قد أخذوا من هذين الشطرين بأوفر نصيب .

- ٥- أن تباعد العهد وطول الأسانيد وفقد العبارات المتيقنة ... أسباب أدت إلى ضعف أهلية أهل الأعصار المتأخرة، فانقطعت الأسانيد وانعدم الحفظ وانعدمت معرفة الرجال والعلل
- ٦- أن ضعف أهلية المتأخرين لا يعني مخالفتهم لمنهج أسلافهم، بل هو تفاوت علمي بين أهل القرون المفضلة وبين من بعدهم ، وهذا التفاوت ليس عند أهل الحديث فقط بل إن كل فنّ من فنون العلم إلا والسلف هم أهله الأعرف به وكل من سواهم فهو عالة عليهم.
- ٧- أن العلوم والفنون إنما تقوم وتدوم برجالها القائمين بها، ورجال هذا الفن لم ينقطعوا يوماً فكيف ينقطعوا دوماً، فأهل التحقيق السائرين على منهج السلف لم يخلّ منهم زمان.
- ٨- أن السلف المتقدمون لشدة عنايتهم وقرب عهدهم اختصوا بجملة خصال عمن جاء بعدهم منها الحفظ والاتقان لهذه الصنعة ، المعرفة الدقيقة لرواة الأحاديث، ومعرفة دقائق العلل ... مما أوجب على من جاء بعدهم التسليم لهم في جملة هذه الخصائص ، كالحكم على الرواة ، وتعليل الأحاديث وغيرها .
- ٩- أن من ظن أن المتأخرين من أهل الحديث هم على منهج غير منهج أسلافهم قد أبعد النجعة ، وما نسبته للمتأخرين من مخالفة إنما هو من كلام الفقهاء .
- ١٠- أن الراجح من مذهب أهل الحديث متقدمهم و متأخرهم أن زيادة الثقة لا تقبل مطلقاً ولا تُردّ مطلقاً بل يختلف التعامل معها حسب القرائن المرجحة لأحد الحالين .
- ١١- أن الراجح من مذهب أهل الحديث أن الضعيف قد ينجر إلى ما أطلق عليه المتأخرون "الحسن لغير" لكن بدون إفراط ولا تفريط فلا نقوي كل ضعيف و لا نردّ كل ضعيف قابل للتقوية ، بل لابد من إعمال ضوابط ذكرناها .

التوصيات:

- هذه بعض التوصيات التي ظهر لي أثناء كتابة هذا البحث أهمية ذكرها فمن ذلك :
- ١- ضرورة العناية بعلم نقد الحديث والاجتهاد فيه لأهميته في معرفة صحيح السنة من ضعيفها فلا يكون عالماً في الناس من لا يميز الصحيح من الضعيف .
- ٢- أهم ما ينبغي أن يُعتنى به في هذا العصر هو جمع ما تفرق من كلام الأئمة المتقدمين في حكمهم على الأحاديث. فتُجمع من كتب العلل والسؤالات والرجال والفقهاء وغيرها

٣- ينبغي أن لا يكتفي نقاد العصر بالنظر السطحي في الأسانيد فإذا لم يجدوا قدحاً في رواته حكموا عليه بالصحة بل لا بد من استفراغ الجهد في معرفة الشذوذ والعلة وذلك بالنظر في كتب العلل والسؤالات والتواريخ وغيرها . فإذا لم يجد الناقد نصاً من هؤلاء حكم بما يبين أن حكمه على ظاهر الإسناد لا غير، كأن يقول ظاهر إسناده الصحة .

٤- ضرورة التمييز بين منهج الفقهاء ومنهج المحدثين ، لكي لا ينسب إلى أهل الحديث ما ليس من منهجهم .

٥- هذا العلم يحتاج إلى فهم وذكاء وحفظ وصبر وطول ممارسة وكثرة مجالسة وسعة اطلاع وطول باع ، فينبغي على من لم يجمع هذه الأوصاف أن لا يتعجل في التصدر ويبالغ في التنمر، فيخرج الكتب والرسائل في عويص المسائل ثم لا يأتي فيها بطائل بل يخلط الحق بالباطل ، و لو سكت لأراح واستراح .

٦- البحث والتنقيب عن مخطوطات السنة وعلومها في مكتبات العالم المختلفة والسعي لتحقيقها وإخراجها ، فيه خير للأمة أكثر من تحرير مسائل قد تمت دراستها أو لا يتمكن محررها من إضافة جديد أو تقريب بعيد . و لو كوّنت لجنة للبحث والمتابعة والتنسيق بين الجامعات والمراكز العلمية ودور البحث والنشر لهذا الغرض لكان هذا حسناً.

هذا وأسأل الله العليّ القدير بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وأن يجعلنا هداة مهتدين .

وصلّى الله وسلّم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهارس العلمية :

- ❖ فهرس الآيات القرآنية .
- ❖ فهرس الأحاديث النبوية .
- ❖ فهرس الأعلام المترجم لها .
- ❖ فهرس المصادر والمراجع .
- ❖ فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات القرآنية

(*)

- ١٦ ﴿ فَلَعَلَّكَ بِخُجِّ نَفْسِكَ عَلَىٰ ءَاثَرِهِمْ ﴾ [الكهف الآية: ٦]
- ٢١ ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ﴾ [الكهف الآية: ٢٩]
- ٢٢ ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾ [آل عمران الآية: ١٨٧]
- ٢٢ ﴿ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ ﴾ [الحج الآية: ٧٨]
- ٢٢ ﴿ وَمَا كَانِ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً ﴾ [التوبة الآية: ١٢٢]
- ٢٢ ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾ [الحجرات الآية: ٦]
- ٢٤ ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ ﴾ [النحل الآية: ٤٤]
- ٢٤ ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾ [النجم الآية: ٣]
- ٣٩ ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ﴾ [الأعراف الآية: ١٨٧]
- ٣٩ ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ [لقمان الآية: ٣٤]
- ٤٠ ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ [الأنعام الآية: ١٦٤]
- ٤٢ ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ ﴾ [! الآية: ٣٤]
- ٤٧ ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾ [الحجرات: ٦]
- ٤٧ ﴿ إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ ﴾ [النور: ١٥]
- ٤٧ ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ﴾ [النساء: ٨٣]
- ٥١ ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحْشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ ﴾ [آل عمران: ١٣٥]
- ٥٤ ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ [الأنعام: ١٦٤، و الإسراء: ١٥ و فاطر: ١٨ و الزمر: ٧]
- ٧٢ ﴿ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنفَنَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [النمل الآية: ٨٨]
- ١٢١ ﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ [المائدة الآية: ٤٨]

فهرس الأحاديث النبوية

(*)

- ٢١ " الدين النصيحة ... " تميم الداري رضي الله عنه
- ٢١ " إن الناس إذا رأوا المنكر فلم ينكروه أوشك أن يعمهم الله بعقابه . " أبو بكر رضي الله عنه
- ٤٠ " من رفع يديه في التكبير فلا صلاة له . " (موضوع) أنس رضي الله عنه
- ٤٠ " من رفع يديه في الركوع فلا صلاة له . " (موضوع) أنس رضي الله عنه
- ٤٠ " أن النبي ﷺ كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى تحاذي منكبيه .. " ابن عمر رضي الله عنه
- ٤١ " النظر إلى الوجه الجميل عبادة . " (موضوع)
- ٤١ " عليكم بالوجوه الملاح والحدق السود... " (موضوع)
- ٤١ " ولد لسليمان ابن فقال للشيطان: أين أداريه من الموت (موضوع) أبي هريرة رضي الله عنه
- ٤١ " قيل يا رسول الله مِمَّ رُئِنَا ؟ قال: لا من الأرض ولا من السماء ... " (موضوع) أبي هريرة رضي الله عنه
- ٤٣ " أن النبي ﷺ كان كثيرا ما يَقْبَلُ نحر فاطمة ، (موضوع) عائشة رضي الله عنها
- ٤٤ " يا عثمان ما سألتني عنها أحد قبلك ، (موضوع) عثمان رضي الله عنه
- ٤٥ " للمقيم يوم وليلة، وللمسافر ثلاثة أيام ولياليهن . " أبي هريرة رضي الله عنه
- ٤٧ " إن كذباً عليّ ليس ككذب علي أحد ... " علي بن أبي طالب رضي الله عنه
- ٤٧ " من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين . " المغيرة بن شعبه رضي الله عنه
- ٤٧ " كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع . " أبي هريرة رضي الله عنه
- ٤٨ " أطلقت نساءك ؟ فقال ﷺ : " لا " عمر بن الخطاب رضي الله عنه
- ٤٨ " قول ضمّام للنبي ﷺ : " يا محمد، أتانا رسولك ، ... ؟ قال : " صدق " . أنس رضي الله عنه
- ٤٩ " إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع " أبو سعيد الخدري رضي الله عنه
- ٤٩ " حضرت رسول الله ﷺ أعطاهما السدس، المغيرة بن شعبه رضي الله عنه
- ٥٠ " لا يلج النار من صلى قبل طلوع الشمس وقبل غروبها . " عمارة بن رؤبة رضي الله عنه
- ٥٠ " لكل نبي دعوة يدعوها أبي هريرة رضي الله عنه
- ٥٠ " سألت جابر عن الضبع فأمرني بأكلها ... أسمعته من رسول الله ؟ قال: " نعم " ابن أبي عمار رضي الله عنه
- ٥٠ " قلت لجابر: الضبع، أصيد هي ؟ قال: " نعم " ... أقاله رسول الله ؟ قال: " نعم " ابن أبي عمار رضي الله عنه
- ٥١ " ما من رجل يذنب ذنبا ثم يقوم فيتطهر... " علي بن أبي طالب رضي الله عنه
- ٥١ " يخرج قوم من أمّتي يقرؤون القرآن ليس قراءتكم ... " علي بن أبي طالب رضي الله عنه

(*) رتبت الأحاديث حسب ورودها في الرسالة لقلتها .

فهرس الأحاديث النبوية

- ٥٢ " إن الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاكموه انتزاعاً... " عبد الله بن عمرو رضي الله عنه
- ٥٢ " ويتوضأ من مس الذكر " بُسرة بنت صفوان
- ٥٣ " ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون... " ابن مسعود رضي الله عنه
- ٥٤ " إن الله ليعذب المؤمن ببكاء أهله عليه... " عمر بن الخطاب رضي الله عنه
- ٨١ " نحن أمة أمية لا نكتب و لا نحسب " ابن عمر رضي الله عنه
- ٨١ " نضر الله امرأ سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره... "

١٧	ابن أبي حاتم : عبد الرحمن
٤٠	ابن الجوزي : عبد الرحمن بن علي
٦٦	ابن الصلاح : عثمان بن عبد الرحمن
٢٦	ابن المبارك : عبد الله
٢٩	ابن المديني : علي بن عبد الله
٢٣	ابن تيمية : أحمد بن عبد الحليم
٣١	ابن رجب الحنبلي : عبد الرحمن بن أحمد
٢٥	ابن حبان : محمد البستي
١٨	ابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني
٧٨	ابن سيد الناس : محمد أبو الفتح اليعمري
٢٣	ابن سيرين : محمد
٦٩	ابن طاهر : محمد المقدسي
٨١	ابن عبد البر : يوسف أبو عمر
٤٠	ابن عمر : عبد الله (الصحابي)
٩٩	ابن قيم الجوزية : محمد بن أبي بكر
١٠٦	ابن كثير : إسماعيل بن عمر
٦١	ابن ماجه : محمد بن يزيد
٢١	ابن مهدي : عبد الرحمن
٢٩	ابن معين : يحيى
٤٩	أبو بكر الصديق عبد الله بن أبي قحافة (الخليفة الراشد)
٥٩	أبو حاتم الرازي : محمد بن إدريس
٦٢	أبو داود السجستاني : سليمان بن الأشعث
٦٠	أبو داود الطيالسي : سليمان بن داود
٥٩	أبو زرعة الرازي : عبيد بن عبد الكريم

٤٩	أبو سعيد الخدري سعد بن مالك (الصحابي)
٢٠	أبو نعيم الأصبهاني : أحمد بن عبد الله
٣٩	أبو هريرة : عبد الرحمن بن صخر
٦٠	أبو يعلى الموصلي : أحمد بن علي
٢٨	أحمد بن حنبل
٦٠	إسحاق بن راهويه : ابن ابراهيم
٥١	أسماء بن الحكم الفزاري
٨٥	الأبناسي : إبراهيم بن موسى
٨٠	الأصمعي : عبد الملك بن قريش
٥٥	الأعمش : سليمان بن مهران
٥٧	الأوزاعي : عبد الرحمن بن عمرو
٥٩	البخاري : محمد بن إسماعيل
١٨	البیهقي : أحمد بن الحسين
٦١	الترمذي : محمد بن عيسى
٢١	الثوري : سفيان بن سعيد
٢٥	الحاكم : محمد بن عبد الله
٥٧	الحسن البصري : أبو سعيد بن يسار
٨٥	الحكمي : حافظ بن أحمد
٣٦	الحميدي : عبد الله بن الزبير
٣٣	الخطيب البغدادي : أحمد بن علي
٨٠	الخليل بن أحمد : الفراهيدي
٧٥	الدارقطني : علي بن عمر
٦١	الدارمي : عبد الله بن عبد الرحمن
٦٩	الذهبي : محمد بن أحمد

٦٥	الرامهرمزي : الحسن بن خلّاد
٥٦	الزهرري : محمد بن مسلم بن شهاب
٨٥	السخاوي : محمد بن عبد الرحمن
١٠٤	السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن
٣٣	الشافعي : محمد بن ادريس
٥٦	الشعبي : عامر بن شراحيل
١١٠	الطبراني : سليمان بن أحمد
٨٣	العجلي : أحمد بن عبد الله
١٩	العزّ بن عبد السلام = عبد العزيز بن عبد السلام
٨٤	العلائي : خليل بن كيكليدي
٧٨	القاسمي : جمال الدين بن محمد
٦٦	القاضي عياض : بن موسى اليحصبي
٥٦	القطان : يحيى بن سعيد
٦٩	المزي : يوسف بن الزكي
٢٦	المعلمي : عبد الرحمن بن يحيى
٤٩	المغيرة بن شعبة (الصحابي)
٦٦	الميانشي : عمر بن عبد المجيد
٥٥	النخعي : ابراهيم بن يزيد
٦٢	النسائي : أحمد بن شعيب
١٩	النووي : يحيى بن شرف
٤٠	أنس بن مالك (الصحابي)
٥٣	بُصرة بنت صفوان (الصحابية)
٨٠	ثعلب : أحمد بن يحيى
٥٠	جابر بن عبد الله بن حرام (الصحابي)

٤٢	حفص بن غياث
٣٠	حماد بن سلمة :
٥٨	سعيد بن المسيب : بن حزن
٥٧	سعيد بن جبير
٣٤	شعبة : بن الحجاج
٥٧	طاوس : بن كيسان اليماني
٤٣	عائشة (أم المؤمنين)
١٠٠	عبد الرزاق : بن همام الصنعاني
٥٢	عبد الله بن عمرو بن العاص (الصحابي)
٥٣	عبد الله بن مسعود (الصحابي)
٤٤	عثمان بن عفان (الخليفة الراشد)
٥٢	عروة بن الزبير
٥٨	عكرمة : مولى بن عباس
٥١	علي بن أبي طالب (الخليفة الراشد)
٤٨	عمر بن الخطاب (الخليفة الراشد)
٥٠	كعب الأخبار
٣٥	مالك : بن أنس
٥٣	مروان بن الحكم
٢١	مسلم : بن الحجاج
١٠٩	معمر : بن راشد اليماني
٧٦	هشيم : بن بشير
١٠٠	وكيع : بن الجراح
١٠٤	يعقوب بن شيبه : بن الصلت

مراجع البحث .

- (١) القرآن الكريم : كلام الله غير مخلوق .
- (٢) أباطيل و أسمار : لأبي فهر محمود محمد شاكر . دار الخانجي القاهرة الطبعة الثالثة ١٤٢٥ .
- (٣) أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي . دراسة و تحقيق : د . سعدي الهاشمي . دار الوفاء - مصر . الطبعة الثانية : ١٤٠٩ .
- (٤) اتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من اطراف الكتب العشرة : لابن حجر العسقلاني أحمد بن علي (٨٥٢) نشر الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة . الطبعة الاولى : ١٤١٨ .
- (٥) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان . ترتيب علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ) . تحقيق : شعيب الأرنؤوط - مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٤هـ .
- (٦) أحوال الرجال . للجوزجاني أبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب (ت ٢٥٩هـ) . تحقيق : السيد صبحي السامرائي - نشر مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ .
- (٧) اختصار علوم الحديث . لابن كثير اسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤هـ) . شرحه : أحمد محمد شاكر . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ ، (مطبوع مع الباعث الحثيث) .
- (٨) اختلاف الحديث . للإمام الشافعي محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ) . تحقيق : محمد أحمد عبد العزيز - نشر دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ .
- (٩) أدب الإملاء والاستملاء : للسمعاني أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي شرح ومراجعته سعيد محمد اللحام ، ط ١ ، ١٤٠٩ - ١٩٨٩ دار ومكتبته الهلال - بيروت
- (١٠) الإرشادات في تقوية الأحديث بالشواهد و المتابعات : لأبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد ، مكتبة ابن تيمية - القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٨ م
- (١١) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل . للألباني محمد ناصر الدين . إشراف/ زهير الشاويش - نشر المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٣٩٩هـ .
- (١٢) الاستيعاب في أسماء الأصحاب . لأبي عمر بن عبد البر . مطبوع بهامش الإصابة - (انظر الإصابة) .
- (١٣) أسد الغابة في معرفة الصحابة : لعز الدين ابن الأثير . تحقيق : محمد إبراهيم البناء ، ومحمد أحمد عاشور . الطبعة الأولى . دار الشعب : القاهرة .

- (١٤) الإشراف في منازل الأشراف. عبد الله بن محمد بن عبيد (المعروف بابن أبي الدنيا) / تحقيق : نجم عبد الرحمن خلف. الطبعة الأولى ١٩٩٠ : مكتبة الرشد، الرياض.
- (١٥) الإصابة في تمييز الصحابة. لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢هـ). نشر مطبعة السعادة، مصر، ط ١، ١٣٢٨هـ.
- (١٦) الأعلام . للزركلي خير الدين . دار العلم للملايين - بيروت . الطبعة السادسة (١٩٨٠م).
- (١٧) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ : للسخاوي محمد بن عبد الرحمن (٩٠٢) / تحقيق فرانز روثال . ترجم التعليقات والمقدمة : الدكتور صالح العلي . تصوير دار الكتب العلمية : بيروت .
- (١٨) الاقتراح في بيان الاصطلاح. لثقي الدين بن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ). تحقيق: قحطان الدوري - نشر مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٢هـ
- (١٩) الإلزامات والتبع. للدارقطني، علي بن عمر (ت ٣٨٥هـ). تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي - نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ.
- (٢٠) ألفية السيوطي في علم الحديث. عبد الرحمن بن جلال السيوطي / شرح و تعليق : أحمد محمد شاكر : المكتبة العلمية، بيروت . بدون تاريخ .
- (٢١) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية و تقييد السماع : القاضي عياض بن موسى اليحصبي تحقيق : السيد أحمد صقر . الناشر : دار التراث القاهرة، المكتبة العتيقة تونس . ط ١، ١٣٧٩هـ
- (٢٢) الأنوار الكاشفة : للمعلمي عبد الرحمن بن يحيى / المكتب الإسلامي / الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
- (٢٣) اهتمام المحدثين بنقد السن سندا و متنا : السلفي محمد لقمان / دار الداعي مركز العلامة ابن باز / الهند ، الطبعة الثانية ١٤٢٠ .
- (٢٤) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: لابن المنذر أبو بكر محمد بن إبراهيم النيسابوري ، تحقيق: صغير أحمد ابن محمد حنيف. الطبعة الأولى (١٤٠٥ هـ). دار طيبة . الرياض.
- (٢٥) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث. لأحمد محمد شاكر. نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢ (مطبوع مع اختصار علوم الحديث).
- (٢٦) البداية والنهاية: لابن كثير، عماد الدين (٧٧٤). دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥.
- (٢٧) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع. للشوكاني، محمد بن علي بن محمد (١٢٥٠). القاهرة، ط ١، ١٣٤٨هـ.

- (٢٨) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملتن سراج الدين عمر بن علي (٨٠٤) . بتحقيق مصطفى أبو الغيث وزميلييه دار الهجرة الرياض ط ١ / ١٤٢٥ .
- (٢٩) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة : للفيروزآبادي محمد بن يعقوب . تحقيق : محمد المصري . جمعية إحياء التراث الإسلامي . الكويت الطبعة الأولى. ١٤٠٧
- (٣٠) تاج العروس من جواهر القاموس: الزبيدي (محمد مرتضى الحسيني) - المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦ هـ - ١٣٠٧ هـ .
- (٣١) تاريخ أسماء الضعفاء . لابن شاهين، أبي حفص عمر بن شاهين (ت ٣٨٥هـ). تحقيق: صبحي السامرائي - نشر الدار السلفية، الكويت، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- (٣٢) تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والأعلام : للذهبي شمس الدين محمد بن أحمد / تحقيق : عمر عبد السلام تدمري / دار الكتاب العربي / بيروت / ط ١ / ١٤٠٧ .
- (٣٣) تاريخ بغداد. لأبي بكر، أحمد بن علي ، الخطيب (ت ٤٦٣هـ). نشر دار الكتاب العربي، بيروت.
- (٣٤) تاريخ الدارمي عن ابن معين في تجريح الرواة وتعديلهم. لعثمان بن سعيد الدارمي (ت ٢٨٠هـ). تحقيق: د/ أحمد نور سيف - نشر مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى بمكة.
- (٣٥) التاريخ الكبير. لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ). طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الهند، ١٣٦١هـ.
- (٣٦) تحقيق الرغبة شرح النخبة : للخضير عبد الكريم بن عبد الله . دار المنهاج . الرياض
- (٣٧) التحقيق في أحاديث الخلاف : لابن الجوزي أبو الفرج (٦٩٧) تحقيق محمد حسن إسماعيل و مسعد السعدني / دار الكتب العلمية بيروت ط ١ / ١٤١٥ .
- (٣٨) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. لجلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١). تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف - نشر دار الكتب الحديثة، القاهرة، ط ٢، ١٣٨٥هـ.
- (٣٩) تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره: للزهراني محمد بن مطر. دار ابن القيم الرياض ط ١. (١٤٢٦)
- (٤٠) تذكرة الحفاظ. لأبي عبد الله الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ). نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١.
- (٤١) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح. لأبي الوليد الباجي (ت ٤٧٤هـ). تحقيق: د/ أبو لبابة حسين - نشر دار اللواء، الرياض، ط ١، ١٤٠٦هـ.

- (٤٢) التعريفات. علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت ٨١٦) / تحقيق : إبراهيم الجرجاني . الطبعة الأولى ١٤٠٥ : دار الكتاب العربي ، بيروت .
- (٤٣) مقدمة الجرح و التعديل : لابن أبي حاتم/ مطبعة دائرة المعارف العثمانية بجيدرا باد الهند ١٣٧٣هـ
- (٤٤) تقريب التهذيب. لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). تحقيق: محمد عوامة - نشر دار الرشيد، حلب، سوريا، ط١، ١٤٠٦هـ.
- (٤٥) التقريرات السنية بشرح البيقونية : المشاط حسن محمد/ دار الكتاب العربي ، بيروت ط٤ / ١٤١٧
- (٤٦) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح. للحافظ عبد الرحيم بن الحسين، العراقي (ت ٨٠٦هـ). تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان - المكتبة السلفية بالمدينة ، ط١، ١٣٨٩هـ.
- (٤٧) تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف بين واقع المحدثين ومغالطات المتعصين : لربيع بن هادي عمير المدخلي . دار المنهاج . القاهرة .
- (٤٨) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير. لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني - نشر المدينة المنورة، ١٣٨٤هـ.
- (٤٩) تمام المنة في التعليق على فقه السنة. لمحمد ناصر الدين الألباني. دار الراية، الرياض ط٢، ١٤٠٨.
- (٥٠) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. لأبي عمر بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ). تحقيق: مجموعة من المحققين - نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧ - ١٤١٠هـ.
- (٥١) التمييز. للإمام مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ). تحقيق: د/ محمد مصطفى الأعظمي - نشر شركة الطباعة السعودية، الرياض، ط٢، ١٤٠٢هـ.
- (٥٢) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من أباطيل : المعلمي عبد الرحمن بن يحيى العتمي اليماني (١٣٨٦) تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني/ دار المعارف الرياض / ط ٢ / ١٤٠٦ .
- (٥٣) تهذيب الأسماء و اللغات : النووي أبو زكريا يحيى بن شرف (٦٧٦ هـ) . تصوير دار الكتب العلمية . ١٣٣٦ هـ .
- (٥٤) تهذيب التهذيب. لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). نشر دار الفكر العربي، صورة عن طبعة دائرة المعارف النظامية بالهند، ط١، ١٣٢٧هـ.
- (٥٥) تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته : لابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر بن أيوب (٧٥١) تحقيق : أحمد شاکر ومحمد حامد الفقي، نشر دار المعرفة بيروت ١٤٠٠هـ.

- ٥٦) تهذيب الكمال في أسماء الرجال. للمزي، جمال الدين، أبي الحجاج يوسف المزي (ت ٧٤٢هـ). تحقيق: بشار عواد معروف - نشر مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ٥٧) تهذيب اللغة : للأزهري أبي منصور محمد بن أحمد . بتحقيق عبد السلام محمد هارون ومراجعة محمد علي النجار . دار القومية العربية للطباعة ١٣٨٣هـ ١٩٦٤م.
- ٥٨) توجيه النظر إلى أصول الأثر، للجزائري طاهر ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غده ، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى؛ سنة (١٤١٦هـ).
- ٥٩) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: للأمير الصنعاني/ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. الطبعة الأولى (١٣٦٦هـ). مكتبة الخانجي: القاهرة.
- ٦٠) التوقيف على مهمات التعاريف : لمحمد عبدالروؤف المناوي . تحقيق محمد رضوان الداية - دار الفكر المعاصر بيروت .
- ٦١) تيسير مصطلح الحديث : للطحان محمود / مكتبة المعارف . الرياض .
- ٦٢) الثقات. لأبي حاتم، محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ). نشر مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ما بين (١٣٩٣ - ١٤٠٣هـ) ط ١.
- ٦٣) جامع بيان العلم و فضله : لابن عبد البر يوسف بن عمر (٤٦٣) تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة النبوية ، الطبعة الثانية : ١٩٦٨ .
- ٦٤) جامع البيان عن تأويل آي القرآن. للطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ). تحقيق: محمود محمد شاكر، وأحمد محمد شاكر - نشر دار المعارف، القاهرة.
- ٦٥) الجامع لأخلاق الراوي: للخطيب البغدادي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٦٦) الجرح والتعديل. لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ). تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني (دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى ١٢٧١هـ).
- ٦٧) جزء القراءة خلف الإمام. للإمام البخاري (ت ٢٥٦هـ). تحقيق: فضل الرحمن الثوري - نشر المكتبة السلفية، لاهور - باكستان، ط ١، ١٤٠٠هـ.
- ٦٨) جمهرة الأمثال : أبي هلال العسكري . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم و عبد المجيد قطامش . دار الفكر . بيروت . الطبعة الثانية ، ١٩٨٨

- ٦٩) **جمهرة اللغة** : لابن دريد أبو بكر بن محمد بن الحسن (٣٢١ هـ) الطبعة الأولى : مطبعة دائرة المعارف في حيدرآباد الدكن - ١٣٤٤ هـ .
- ٧٠) **جهود المحدثين في بيان علل الحديث** : علي بن عبد الله الصيَّاح (ملف وورد) على الشبكة العنكبوتية . ملتقى أهل الحديث .
- ٧١) **حبذا كيس الحافظ** : الزهراني أحمد بن صالح . دار الإمام مالك . أبو ظبي . الطبعة الأولى (١٤٢٥)
- ٧٢) **الحديث المعلل** : لخليل ملا خاطر . دار الوفاء جدة . الطبعة الأولى ١٤٠٦ .
- ٧٣) **الحسن بمجموع الطرق في ميزان الاحتجاج بين المتقدمين و المتأخرين**: لعمر عبد المنعم سليم . دار الضياء . طنطا مصر . بدون تاريخ .
- ٧٤) **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**. لأبي نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (٤٣٠ هـ). نشر دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٠ هـ.
- ٧٥) **دراسات في الحديث النبوي، وتاريخ تدوينه**، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي بيروت : ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- ٧٦) **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**. لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ). تحقيق: محمد سيد جاد الحق - نشر دار الكتب الحديثة، القاهرة.
- ٧٧) **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة** : للبيهقي لأبي بكر أحمد بن الحسين ، تحقيق عبد المعطى قلجى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٧٨) **دليل أرباب الفلاح لتحقيق فن الاصطلاح** : لحافظ بن أحمد الحكمي (١٣٧٧)، تحقيق : خالد بن قاسم الراددي . مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة ١٩٩٣ .
- ٧٩) **الدليل الشافي على المنهل الصافي**. لابن تَعْرِي بردي، (ت ٨٧٤ هـ). تحقيق: فهيم محمد شلتوت - نشر مركز البحث العلمي، كلية الشريعة، مكة المكرمة.
- ٨٠) **الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب** : لابن فرحون إبراهيم بن علي المالكي ، تحقيق : محمد الأحدي أبي النور . دار التراث ، القاهرة
- ٨١) **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**: للذهبي محمد بن أحمد (٧٤٨) ضمن مجموع (أربع رسائل في علوم الحديث) بعناية . عبدالفتاح أبو غدة / مكتب المطبوعات الإسلامية. حلب ط: ٥ (١٤١٠).
- ٨٢) **ذيل تذكرة الحفاظ**. لأبي المحاسن محمد بن علي بن الحسن الحسيني، الدمشقي (ت ٧٦٥ هـ). نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- ٨٣) ذيل تذكرة الحفاظ. للحافظ جلال الدين السيوطي (٩١١هـ). دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٨٤) ذيل طبقات الحنابلة. لأبي الفرج، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ). تحقيق: محمد حامد الفقي - مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٧٢هـ.
- ٨٥) الرسالة. للإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ). تحقيق: أحمد محمد شاكر. (بدون تاريخ طبع، أوناشر).
- ٨٦) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، للشريف محمد بن جعفر الكتاني، تحقيق محمد المنتصر بن جعفر الكتاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٨٧) رسالة في الطريق إلى ثقافتنا (مطبوع مع كتاب المتنبي) لمحمود محمد شاكر . مكتبة المدني جدة .
- ٨٨) الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم . محمد بن إبراهيم الوزير / تحقيق محمد علاء الدين المصري. الطبعة الأولى ١٤١٩ : دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٨٩) زاد المعاد في هدي خير العباد : لابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر بن أيوب (٧٥١) تحقيق الأخوين شعيب وعبد القادر الأرناؤوط . مؤسسة الرسالة بيروت . الطبعة ٢٧ / ١٤١٥ .
- ٩٠) زيادة الثقة في كتب مصطلح الحديث : د. حمزة بن عبد الله المليباري ، (ملف وورد) على الشبكة العنكبوتية ملتقى أهل الحديث .
- ٩١) السنة و مكانتها في التشريع الإسلامي. لمصطفى السباعي . الطبعة الأولى : المكتب الإسلامي ، بيروت .
- ٩٢) السنن. لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ). تحقيق: عزت عبيد الدعاس - نشر محمد علي السيد، حمص، سوريا، ط١، ١٣٨٨هـ.
- ٩٣) السنن : الترمذي. لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩هـ). تحقيق: أحمد محمد شاكر، نشر مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط٢، ١٣٩٨هـ.
- ٩٤) السنن . لأبي عبد الله، محمد بن يزيد بن ماجه، القزويني (ت ٢٧٥هـ). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي - نشر دار إحياء الكتب العربية.
- ٩٥) السنن. للإمام علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٥٨هـ). نشر دار الفكر، بيروت.
- ٩٦) السنن الصغرى (المجتبى). للنسائي أحمد بن شعيب (٣٠٣). نشر إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٩٧) السنن : لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت ٢٥٥هـ). تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني - نشر السنة، ملتان، باكستان.
- ٩٨) السنن الكبرى. لأبي بكر، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٤٥٨هـ). نشر دار الفكر، بيروت.

- ٩٩) السنن الكبرى للنسائي أحمد بن شعيب (٣٠٣ هـ) ، عبد الغفار سليمان البنداري و سيد حسن كسروي / دار الكتب العلمية ، بيروت . ط ١ / ١٤١١ .
- ١٠٠) سؤالات الآجري أبا داود في الجرح والتعديل . تحقيق: محمد علي قاسم العمري - نشر المجلس العلمي ، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٣هـ.
- ١٠١) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل. تحقيق د. زياد بن منصور، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ، مكتبة العلوم والحكم . المدينة المنورة .
- ١٠٢) سؤالات البرقاني للدارقطني. تحقيق: د/ عبد الرحيم القشقرى - نشر أحمد ميان تهانوي، لاهور، باكستان، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- ١٠٣) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني تحقيق: د/ موفق بن عبد الله - نشر مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- ١٠٤) سير أعلام النبلاء.للحافظ أبي عبد الله الذهبي (ت ٧٤٨هـ). تحقيق: بشار عواد معروف ، وشعيب الأرناؤوط وغيرهما - نشر مؤسسة الرسالة (١٤٠٥).
- ١٠٥) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح. برهان الدين إبراهيم بن موسى الأبناسي (ت: ٨٠٢) / تحقيق : صلاح فتحي هلال. الطبعة الأولى ١٤١٨ : مكتبة الرشد، الرياض.
- ١٠٦) شذرات الذهب في أخبار من ذهب. لابن العماد، أبي الفلاح عبدالحئي (ت ١٠٨٩هـ). نشر المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت.
- ١٠٧) شرح ألفية العراقي. للعراقي عبد الرحيم بن الحسين (٨٠٦هـ). نشر دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٠٨) شرح صحيح مسلم. للإمام النووي، محيي الدين، يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ). نشر مكتبة الرياض الحديثة.
- ١٠٩) شرح علل الترمذي. أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي المعروف بابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٨) / تحقيق : خالد عبد الفتاح شبل. الطبعة الأولى : ١٤٢٣ : دار الكتب العلمية ، بيروت
- ١١٠) شروط الأئمة الخمسة: للحازمي: مطبوع مع شروط الأئمة الستة بدار الكتب العلمية . بيروت .
- ١١١) شعب الإيمان : للبيهقي أبوبكر، أحمد بن الحسين بن علي (٤٥٨) . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى . ١٤١٠ .
- ١١٢) الصارم المنكي في الرد على السبكي : لابن عبد الهادي محمد بن أحمد (٧٤٤) تحقيق : عقيل بن محمد المقطري ، دار الريان بيروت . ١٤٢٤ .

- (١١٣) **الصحيح (تاج اللغة وصحاح العربية)** - الجوهري إسماعيل بن حماد (٣٦٩) تحقيق أحمد عبد الغفور عطار - مطبعة دار الكتاب العربي - القاهرة - ١٣٧٦ هـ.
- (١١٤) **صحيح ابن خزيمة**. لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١هـ). تحقيق: د/ محمد مصطفى الأعظمي - نشر شركة الطباعة السعودية المحدودة، الرياض، ط ٢، ١٤٠١ هـ.
- (١١٥) **صحيح البخاري**. لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ). تصحيح: محب الدين الخطيب - نشر وتوزيع إدارة البحوث والإفتاء، الرياض (مطبوع مع فتح الباري).
- (١١٦) **صحيح مسلم**. لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي - توزيع إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، ١٤٠٠ هـ.
- (١١٧) **الضعفاء** : لأبي نعيم الأصبهاني أحمد بن عبد الله (٤٣٠هـ) تحقيق: د. فاروق حمادة . دار الثقافة الدر البيضاء . المغرب . الطبعة الأولى ١٤٠٥ .
- (١١٨) **الضعفاء الكبير**. للعليل أبي جعفر، محمد بن عمرو بن موسى (ت ٣٢٢هـ). تحقيق: عبد المعطي قلعي - نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٤ هـ.
- (١١٩) **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**. لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ). نشر مكتبة الحياة، بيروت.
- (١٢٠) **طبقات الحفاظ**. لجلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ). مراجعة: لجنة من العلماء بإشراف الناشر - نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣ هـ.
- (١٢١) **طبقات الحنابلة** ، لأبي الحسن محمد بن أبي يعلى الفراء، تحقيق محمد حامد الفقي ، الطبعة الأولى دار المعرفة، بيروت . ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م،
- (١٢٢) **طبقات الشافعية**. لأبي بكر بن قاضي شعبة (ت ٨٥١هـ). تحقيق: د/ عبد العليم خان - نشر مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط ١، ١٣٩٨ هـ.
- (١٢٣) **طبقات الشافعية الكبرى**: لابن السبكي تاج الدين بن علي ، تحقيق : د. محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو . مصورة عن الطبعة الأولى .
- (١٢٤) **الطبقات الكبرى** . لابن سعد ، محمد بن سعد بن منيع البصري (ت ٢٣٠هـ). نشر دار صادر، بيروت.
- (١٢٥) **العلل**. لابن المديني، علي بن عبد الله السعدي (ت ٢٣٤هـ). تحقيق: د/ محمد مصطفى الأعظمي - نشر المكتب الإسلامي، ١٩٨٠ م.

- (١٢٦) **علل الترمذي الصغير**: للترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩هـ). تحقيق عادل عبد الشكور الزرقى . دار المحدث . الرياض .
- (١٢٧) **علل الترمذي الكبير**. لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩هـ). ترتيب: أبي طالب القاضي. تحقيق: حمزة ديب مصطفى - نشر مكتبة الأقبصى، الأردن، ط ١، ١٤٠٦.
- (١٢٨) **علل الحديث**. لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ). تحقيق سعد الحميد و جماعة . نشر الجريسي . الرياض .
- (١٢٩) **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**. للدارقطني، علي بن عمر (ت ٣٨٥هـ). تحقيق: د/ محفوظ الرحمن السلفي - نشر دار طيبة، الرياض، الأجزاء (١ - ٧)، ط ١ (سنة ١٤٠٥ - ١٤٠٩هـ).
- (١٣٠) **العلل ومعرفة الرجال**. للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ). تحقيق: د/ وصي الله عباس . المكتب الإسلامي . بيروت، دار الخاني . الرياض، ط. ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- (١٣١) **العلل ومعرفة الرجال**: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل (برواية المروزي وغيره). تحقيق: وصي الله عباس. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ) الدار السلفية، الهند.
- (١٣٢) **علم الرجال** : للمعلمي عبد الرحمن بن يحيى ، مطبوع مع تذكرة الحفاظ للذهبي . دار احياء التراث العربي . بيروت .
- (١٣٣) **علوم الحديث**، لابن عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزورى المعروف بابن الصلاح، تحقيق صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- (١٣٤) **علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد** : للمليباري حمزة بن عبد الله . دار ابن حزم . بيروت . الطبعة الأولى . ١٤٢٣ هـ .
- (١٣٥) **علوم الحديث و مصطلحه** . صبحي الصالح. الطبعة الخامسة : (١٣٨٨) : دار العلم للملايين، بيروت.
- (١٣٦) **العين** : للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي ، والدكتور إبراهيم السامرائي ، طبعة دار ومكتبة الهلال ، بدون تاريخ .
- (١٣٧) **فتح الباري شرح صحيح البخاري**. لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢هـ). تعليق عبد العزيز بن باز ، المكتبة السلفية . الطبعة الأولى :
- (١٣٨) **فتح الباري شرح صحيح البخاري**. لابن رجب الحنبلي زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن (٧٩٥) ، تحقيق : أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد ، دار ابن الجوزي/ الدمام . ط ٢ / ١٤٢٢.

- (١٣٩) فتح المغيث شرح ألفية الحديث. لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢) تحقيق عبد الكريم الخضير و زميله. الطبعة الثانية (١٤٢٨) : دار المنهاج، الرياض.
- (١٤٠) الفصل في الملل و الأهواء و النحل : لابن حزم أبو محمد علي بن أحمد الظاهري (٤٥٦هـ) مكتبة الخانجي القاهرة . بدون تاريخ
- (١٤١) فهرس الفهارس والأثبات: للكتاني عبد الحي بن عبد الكبير (١٣٨٢ هـ) : د . إحسان عباس دار الغرب الاسلامي - بيروت - ١٤٠٢ هـ الطبعة: الثانية، تحقيق:
- (١٤٢) الفوائد : لتّمّام بن محمد الرازي.(٤١٤ هـ) . تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي . مكتبة الرشد . الرياض . ١٤١٢ هـ .
- (١٤٣) الفروق اللغوية : للعسكري أبو هلال . تحقيق حسام الدين القدسي ، نشر دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى . ١٤٠١ هـ .
- (١٤٤) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق عبدالرحمن المعلمي اليماني، وعبد الوهاب عبد اللطيف، مصورة دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٣٨٠هـ.
- (١٤٥) القراءة خلف الإمام. للبيهقي، أحمد بن الحسين بن علي (ت ٤٥٨هـ). تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد زغلول - نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- (١٤٦) قواعد أصول الحديث : أحمد عمر هاشم . دار الكتاب العربي . بيروت .
- (١٤٧) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث. لمحمد جمال الدين القاسمي . تحقيق: محمد بهجة البيطار - نشر دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- (١٤٨) القول الحسن في كشف شبهات حول الاحتجاج بالحديث الحسن : لابن أبي العينين أحمد بن ابراهيم . دار أنوار مكة للنشر . القاهرة . الطبعة الأولى : ١٤٢٤ هـ .
- (١٤٩) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. للذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ). مراجعة: لجنة بإشراف الناشر - نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ.
- (١٥٠) الكامل في ضعفاء الرجال. لابن عدي، أحمد بن عبد الله الجرجاني (ت ٣٦٥هـ). تحقيق: لجنة بإشراف الناشر - نشر دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ (وط ٣، ١٤٠٩هـ).
- (١٥١) كشف الخفا و مزيل الإلباس ... لإسماعيل بن محمد العجلوني (ت ١١٦٢) . دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

- (١٥٢) الكفاية في علم الرواية : للخطيب البغدادي (٤٦٣هـ). تحقيق : محمد الحافظ التيجاني - نشر دار الكتب الحديثة، القاهرة، ط١.
- (١٥٣) لسان العرب. لابن منظور (ت ٧١١هـ). دار صادر بيروت ط ١، ١٤٠٣
- (١٥٤) لسان الميزان. لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٣٩٠هـ.
- (١٥٥) مبادئ علم المنطق شرح السلم المنورق للأخضري : شرحه الأخضر الأخصري . مؤسسة علوم القرآن بيروت .
- (١٥٦) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. لمحمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ). تحقيق: محمود إبراهيم زايد - دار الوعي - حلب ، الطبعة الأولى : ١٣٩٦ .
- (١٥٧) مجموع الفتاوى: لشيخ الإسلام ابن تيمية. جمع وترتيب: عبد الرحمن بن القاسم النجدي، دون تاريخ
- (١٥٨) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي : للرامهرمزي الحسن بن عبد الرحمن ، تحقيق : د. محمد عجاج الخطيب ، دار الفكر - بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٤ .
- (١٥٩) محض الصواب في سيرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب : يوسف بن عبد الهادي المبرد (٩٠٩) عبد العزيز بن محمد بن عبد المحسن ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية المدينة ، ط ١ ، ١٤٢٠ .
- (١٦٠) مختار الصحاح: لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت ٦٦٦هـ). نشر دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٦٧م.
- (١٦١) مداراة الناس : لابن أبي الدنيا أبي بكر عبدالله بن محمد ، تحقيق : محمد خير الدين رمضان يوسف الناشر : دار ابن حزم - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨
- (١٦٢) مدارج السالكين. لابن القيم. مراجعة: لجنة من العلماء بإشراف الناشر - نشر دار الكتب العلمية، ط ١ ، ١٤٠٣هـ.
- (١٦٣) مسائل الإمام أحمد بن حنبل - رواية ابنه عبد الله. تحقيق: علي سليمان المهنا - نشر مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط ١ ، ١٤٠٦هـ.
- (١٦٤) المسند. للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ). تحقيق: شعيب الأرنؤوط وجماعة - مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١ ، ١٤٠٥هـ.
- (١٦٥) مسند البزار. لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، تحقيق: د/ محفوظ الرحمن زين الله - نشر مؤسسة علوم القرآن، بيروت، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ١ ، ١٤٠٩هـ

- (١٦٦) **مسند أبي يعلى الموصلي**. لأحمد بن علي بن المثنى التميمي (ت ٣٠٧هـ). تحقيق: حسين سليم أسد - نشر دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط ١ (١٤٠٩هـ).
- (١٦٧) **مسند الشاميين** : للطبراني سليمان بن أحمد، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي . مؤسسة الرسالة بيروت . الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ .
- (١٦٨) **مسند الشهاب** : للقضاعي أبي عبد الله محمد بن سلامة (٤٥٤ هـ) تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، مؤسسة الرسالة بيروت ط ٢ ، ١٤٠٧ هـ .
- (١٦٩) **المشوق إلى القراءة وطلب العلم**: للعرمان علي بن محمد، دار ابن حزم، ط ٤ / ١٤٢٧ بيروت.
- (١٧٠) **المصنف**. لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ). تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي - المكتب الإسلامي - بيروت ١٣٩٠هـ.
- (١٧١) **المصنف** : لابن أبي شيبة عبد الله بن محمد (٣٣٥ هـ). تقديم وضبط كمال يوسف الحوت. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ) دار التاج - بيروت.
- (١٧٢) **المعجم الأوسط**. أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠) تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد و زميله. دار الحرمين ، القاهرة . (١٤١٥)
- (١٧٣) **معجم المؤلفين** : لرضا كحالة ، دار احياء التراث العربي . بيروت . ط
- (١٧٤) **المعجم المختص بالمحدثين**. للذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ). تحقيق: د/ محمد الحبيب الهيلة - نشر مكتبة الصديق، الطائف، السعودية، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- (١٧٥) **معجم مصطلحات الحديث النبوي** : الأعظمي محمد ضياء الرحمن ، أضواء السلف ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ .
- (١٧٦) **المعجم الوسيط** : لبراهيم مصطفى ، أحمد الزيات ، حامد عبد القادر و محمد النجار ، تحقيق مجمع اللغة العربية ، نشر دار الدعوة .
- (١٧٧) **معرفة السنن و الآثار**. أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨) تحقيق : عبد المعطي أمين قلعجي . (١٤١٢) : دار الوفا، مصر.
- (١٧٨) **معرفة علوم الحديث**. لأبي عبد الله الحاكم، محمد بن محمد (ت ٤٠٥هـ). تحقيق: معظم حسين ، نشر دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط ٢، ١٣٩٧هـ.
- (١٧٩) **مقاييس اللغة** : لابن فارس أحمد بن زكريا ، تحقيق : عبد السلام هارون ، نشر دار الفكر بيروت الطبعة الأولى : ١٣٩٩ هـ .

- ١٨٠) المقترّب في بيان المضطرب : بازمول أحمد بن عمر بن سالم ، دار الخراز الرياض .
- ١٨١) مقدمة صحيح مسلم = مع صحيح مسلم بن الحجاج .
- ١٨٢) مقدمة في أصول الحديث. عبد الحق بن سيف الدين الدهلوي (ت ١٠٥٢) تحقيق : سليمان الحسيني الندوي . الطبعة الثانية (١٤٠٦) : دار البشائر الإسلامية، بيروت .
- ١٨٣) المنار المنيف في الصحيح والضعيف. لابن القيم. تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة - نشر مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا، ط٢، ١٤٠٢هـ.
- ١٨٤) منهاج السنة النبوية في الرد على الشيعة القدرية : ابن تيمية أحمد بن عبد الحلیم ، تحقيق محمد رشاد سالم ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، الرياض ، ط ١ / ١٤٠٦ .
- ١٨٥) "منهج المتقدمين و المتأخرين" مناقشات و ردود : بازمول محمد بن عمر بن سالم . مجالس الهدى للنشر والتوزيع الجزائر . الطبعة الأولى (٢٠٠٧ م)
- ١٨٦) المنهج المقترح لفهم المصطلح : الشريف حاتم بن عارف العوني. دار الهجرة ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٦ .
- ١٨٧) منهج النقد عند المحدثين (مطبوع مع كتاب التمييز لمسلم بن الحجاج) : الأعظمي محمد مصطفى . دار الكوثر الرياض .
- ١٨٨) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي : محمد بن إبراهيم بن جماعة ، تحقيق : د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان ، دار الفكر — دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦
- ١٨٩) الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين : المليباري حمزة بن عبد الله . دار ابن حزم بيروت ط٢ . ١٤٢٢
- ١٩٠) الموافقات : للشاطبي إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي (٧٩٠هـ) تحقيق : مشهور بن حسن آل سلمان ، دار ابن عفان ، ط١ ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م
- ١٩١) الموضوعات من الأحاديث المرفوعات. لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (٥٩٧). تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان دار الفكر ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٣هـ.
- ١٩٢) موطأ مالك. برواية يحيى بن يحيى ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي - نشر دار إحياء التراث العربي.
- ١٩٣) موطأ مالك ، برواية محمد بن الحسن تحقيق : د. تقي الدين الندوي . دار القلم - دمشق . الطبعة : الأولى ١٤١٣ ، مع التعليق الممّجّد لموطأ الإمام محمد وهو شرح لعبد الحيّ اللّكنوي .
- ١٩٤) الموقظة في علم مصطلح الحديث. للذهبي (ت ٧٤٨هـ). تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة - نشر مكتب المطبوعات الإسلامية، سوريا، حلب، ط١، ١٤٠٥هـ.

- (١٩٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال. لأبي عبد الله الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ). تحقيق: علي محمد البحايي - نشر دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٢هـ.
- (١٩٦) نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر. لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ). نشر دار ابن الجوزي الرياض، (مع: نزهة النظر).
- (١٩٧) ندوة علوم الحديث واقع و أفاق : كلية الدراسات الإسلامية و العربية بدبي . ١٤٢٤ .
- (١٩٨) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر : لابن حجر العسقلاني (٨٥٢) تحقيق : عبد الله بن ضيف الله الرحيلي . الطبعة الأولى . مطبعة سفير بالرياض (١٤٢٢)
- (١٩٩) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) تحقيق : علي حسن عبد الحميد . الطبعة الأولى (١٤١٣) : دار ابن الجوزي ، الدمام .
- (٢٠٠) نصب الراية لأحاديث الهداية. للزبلي عبد الله بن يوسف (ت ٧٦٢هـ). تصحيح: إدارة المجلس العلمي - نشر المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٣٩٣هـ.
- (٢٠١) نظرات جديدة في علوم الحديث : الملياري حمزة بن عبد الله . دار ابن حزم . بيروت . الطبعة الثانية . ١٤٢٣ .
- (٢٠٢) نقد مجازفات الدكتور حمزة الملياري : الزهراني أحمد بن صالح . دار الإمام مالك . أبو ظبي . الطبعة الأولى ١٤٢٥ .
- (٢٠٣) النكت على كتاب ابن الصلاح. لابن حجر العسقلاني. تحقيق: د/ ربيع بن هادي المدخلي - نشر المجلس الأعلى لإحياء التراث، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠٤هـ.
- (٢٠٤) النكت على مقدمة ابن الصلاح : الزركشي : بدر الدين محمد بن جمال الدين بن بهادر . تحقيق : د. زين العابدين بن محمد بلا فريج . دار أضواء السلف الرياض ، ط ١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
- (٢٠٥) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : لابن خلكان أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر. تحقيق إحسان عباس . دار صادر بيروت . الطبعة الأولى ، ١٤١٤ .
- (٢٠٦) يحيى بن معين وكتابه التاريخ ، رواية الدوري عنه. تحقيق: د/ أحمد نور سيف - نشر مركز البحث العلمي لإحياء التراث، بجامعة أم القرى، ط ١، ١٣٩٩هـ.
- (٢٠٧) اليواقيت و الدرر شرح شرح نخبة الفكر : للمنأوي عبد الرؤوف (١٠٣١) تحقيق : ربيع بن محمد السعودي، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ ، مكتبة الرشد-الرياض-.

فهرس الموضوعات .

٤	إهداء
٥	كلمة شكر
٦	المقدمة
١٣	<u>الفصل الأول : ماهية النقد</u>
١٤	المبحث الأول : النقد و مكانته
١٥	تعريف النقد الحديثي
١٥	تعريف النقد
١٦	تعريف الحديث
١٧	تعريف النقد الحديثي
١٩	مشروعية النقد
٢٤	أهمية النقد
٢٧	المبحث الثاني : أسس النقد و قواعده
٢٨	أسس النقد
٢٨	جمع الطرق
٣٠	النظر في اختلاف الرواة
٣١	معرفة الرواة
٣٢	إعمال العقل
٣٤	مقاييس نقد الحديث
٣٤	مقاييس نقد الراوي
٣٩	قواعد نقد المروي
٣٩	عرض الحديث على القرآن
٤٠	عرض الحديث على السنة الصحيحة
٤١	عرض الحديث على العقل
٤٢	عرض الحديث على الأصول الشرعية
٤٢	عرض الحديث على الوقائع التاريخية
٤٣	النظر في بلاغة الحديث

فهرس الموضوعات

٤٤	عرض الحديث على فتوى الراوي
٤٦	المبحث الثالث : تاريخ النقد
٤٧	النقد الحديثي قبل عصر التدوين
٤٧	نقد الحديث في زمن النبي ﷺ و صحابته الكرام
٥٤	نقد الحديث في زمن التابعين و أتباعهم
٥٩	النقد الحديثي في عصر التدوين
٦٥	النقد الحديثي بعد عصر التدوين
٧٠	<u>الفصل الثاني : الفوارق النقدية بين المتقدمين و المتأخرين</u>
٧١	المبحث الأول : الحفظ و الإتقان
٧٢	ماهية الحفظ و الإتقان
٧٣	أقسام الحفظ
٧٣	الحافظ عند الحديث
٨٠	أهمية الحفظ في نقد الأحاديث
٨٧	المبحث الثاني : معرفة العلل
٨٨	تعريف العلة
٨٨	أقسام العلة
٩٠	كيف تُعرف العلة ؟
٩١	أسباب العلة
٩٣	وسائل الكشف عن العلة
٩٦	أهمية علم علل الحديث
١٠٠	عناية المتقدمين بالعلل
١٠٣	الفرق بين المتقدم و المتأخر في معرفة العلل
١٠٧	المبحث الثالث : معرفة الرواة
١٠٨	تعريفها
١٠٩	كيف تكون معرفة الرواة
١١٠	مراتب الرواة
١١٢	أهمية معرفة الرواة

فهرس الموضوعات

١١٥	الفرق بين المتقدم و المتأخر في معرفة الرواة
١١٩	الفصل الثالث : اشكالات نقدية معاصرة
١٢٠	المبحث الأول : الفرق المنهجي بين المتقدمين و المتأخرين
١٢١	تعريف
١٢٣	مصطلح منهج المتقدمين و المتأخرين
١٢٤	عوامل ظهور هذا المصطلح
١٢٦	مناقشة هذا التفريق
١٢٦	مسلمات ينبغي استحضارها
١٢٩	ملاحظات حول هذا المنهج
١٣٤	هل هناك فعلا منهجين في النقد ؟
١٣٥	بيان أن علماء الحديث نبهوا على منهج الفقهاء
١٣٧	أهم ما أخذ على الفقهاء
١٤٢	المبحث الثاني : زيادة الثقة
١٤٣	تعريفها
١٤٤	أمثلة عن زيادة الثقة
١٤٤	أمثلة عن زيادة الثقة في الإسناد
١٤٦	أمثلة عن زيادة الثقة في المتن
١٥١	مذاهب العلماء في الزيادة
١٥٣	التحقيق في مسألة زيادة الثقة
١٥٥	ضوابط قبول زيادة الثقة
١٥٧	المبحث الثالث : الحسن لغيره
١٥٨	ماهية الحسن لغيره
١٥٩	مصطلح الحسن لغيره بين المتقدمين و المتأخرين
١٥٩	مصطلح الحسن عند المتقدمين
١٦٣	الحسن عند المتأخرين
١٦٥	اختلاف المعاصرين في الحسن لغيره
١٦٩	ضوابط الاحتجاج بالحسن لغيره

فهرس الموضوعات

الخاتمة	١٧٢
الفهارس العلمية	١٧٦
فهرس الأيات القرآنية	١٧٧
فهرس الأحاديث النبوية	١٧٨
فهرس الأعلام المترجم لهم	١٨٠
فهرس المصادر والمراجع	١٨٤
فهرس الموضوعات	١٩٩
الملاحق	٢٠٣
الملحق الأول : ملخص الرسالة بالعربية	
الملحق الثاني : ملخص الرسالة بالفرنسية	

الملاحق :

❖ الملحق الأول : مُلخص الرسالة باللغة العربية .

❖ الملحق الثاني : مُلخص الرسالة باللغة الفرنسية .

الملحق الأول :

مُلخص الرسالة
باللغة العربية .

مُلخَص الرِّسَالَةِ.

إن الحمد لله ، نحمده ، و نستعينه و نستغفره ، و نعوذ بالله من شرور أنفسنا و من سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، و من يُضِلل فلا هادي له ، و أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، و أن محمداً عبده ورسوله .

أما بعد :

فإن علم الحديث ، علم رفيع القدر ، عظيم الفخر ، شريف الذكر ، لا يعتني به إلا كل حبر ، ولا يحرمه إلا كل غمر ولا تفنى محاسنه على ممر الدهر ، لم يزل في القديم والحديث يسمو عزّة وجلالة ، وكم عزّ به من كشف الله له عن مخبآت أسرارهِ ، إذ به يعرف المراد من كلام رب العالمين ، ويظهر المقصود من حبله المتصل المتين ، ومنه تُدرى شمائل من سما ذاتاً ووصفاً واسماً ، ووقوف على أسرار بلاغة من شرف الخلائق عرباً وعجماً ، وتمتد من بركاته للمعتني به موائد الإكرام من رب البرية فيدرك في الزمن القليل من المولى الجليل المقامات العلية والرتب السنية ، و علم الحديث الشريف تعرف به جوامع الكلم ، وتنفجر منه ينابيع الحكم ، وتدور عليه رحي الشرع بالأسر ، وهو ملاك كل نهي وأمر ، ولولاه لقال من شاء ما شاء ، وخبط الناس خبط عشواء ، وركبوا متن عمياء ، فطوبى لمن جد فيه وحصل ، منه على تنويه يملك من العلوم النواصي ، ويقرب من أطرافها البعيد القاصي ، ومن لم يرضع من دره ، ولم يخض في بحره ، ولم يقتطف من زهره ، ثم تعرض للكلام في المسائل والأحكام ، فقد جار فيما حكم ، وقال على الله تعالى ما لم يعلم ، كيف وهو كلام رسول الله ، والرسول أشرف الخلق كلهم أجمعين .

فلما كان كذلك كان واجبا على أهل الملة أن يكرموه ،و يعتنوا به و يحفظوه ،لأنه عماد الشريعة الذي تقوم عليه ،و أصلها الذي تبنى عليه ، فإذا اختل ميزانه ، تزعزعت من الدين أركانه . و من أجل هذه المتزلة الخطيرة انبرى جمع من أبناء هذه الأمة المخلصين ،لحمل هذه الأمانة الثقيلة ، فنذروا أوقاتهم لخدمته و أوقفوا عقولهم لنقده و معرفته ، وفق مراحل منتظمة وعلى أسس و قواعد منضبطة ، كي يصلوا إلى النتيجة الصحيحة .

فكان الناقد أولا يبدأ بجمع طرق الحديث الذي يريد نقده ، ثم ينظر في اختلاف رواته في أدائه ، سواء كان الاختلاف الواقع في الاسناد أو المتن ، ثم يحاول ترتيب هذه الطرق حسب قوة رواتها و منزلتهم في الحفظ و الاتقان ، معملاً عقله في هذا كله ،متسلحاً بخبرته في معرفة قواعد نقد الراوي و المروي :

فلا يأخذ عن المعلن بالسفه وإن كان أروى الناس . ولا عمن يكذب في أحاديث الناس وإن كان لا يتهمه أن يكذب على رسول الله ﷺ . ولا عن صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه . ولا عن شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث به .

كما يجب عليه النظر في المتن هل يوافق صريح القرآن و صحيح السنة و الأصول الشرعية و الوقائع التاريخية أم لا فإن وجد موافقا و إلا ردّه كما ينظر في لغته فإن وجدها ركيكة علم أنه ليس من كلام النبوة .

و لما كان هذا الدين الذي جاءنا به محمد ﷺ منقولا إلينا عن طريق الرواة كان واجبا على أهل العلم أن يبينوا أحوال هؤلاء الناقلة لأن سكوت هؤلاء إقرار للكذب على المصطفى ﷺ من أجل ذلك تكلم أهل العلم في الرواة تدينا و احتسابا لا تشهيا و اغتيابا فكان أول من بين أحوال الرجال النبي ﷺ فقال في أحدهم بئس أخو العشيرة و قال في الآخر صعلوك و قال كذب أبو السنابل ... ثم تكلم الصحابة من بعده ثم توسع الناس بعدهم في الكلام في الرجال لإنتشار الرواية ووقوع الفتنة و فشو الكذب فتكلم الشعبي وابن سيرين ثم كان أيوب و ابن عون ثم كان شعبة و سفيان الثوري ثم كان يحيى بن سعيد القطان

وعبد الرحمن بن مهدي ثم أحمد بن حنبل و يحيى بن معين و علي بن المديني ثم محمد بن اسماعيل البخاري و مسلم بن الحجاج و أبو زرعة و أبو حاتم الرازيين ثم النسائي ثم الدارقطني . ولم يأت بعدهم مساو لهم و لا مقارب ، و حرصاً من هؤلاء على أداء الأمانة كاملة لم يكتفوا بحفظ هذا العلم في الصدور فقط بل دونوه في الكتب خشية أن يموت بموتهم . و كان سيقع ذلك لولا أن الله ألهمهم ، وطبعاً لم تستطع الكتب حمل ما حملته تلك الصدور من علم ، و هل هذا الذي في الكتب هو كل علمهم كلا . فآل أمر الناس بعدهم إلى ترك الحفظ و الاعتماد على الكتاب ، نظراً لبعد العهد و طول الإسناد و تقاصر المهمم.

الفوارق بين المتقدم و المتأخر .

الحفظ : لقد اعتنى سلف هذه الأمة بحفظ العلم عناية بالغة ، و أولوه أهمية قصوى ، حيث كان يأخذ جزءاً كبيراً من حياتهم ، بل إن بعضهم كان يشغله حفظ العلم عن الطعام والشراب ، حتى يلقيه أهله ، و ما ذلك إلا لأهمية الحفظ في تحصيل العلم ، بل الحفظ والعلم عندهم شيء واحد ، فالعلم ما حواه الصدر كما كان ينشد الخليل بن أحمد : ليس العلم ما حوى القمطر ما العلم إلا ما حواه الصدر .

و عن الأصمعي : " كل علم لا يدخل مع صاحبه الحمام فلا تعده علماً . "

و لقد استأذن بعض الصحابة النبي ﷺ في كتابة حديثه فلم يأذن لهم . ففسر بعض أهل العلم ذلك بأنه حظ منه ﷺ لأصحابه على الحفظ . و ما زال الناس دأبهم الحفظ من زمن الصحابة فمن جاء بعدهم من التابعين فأتباعهم ، فأتباع الأتباع كلهم يرى بوجوب حفظ العلم و ينهى عن الإعتماد على الكتب ، حتى جاء القرن الثالث ، حيث اشتهر التأليف وانتشرت الكتب . فدونت الأخبار ونقدت الآثار و كتبت تواريخ الرجال و علل الحديث ، و لم يبق شيء من ذلك لم يصنف فيه ، خوفاً منهم على ضياع العلم بذهاب أهله . فصار اعتماد الناس من بعدهم على تلك الكتب ، حيث طالت عليهم الأسانيد و بُعد العهد ،

و قلّ المعتني . قال الأوزاعي : " كان هذا العلم كريماً تتلاقاه الرجال بينهم فلما دخل في الكتب دخل فيه غير أهله . "

و لكي تعرف أهمية الحفظ و عِظم قدره و علو منزلته أهله ، فبقارن بين علم من كان في العصر الأول ممن كان اعتمادهم على الحفظ ، و بين من جاء بعد عصر التدوين ممن كان اعتمادهم على الكتب ، تجد الفرق شاسعا ، كالفرق بين النائم و اليقضان .

فملكة النقد الناشئة عن الحفظ و الفهم و كثرة الاطلاع أهلتهم أن يعرفوا أن هذا الحديث الذي رواه فلان فلان الثقة قد أخطأ فيه ، أو لم يسمع من شيخه هذ الحديث في جملة ما سمع ، أو سلك فيه الجادة . أو خالف فيه الحفاظ أو غير ذلك ...

قال الحاكم : " و الحجة عندنا الحفظ و الفهم و المعرفة لا غير . " فأين تجد هذا اليوم .

معرفة الرواة : تكون بمعرفة اسم الراوي و كنيته و لقبه ، و متى ولد ؟ و بأي بلد ؟ وكيف هو في الدين والأمانة والعقل والمروءة والتحفظ ؟ و متى شرع في الطلب ؟ و متى سمع ؟ وكيف سمع ؟ و مع من سمع ؟ وكيف كتبه ؟ ثم يعرف أحوال الشيوخ الذين يحدث عنهم و بلدانهم و وفياتهم و أوقات تحديثهم و عاداتهم في التحديث ، ثم يعرف مرويات الناس عنهم و يعرض عليها مرويات هذا الراوي و يعتبرها بها ، إلى غير ذلك مما يطول شرحه . و هذه المرتبة بعيدة المرام عزيزة المنال لم يبلغها إلا الأفذاذ ، من فرسان هذا الميدان ، أما من جاء بعدهم فليس لهم من هذا العلم إلا الأحكام المدونة في كتب الجرح و التعديل .

و تكمن أهمية هذه المعرفة في كونها وسيلة يُتوصل بها إلى معرفة الصحيح من السقيم ، إذ لا يمكن معرفة ما جاء عن النبي ﷺ صدقاً مما نسب إليه كذباً و زوراً ، إلا بمعرفة أحوال الرواة ، قال البخاري سمعت علي بن المديني يقول :

" التفقه في معاني الحديث نصف العلم ، و معرفة الرجال نصف العلم . "

فكلما كان المرؤ أعرف بالرواة وتفاصيل حياتهم العلمية ، يكون أعرف بعلة الحديث وخباياه ، من أجل ذلك كان المتقدمون أعرف بهذا الشأن من غيرهم .

معرفة العلة : العلة سبب غامض قادح مع أن الظاهر السلامة منه ، كالعلم بأن الراوي الثقة غلط فيه أو لم يسمع من الذي حدث به . وهي قد تقع في إسناد الحديث وهو الأكثر وقد تقع في متنه ، والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يُجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومترلتهم في الإتيان والضبط .

و معرفة العلة أدقّ علوم الحديث و أشدّها صعوبةً و غموضاً ، وذلك لكونه يُعنى بأخطاء الحفاظ الثقات الذين ينذر منهم الوهم والخطأ ، فنقاد الحديث لشدة حفظهم و اطلاعهم و اضطلاعهم ، إذا وجد مثل هذا الخطأ تنبهوا له ، إما لكون الحديث لا يشبه رواية الحفاظ ، أو لتفرد راويه عن بقية أصحاب الشيخ بزيادة أو حديث ، و هم أولى بها منه ، أو غير ذلك مما ينقدح في ذهن الناقد أن هذا الحديث خطأ . فهذا العلم إذا تنبهت ، ليس له علاقة بالجرح و التعديل ، لأنه يعالج أخطاء الثقات و لو أعملنا فيه علم الجرح والتعديل لحكمنا على تلك الأحاديث الخطأ كلها أنها صحيحة لأن رواها ثقات .

قال الحاكم : وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل والحجة في التعليل عندنا بالحفظ والفهم والمعرفة لا غير . و قال العلائي : " وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكتاً ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهماً غايصاً واطلاعاً حاوياً وإدراكاً لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن و حذاقهم وإليهم المرجع في ذلك لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك والاطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك . "

قال الذهبي : " وهذا في زماننا يَعْسُرُ نقدُهُ على المحدث ، فإن أولئك الأئمة كالبخاري وأبي حاتم وأبي داود ، عايَنُوا الأصول ، وعَرَفُوا عِلَلَهَا ، وَأَمَّا نحن فطالَتْ علينا الأسانيدُ ، وفُقِدَتِ العباراتُ المتيقنةُ ، ويمثل هذا ونحوه دَخَلُ الدَّخْلِ على الحاكم في تَصَرُّفِهِ في (المستدرک)

صور من الإشكالات المعاصرة :

التفريق المنهجي بين المتقدمين و المتأخرين :

(منهج المتقدمين و المتأخرين) اصطلاح ظهر في الآونة الأخيرة على لسان بعض المشتغلين بعلم الحديث ، قصد به أصحابه التفريق بين علماء الحديث النقاد القدامى الذين عاينوا الأصول و ميزوا بين الصحيح و المعلوم ، من أمثال ابن مهدي و يحيى بن سعيد و أحمد و البخاري . و بين من جاء بعدهم ممن طال عليهم الأمد فضعفت همهم عن حفظ الأسانيد و ممارسة النقد مثل القدامى و آل أمرهم إلى النظر فيما بين أيديهم من كتب أسلافهم وجمعه و ترتيبه و التعيد له . و الحق الذي لا ينكره عاقل أن هناك تفاوتاً علمياً بين السلف و من جاء بعدهم ، فهم الأكثر علماً و الأغزر فهماً و الأرسخ قدماً ممن جاء بعدهم ، ليس في علم الحديث فقط بل في كل علوم الشريعة ، وذلك لقوة الإخلاص و قرب العهد و صفاء الذهن و جودة القريحة . و جملة من جاء بعدهم فهو دونهم ، عالة عليهم مقتبس من هديهم ، و هكذا لا يأتي زمان إلا و الذي قبله خير منه .

لكن هذا التفاوت لا يعني أبداً أن المتأخرين على منهج غير منهج سلفهم المتقدمين ، وقد كان السلف يُخطئ بعضهم بعضاً و يعترض بعضهم على بعض و لكن لم يقل أحد منهم يوماً للآخر أنت لست من أهل الحديث ، فخطئ شعبة في أكثر من ثلاث مائة حديث ، و رد على مالك و غير في قبوله للمرسل ، وكان أحمد يعمل بالضعيف إذا لم يجد غيره ، و كان النسائي لا يترك الرجل حتى يتفقوا على ضعفه ، وكان الدارقطني يقبل حديث بعض المجاهيل ، فعلا ما هذه الضجة ، على مسائل الخلاف فيها قديم ؟ ، ولنفترض أن صاحبها أخطأ هل يعني هذا أن صاحبها فارق المنهج . لا شك أن هذا الأمر خطير لما فيه من تجهيل أمة من العلماء الفطاحل الذين لا يبلغ المعاصر من علمائنا منزلة تلاميذ هؤلاء ثم هم نقلة هذا العلم إلينا فهل يعقل أن يغفل جمعهم عبر هذه القرون و ينتبه معاصروننا ؟...

زيادة الثقة :

من النماذج التي كثر حولها الكلام ، و تحركت للتأليف فيها الأقلام . و حقيقتها :

أن يروي جماعة حديثاً واحداً بإسناد واحد، فيزيد بعض الثقات فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة، سواء أكان ذلك في السند أم في المتن أم كان في كليهما . و لما كان الخطأ متعينا في مخالفة الثقة بالزيادة ، والمخطئ أحد الثقات المختلفين (إما من زاد أو من أنقص) أشكل على كثير من الناس معرفة الصواب في هذه المسألة هل تُقبل الزيادة مطلقا لأن فيها زيادة علم و راويها مثبت غير ناف لما رواه غيره ؟ ، أم ترد مطلقا لأن فيها نوع مخالفة لبقية الرواة الذين لم يرووها و كانوا أولى بروايتها ؟ أم أن الأمر مرده إلى القرائن التي ترجح جانب الصواب مع الزيادة أو مع النقص ؟.

من أجل ذلك فقد اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال كثيرة ، أهمها ثلاثة أقوال :

القول الأول : قبولها مطلقاً . و الثاني : ردّها مطلقا. والقول الثالث : قبولها إذا دلت القرائن على صحتها و أن من زادها قد حفظ ما لم يحفظ غيره . و الذي يستقرأ عمل النقاد الجهابذة حيال مسألة زيادة الثقات يجد أنهم لم يحكموا فيها بحكم كلي مضطرد بالقبول أو الرد ، بل كان حكمهم وفق القرائن المحتفّة بكل حديث ، ولما كانت القرائن تختلف من حديث لآخر لم نجد لهم قاعدة كلية في هذا الباب . و هم وإن وجدت لهم بعض الإطلاقات التي يدل ظاهرها على قاعدة كلية كقول بعضهم (الزيادة من الثقة مقبولة)، إلا أنهم خلال الممارسة قد يخالفون ذلك الإطلاق مما يدلنا على أن ذلك الإطلاق ليس على عمومته بل هو خاص بالمناسبة التي قيل فيها لا غير .

الحسن لغيره :

الحسن لغيره : اصطلاح جديد لم يعرف قدماء المحدثين النقاد ، و حقيقته : أنه الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ ، ولا هو متهم بالكذب ، ويكون متن الحديث قد روي مثله أو نحوه من وجه آخر، فيخرج بذلك عن كونه شاذاً أو منكراً . قال الذهبي : الحسن ما ارتقى عن درجة الضعيف ، ولم يبلغ درجة الصحة . و هو من أدق علوم الحديث وأصعبها ؛ لأن مدارهما على من اختلف فيه العلماء من رواته ، ما بين موثق ومضعف ، فلا يتمكن من التوفيق بينها ، أو ترجيح قول على الأقوال الأخرى ، إلا من كان على علم بأصول الحديث وقواعده ، ومعرفة قوية بعلم الجرح والتعديل ، ومارس ذلك عملياً مدة طويلة من عمره ، مستفيداً من كتب التخریجات ، ونقد الأئمة النقاد ، عارفاً بالمتشددین منهم والمتساهلين ، ومن هم وسط بينهم ، حتى لا يقع في الإفراط والتفريط .

و قد وقع الاختلاف بين المعاصرين في هذا المبحث فمنهم من رده ، بناءً على أن المتقدمين لا يعرف عنهم هذا العمل ، و منهم من قبله محتجاً بأن بعض المتقدمين صححوا حديث رجال هم عندنا ضعفاء لوجود الخلاف فيهم ، فتحسين حديث هؤلاء لا يخرج في الحقيقة عن أحد القولين بل هو أقوى لحيثه من طرق تُطمئن أن للحديث أصلاً. هذا إضافة إلى أن هناك عبارات لبعض المتقدمين توحى بالعمل بالضعيف أحياناً، كقول الإمام أحمد :

"الحديث عن الضعفاء ؛ قد يُحتاج إليه في وقت ، و المنكر أبداً منكر."

لكن ينبغي أن ننبه هنا أنه ليس كل ضعيف يتقوى بمحيته من طرق كثيرة ولقد سبق قول أحمد أن " المنكر أبداً منكر." فإذا كان ضعف الحديث لفسق الراوي ، أو اتهامه بالكذب

، ثم جاء من طرق أخرى من هذا النوع ؛ فإنه لا يرقى إلى الحسن ، بل يزداد ضعفاً إلى ضعف .

الخاتمة :

علم الحديث مرّ بأطوار كغيره من العلوم الشرعية ، حيث بدأ قوياً ثم رجع من بعد القوة إلى الضعف و التراجع و هذا أمر فرضته عوامل خارجة عن إرادة البشر من تباعد العهد عن فترة النبوة ، و طول الأسانيد ، و توسع دائرة العلوم بدخول علوم دخيلة ، مما بعث تشتت الهمم ، و صعوبة حفظ العلم كل هذه العوامل كان لها تأثير في نزول مستوى علم نقد الحديث ، مما أظهر فوارق شاسعة بين المتقدمين و المتأخرين ، في الحفظ و الفهم و المعرفة ، و الاطلاع على أحوال الرواة و معرفة العلل ، هته الفوارق التي نجم عنها اضطراب في الحكم و تشكك في العبارات العلمية و اختلاف في فهم منهج الأوائل ،

و من بين تلك المسائل التي أشكلت على المتأخرين مسألة زيادة الثقة و الحسن لغيره والحكم على الرجال . و الحق أن منهج السلف في هذا كله واضح و أن السلف هم أدرى بأمور لا ينبغي أن نخالفهم فيها ، فعلى الناقد قبل أن يحكم في مسألة معينة أو حديث معين أن يستفرغ الجهد في البحث عن موقفهم فيأخذ به فإن لم يجد فليجتهد في إنزال الحكم على قواعدهم .

و سبحانك اللهم وبحمدك أشهد ألا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك .

الملحق الثاني :

ملخص الرسالة

باللغة الفرنسية .

*Résumé du mémoire
en Français.*

Résumé

La louange est à Allah, nous Le louons, implorons Son aide et Son pardon, et nous nous mettons sous la protection d'Allah contre le mal de nos âmes et de nos propres œuvres.

Celui qu'Allah égare, personne ne peut le guider, et celui qu'Il guide, personne ne peut l'égarer. J'atteste qu'il n'y a de divinité [digne d'adoration] qu'Allah Unique et sans associé, et j'atteste que Muhammad est Son serviteur et Son messenger.

Cela étant, la science du hadith est d'une renommée qu'aucun savant musulman ou musulman s'intéressant à la science peut nier son importance, la législation islamique consiste en l'ensemble des lois et des statuts promulgués par Allah en vue de régir ou d'organiser toutes les relations de l'humanité, à savoir les relations de l'homme avec Allah, avec lui-même ou avec les autres. Cette législation est bâties sur deux axes primordiaux, le Coran et la Sunnah, cette dernière après la mort du prophète que le salut soit sur lui, a été transmise par les compagnons aux suivants et ainsi de suite. Or naquissent les chaînes de transmetteurs, qui de devenaient de plus en plus nombreux. Cette expansion du hadith a mis dans l'obligance les savants de récolter les chemins et toute information concernant les transmetteurs pour veiller à ce que le hadith ne soit altérer par mégarde ou bien par les menteurs qui voulait du mal à l'islam.

Et puisqu'il en est ainsi, il est devenu comme devoir des musulmans de s'en préoccuper et lui accorder un grand soin en l'apprenant par coeur, car elle représente l'un des deux axes sur lesquels se tient l'islam, et si cette science se voit troublée ou corrompue, cela pourrait engendrer de graves répercussions. C'est pour cela que des musulmans doués de capacités exceptionnelles, tant au niveau de la mémoire qu'en celui de l'esprit ont sacrifié leur temps à analyser les paroles narrées selon des critères particulières pour obtenir le résultat exact.

Le savant expert du hadith utilise des méthodes afin d'évaluer les récits et les trier selon leur véracité. Il commençait par ramasser les chemins du hadith voulu, et ensuite il regardait la manière par laquelle le hadith a été transmis, soit du côté du texte ou du côté de la chaîne. Puis il essayait de classer les chemins selon la force des transmetteurs du point de vue de précision et du sérieux et de la mémoire des transmetteurs. Tout ceci en s'inspirant de ces facultés personnelles et de son expérience et sa connaissances dans le domaine de la critique du hadith y compris le texte et son transmetteurs.

Le savant ne peut en aucun compter sur le hadith d'un rapporteur non digne dans sa religion même si celui-ci rapporte beaucoup de hadiths. Aussi, le hadith d'une personne connue par ses mensonges même si le savant ne l'inculpe pas du même fait avec les hadiths du prophète "que le salut soit sur lui". Les hadiths rapportés par un innovateur incitant les gens à ses idées et celui d'un imam connu par sa religion et réputé par son estime, ces deux derniers hadith sont de même refusés par le savant du hadith.

Comme il est de son devoir d'analyser le texte si ce dernier s'oppose au récit des sources plus fiables tels que le coran et sahih souna "hadith plus forts" , les bases islamiques et les réalités historiques ou non, car son authenticité y dépend largement. Ou bien si le hadith va à l'encontre des normes établies pour les paroles du prophète, le savant n'hésite point sur son refus.

Du fait que la religion nous a été transmise par des rapporteurs; il été impérativement du devoir des savants d'étudier les transmetteurs en les évaluant au moyen de ce qu'on appelle la critique et l'agrément pour juger de la précision des hadiths rapportés par eux. Donc il a fallu étudier les transmetteurs, non pas les dénigrer pour le plaisir mais plutôt pour protéger toute intrusion néfaste dans la sunnah, premier à parler des gens dans ce contexte le prophète que le salut soit sur lui à démontrer l'état de quelques uns, de même les Compagnons du Prophète, puis

les plus éminents parmi les Suivants jusqu'aux six imams du Hadith, vu l'expansion des récits et les fitnas. On cite à titre d'exemple Chaabi et Ibn Sirine, Chouaba et Soufyane Thaouri, Ahmed ibn Hanbal et les autres.

Les savants ne se contentaient pas seulement d'apprendre par cœur les hadiths mais de les écrire afin que cette fortune ne périclite après leur mort. L'écriture de livres contenant des hadiths fut une excellente idée sauf qu'elle créa une génération qui laissa l'apprentissage par cœur du hadith et se contenta des livres.

Les différences entre l'antécédent et l'arriéré :

La fiabilité :

Nos ancêtres ont donné grande importance à l'apprentissage par cœur de la science, il représentait une grande partie de leur vie, il y avait des savants que l'apprentissage par cœur le préoccupait intensément au point où il était nourri par autrui. Ils considéraient que sans l'apprentissage par cœur il n'y aurait pas de science.

Si on veut avoir un aperçu de l'importance de l'apprentissage par cœur dans leur vie, on n'a qu'à comparer entre la science des ancêtres avant le troisième siècle hijri et ceux venus après eux qui puisaient leur connaissance des livres.

Donc, le don de critique acquis par l'apprentissage par cœur leur a permis de distinguer les différents indices de suspicions autour des transmetteurs qui ont trait à l'acceptation ou refus du hadith.

Le savant El hakem disait : " l'argument chez nous est l'apprentissage par cœur, la compréhension et la connaissance "

La connaissance des transmetteurs :

En se documentant sur le prénom du transmetteur, son nom, surnoms, date et lieu de naissance, sa carrière, ses cheikhs par lesquels il a entendu le hadith, sa véracité, son sérieux dans la pratique religieuse, sa réputation, sa mémoire, tout

cela, conjugué avec la façon dont le texte est énoncé contribue à établir le degré de validité du hadith ...etc. La maîtrise de cette connaissance est rarissime,

L'importance de cette connaissance repose sur le fait que l'authenticité des hadiths y compte largement, car le savant ne peut accepter ou refuser tel ou tel hadith qu'en ayant le don de cerner les transmetteurs et leurs récits et de comparer les différents chemins.

Boukhari disait : j'ai entendu Ali ben madini dire "Le fikh des sens du hadith est la moitié de la science, et la connaissance des transmetteurs l'autre moitié "

La connaissance de défauts du hadith :

Le défaut est une cause ambiguë offensante alors que le hadith paraît sain, tel que le transmetteur digne de confiance s'est trompé ou bien n'a pas entendu le hadith directement de son cheikh. Le défaut peut advenir soit dans la chaîne des transmetteurs "isnad" souvent ou bien dans le texte rapporté, et la manière par laquelle procède le savant pour détecter de telles suspicions consiste à regrouper toutes les chaînes pour comparer entre les différents transmetteurs et se basait sur leur réputation et fiabilité.

Cette branche est la plus compliquée de la science du hadith, car celle-ci s'intéresse des fautes des transmetteurs faibles que rarement se trouve des anomalies dans leurs récits. Or les ancêtres antécédents "salafs" grâce à leur mémoire extraordinaire leur paraissait les défauts du premier aperçu, soit du fait que le hadith ne ressemble pas aux récits des hadiths authentiques, soit par la singularité du rapporteur parmi d'autres plus fiable que lui ...etc

Donc cette branche n'a rien à voir avec la critique et l'agrément, car si celle-ci en avait liaison avec, les savants auraient témoigné de l'authenticité des hadiths incluant des défauts vu de la véracité des rapporteurs.

Le Dhahabi disait "de nos jours le mohadith ne peut guère appliquer ses règles, car ces savants comme Boukhari, Abi Hatem et Abou Daoud ont inspecté les sources, et ont connu leurs défauts, alors que les chaînes se sont rallongées pour nous, et se sont perdus les expressions exactes "

Différentes formes des controverses concomitantes :

La distinction méthodologique entre les antécédents et les arriérés : Ce lexique apparut récemment chez un groupe de personnalité préoccupé par la science du hadith voulant distinguer les savants antécédents, ceux qui ont inspecté les sources et ont pu témoigner du refus ou de l'acceptation du hadith, comme Ibn Mehdi, Yahia Ibn Said, Ahmed Ibn Hanbal et Boukhari, de ceux qui sont venus après n'ayant pas les mêmes facultés et qualifications, mémoire forte et grande réputation. Ce manque qui a poussé les arriérés à compter largement sur les ouvrages ne recelant pas toute la connaissance des antécédents.

Nul ne peut dénier la différence entre ces deux groupes de savants, non seulement dans la science du hadith mais aussi dans les autres disciplines, car c'est grâce à leurs efforts inlassables et leurs voyages à travers les pays pour entendre et apprendre le hadith, que nous en sommes ainsi.

Mais il ne faut en aucun cas admettre que les arriérés suivent une méthode d'analyse autre que celle suivie par leurs antécédents, ces derniers eux-mêmes se corrigeaient en cas d'erreur, sans inculper la méthodologie de l'autre, nous citons à titre d'exemple Chouaba qui a été corrigé sur plusieurs récits, aussi le fameux Malek a été disputé au sujet du hadith altéré (Morsal), Ahmed s'accoudait sur le faible s'il ne trouve point d'autre, El Nissaï ne laissait l'argumentation d'une personne sauf si elle est laissée par l'unanimité.

Alors puisqu'il en est ainsi, pourquoi de tel vacarme, pour des sujets traités auparavant et consentis par les antécédents, même en supposant l'erreur de l'arriéré, cela veut-il dire qu'il suit une méthode autre que celle suivie par son antécédent ?

L'ajout du fiable (thika) : Parmi les sujets abordés ces derniers temps, et à propos beaucoup d'encre a été versé, on peut la résumée ainsi : Admettons un groupe de transmetteurs rapportant un seul hadith en unique chaîne, l'un d'eux y ajoute soit dans la chaîne ou dans le texte du hadith ou dans les deux, un ajout que les autres n'ont pas rapporté, situation ambiguë car tous apparaissent fiable, alors quel destinée pour l'ajout en question ?!! Doit-on l'accepter absolument en admettons que cela soit de la connaissance en surplus ou la refuser catégoriquement en admettons sa ou bien l'affaire repose sur les indices qui entoure l'ajout du transmetteur fiable ?

Les avis des savants vis-à-vis de cette problématique se sont divisés en plusieurs dits, trois seulement sont d'une grande importance :

Le premier avis : l'accepter catégoriquement, le deuxième : la refuser catégoriquement, le troisième : l'accepter si les indices attestent de sa validité et que celui qui a ajouté a appris ce que les autres n'ont pas appris.

Tout chercheur avisé constatera sans peine que les savants "antécédents" ne traitaient pas tous les ajouts des transmetteurs fiables à la pelle, d'une seule méthode mais plutôt chaque ajout, ils avaient leurs attitudes envers lui. Ce qui veut dire en d'autres mots qu'ils n'avaient pas comme méthode une règle fixe applicable à tout ajout. Certes, on peut trouver quelques unes de leurs expressions stipulant l'acceptation ou le refus des ajouts saufs que lorsqu'ils appliquent leurs méthodes, on les voit parfois aller à l'encontre de leurs expressions qui veut dire que leurs expressions ne voulaient aucunement être prises en tant que des règles fixes applicable à tout ajout.

Le bon pour autre que lui : Voici un autre lexique sur lequel les savants ont débattu, car il n'existait pas chez les antécédents érudits en la matière. Il s'agit du hadith faible, rapporté par diverses voies, dont la cause de la faiblesse ne se situe ni dans la perversité d'un transmetteur, ni dans son mensonge, et ce texte étant rapporté d'une autre chaîne, ce qui sortira d'être dénoncé " Mounkar " ou irrégulier "chadh". Dhahabi a dit " le bon est celui qui devance le grade du faible, et n'obtient pas celle de l'authentique, et son étude est l'une des plus minutieuses et ardues des branches de la science du hadith. Car elle pivote sur les divergences des erudits, entre fiables et faibles, il ne peut négocier une telle problématique que les savants ayant un don divin leur permettant de dénicher l'intrusion.

Ce thème de discussion a engendré des divergences entre les contemporains eux-mêmes, quelques savants le déniaient catégoriquement vu que les antécédents ne le connaissent pas, ne voulant pas innover en la matière car, ils estiment que tout ce qui doit être dit l'a été. Et d'autres l'acceptent vu que même si les antécédents n'ont pas laissé des règles régissant, ils l'ont pratiqué dans leurs études et traitement des hadiths.

Conclusion :

Comme toute science humaine, la science du hadith a passé par des étapes, commencent son itinéraire en force ensuite une chute, vu l'éloignement de l'ère du prophète que le salut soit sur lui, et l'apparition de nouvelles sciences qui laissent le savant s'adosser sur les écrits des antécédents, cause directe qui entraîna la divergences des savants sur le hadith.

Parmi ces thèmes qui ont préoccupé les arriérés, l'ajout du fiable et le bon pour autre que lui, alors qu'il ne fallait pas qu'elle prenne de tels envergure, du fait que la méthode suivie par es antécédents est claire et nécessite seulement une vision plus approfondie, avec d'autres termes pour juger un hadith vaudrait mieux s'orienter vers leurs conclusion si elle jouit de leur unanimité, sinon la voie de la recherche peut faire jaillir un jugement juste du hadith étudié.

Université d'Alger
Faculté des sciences islamiques
Department des croyances et des religions

La critique du hadith

Et ses problèmes en ces temps modernes

Thèse déposée pour Obtenir le Certificat de Magistère .
Spécialité : du Livre et de la Sunna

Préparer par l'étudiant :

Mahadjoubi Mohamed

La commission du débat :

- D/p: Mohamed Abd El Nabie President**
- D: Mahmoud Maghraoui Encadreur**
- D: Abd El Madjid Biramme Membre**
- D: Rida Bouchama Membre**

2009 - 2010

Université d'Alger
Faculté des sciences islamiques
Département des croyances et des religions

La critique du hadith

Et ses problèmes en ces temps modernes

Thèse déposée pour Obtenir le Certificat de Magistère .
Spécialité : du Livre et de la Sunna

Préparé par l'étudiant :
Mahadjoubi Mohamed

2009 - 2010